





تصدیقات  
قیمت

عمر ملک حاصل بنام بزرگوار استخوانی به قور قرم بن اولیجک جاصل ناوانه دوشه  
عزیزک حقیقون او مارم سند یارب روح خیر اید یاد ایدن خوانه دوشه

تصدیقات

۹۷



الحمد لله الذي

ببركاته مرغوب ما ركبنا من راحة  
وليس له الا سماع مطاعة  
وحصول الى راحة

نصف نفاث

بارب ثبت قدمي وقلي  
سبحانك اللهم انت بي

٢

٢

الحمد لله الذي



نصديقات

٩٧٢

٩٧٦

للمكتبة العامة



والحاشي وهو ان هذه المعلومات من حيث انها حاصل في الزمن في قضية  
 ان ان احدها اليد في مفهوم القضية التي لا تاتي له علم الزوق منها وبين  
 التصديق لان الصور الذهنية بالقياس الى علم لا معلومات لانه ليس  
 كذا كذا كذا لان حصوله ربطا بالشئ في الزمن الى ما هي المعلومات  
 ملحوظات من حيث هي في وقت تلك الشئ وليس هذا الا بتقدير المعلومات  
 وتشبهها واما العلم الذي اعلم في كون الصور الذهنية علوما فهو قائم به ولم  
 فرق من الاعتبارين لان هذا اجل الحلوطة والتبوية فهو مقام للاصالة  
 والاول ناظر الى اعتبار الماهية متفكره عن صفه الوجود فهو مقام التفاضل  
 في تقديره

هذا القادر هو من يتناول العلم عين العلوم بالذات وغرضه بالاعتبار والجلال ان  
 العلم موجود في الخارج وعرض والمعلوم موجود في الزمن وجوده في كل  
 والنقش بان يقال الماهية الحاصلة في الزمن اعتبارا بحسب العلمية والمعلوماتية  
 وهذا الحصول باعتبار العلمية حصول خارجي وباعتبار المعلوماتية حصول فاعلي  
 العلمية موجود في الخارج وقائم بالموضوع فتكون عرضا وباعتبار المعلوماتية غير  
 في الخارج بل في الزمن فلا يكون عرضا بل جوهريا باعتبار انه لو وجدت في كل  
 كانت لا في موضع وقد صرح في شرح المقاصد انه لا يحتاج في كون العلم  
 جوهر او عرضا باعتبارين علمي

58/4



Söleymaniye U. Kütüphanesi

Kismi | İşmir

Yeni ...

402



بسم الله الرحمن الرحيم  
**قال** المقالة الثانية **اقول** لما فرغ من مباحث القول الشارح  
شروع في المباحث **وقال** توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها ووضع المقالة الثانية  
ليبين ذلك ورتبها على مقدمة وثلاثة فصول اما المقدمة فتعريف  
القضية واقسامها الاولى اي الحاصلة بحسب القضية الاولى فان القضية  
تنقسم اولاً الى الحدية والشرطية ثم الحدية تنقسم الى ضرورية ولا ضرورية مثلاً  
والشرطية الى لازمية وانعاقية واقسام الحدية والشرطية هي قسم القضية  
الا انهما ليست باقسام اولية لهما بل اقسام ثمانية وانما تنقسم القضية  
اليها ثانياً بواسطة ان الحدية والشرطية تنقسم اليها فالعرض من  
المقدمة ذكر الاقسام الاولى اي اقسام القضية بالذات لا اقسام  
اقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق وقيل كاذب  
فالقول هو اللفظ المركب في القضية المفقولة او المفهوم العقلي  
المركب في القضية المعقولة جنس يشمل الاقوال التي لا تامة لينة قضية قول  
يصح ان يقاله فصل يخرج الاقوال التي لا قضية والانشائيات كلها ان  
والنهي والاكس تفهام وغيره وهي فاعلية او شرطية لانها اما ان تتحمل  
بطرفيها المفردين او لم تخل طرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم ومنه  
انحلالها ان تحذف الادوات الدالة على ارتباط احدهما بالآخر

هذا هو المقصود من المقالة الثانية  
في بيان اقسام القضية  
والشرطية والحدية  
واللزامية والانعاقية  
والعرضية والاشهادية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية

المراد من الادوات  
التي هي بين المسداه  
والجبروتية زيد معلوم  
فانها هي التي  
تكون في القضية  
وتكون في القضية  
وتكون في القضية  
وتكون في القضية

فاذا اخذنا في القضية يدل على الارتباط الحكم فان كان طرفها  
مفردين فهي حدية فاما موجبة ان يربطها بان احدهما هو الآخر كقولنا زيد عالم  
واما سالبة ان حكم فيها بان احدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس بعالم  
فانما اذا اخذنا لفظة هو الدالة على النسبة الايجابية من القضية الاولى  
وليس هو الدالة على النسبة السلبية من القضية الثانية يعني زيد وعالم  
ويما مفردان وان لم يكن طرفا مفردين فهي شرطية كقولنا ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وانما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً  
فانه اذا حذف ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء بقيت  
الشمس طالعة والنهار موجود وسما ليسا بمفردين وكذا اذا حذف  
ادوات العناد وهي اما واو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد  
وسما ليسا بمفردين فان قلت قولنا الحيوان الناطق  
ينفصل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم بالقضية زيد ليس بعالم وقولنا  
الشمس طالعة بلزوم النهار موجود حلت مع ان اطرافها ليست بمفردات  
فانقص التعريفان طرفاً وحكماً فنقول المراد بالمفرد انما هو  
بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه بلفظ مفرد لا طرف  
في القضايا المذكورة وان لم يكن مفردات بالفعل الا انه يمكن  
ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقولنا ان هذا اكل او هو هو او هو هو

هذا هو المقصود من المقالة الثانية  
في بيان اقسام القضية  
والشرطية والحدية  
واللزامية والانعاقية  
والعرضية والاشهادية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية

ان يقال  
فانها هي التي  
تكون في القضية  
وتكون في القضية  
وتكون في القضية  
وتكون في القضية

هذا هو المقصود من المقالة الثانية  
في بيان اقسام القضية  
والشرطية والحدية  
واللزامية والانعاقية  
والعرضية والاشهادية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية

هذا هو المقصود من المقالة الثانية  
في بيان اقسام القضية  
والشرطية والحدية  
واللزامية والانعاقية  
والعرضية والاشهادية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية

هذا هو المقصود من المقالة الثانية  
في بيان اقسام القضية  
والشرطية والحدية  
واللزامية والانعاقية  
والعرضية والاشهادية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية  
والاستثنائية  
والفعلية والاسمية  
والاعراضية والاعتراضية



بالمعنى ان هذا الحكم لا يثبت الا بالادلة  
والادلة هي التي هي في العقل والشرع  
والشرع لا يثبت الا بالادلة الشرعية  
والادلة الشرعية هي التي هي في العقل والشرع

محمول وغير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن  
اطرافها بالفاظ مفردة بل بالفاظ فيها من القضية تلك القضية  
بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان يتحقق هذه  
القضية او يتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة بل هي  
شيء آخر هو ان الشرطية كما نضرت قضية اذا حلتها لا يكون طرفها  
مفردين ولا خطا في امكن ان يعبر في طرفها بعد التحليل بمفردين  
واقطع ان يقال هذا مفرد لمذاك وذاك معان ذلك فلو كان  
المراد بالمفرد المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت  
الحلية فالاولى ان يكذب قبل الانحلال عن الغريف ويقال  
الحكم عليه وفي القضية ان كانا مفردين سميت حلية والافطرية  
هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقبل صوابه ان يقال  
القضية ان انحلت الى القضيتين فهي شرطية والانهائية لتلايد  
عليه قولنا زيد ابوه قائم فانه حلية مع انه لم ينحل الى مفردين  
لان الحكم به فيه قضية وهو ليس بصواب اما اولها فيلورود  
بعض النقص المذكورة عليه واما ثانيا فيلان انحلال  
القضية الى ما منه تركبها وشرطية لا تركب من قضيتين فان  
ادوات الشرط والعناد اخرجت اطرافها عن ان يكون

بالمعنى ان هذا الحكم لا يثبت الا بالادلة  
والادلة هي التي هي في العقل والشرع  
والشرع لا يثبت الا بالادلة الشرعية  
والادلة الشرعية هي التي هي في العقل والشرع

فلم ينحل الى مفردين  
الشرطية مع  
القضية على  
الحكم عليه  
في القضية  
ان كانا مفردين  
سميت حلية  
والافطرية  
هذا هو المطابق  
لما ذكره الشيخ  
في الشفاء  
وقبل صوابه  
ان يقال  
القضية  
ان انحلت  
الى القضيتين  
فهي شرطية  
والانهائية  
لتلايد  
عليه قولنا  
زيد ابوه  
قائم فانه  
حلية مع  
انه لم ينحل  
الى مفردين  
لان الحكم  
به فيه  
قضية  
وهو ليس  
بصواب  
اما اولها  
فيلورود  
بعض  
النقص  
المذكورة  
عليه  
واما ثانيا  
فيلان  
انحلال  
القضية  
الى ما منه  
تركبها  
وشرطية  
لا تركب  
من قضيتين  
فان  
ادوات  
الشرط  
والعناد  
اخرجت  
اطرافها  
عن ان يكون

الآتري اما اذا قلنا الشرطية كانت قضية محتملة للصدق  
والكذب ثم اذا اوردنا ادلة الشرطية عليه وقلنا ان  
كانت الشرطية فرج عن ان يكون قضية محتملة للصدق والكذب  
نعم ربما يقال في الفرض ان الشرطية مركبة من قضيتين مجزئتين  
من حيث ان طرفيها اذا التفتت فيها الحكم كانا قضيتين والاولى  
فيها ليسا قضيتين لا عند التركيب ولا عند التحليل **فان**  
والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا  
صدقها على تقدير صدق **اقول** الشرطية متساوية متصلة ومنفصلة  
فالمتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على  
تقدير صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير  
قضية اخرى فهي متصلة متوجبة كقولنا ان كان هذا انسانا  
فوجوده فان الحكم فيها بصدق الجوانية على تقدير صدق  
الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق  
قضية اخرى فهو متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان هذا  
انسانا فهو جاد فان الحكم بسلب صدق الجادية على تقدير  
صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتساوي  
بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي بانها لا يصدق

اقول الشرطية هي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية اخرى فهي متصلة متوجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فوجوده فان الحكم فيها بصدق الجوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهو متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو جاد فان الحكم بسلب صدق الجادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتساوي بين القضيتين في الصدق والكذب معا اي بانها لا يصدق

هذا هو المعنى  
او الصدق والكذب معا

ولا يصدق



وكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بايهما لا يكذبان  
 وبتما يصدقان او بغيره اي بسبب ذلك الثاني فان حكم فيها بالنسبة  
 فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالثاني في الصدق و  
 الكذب معا شملت حقيقة كقولنا انما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا  
 فان قولنا هذا العدد زوج و هذا العدد فرد لا يصدقان ولا يكذبان  
 معا واما اذا كان الحكم فيها بالثاني في الصدق فقط فهي نعت  
 لشيء كقولنا ان يكون هذا الشيء شجرة او حجر فان قولنا هذا  
 الشيء شجرة وهذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون  
 هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم بالثاني في الكذب فقط  
 فهي نعت للملوك كقولنا ان يكون هذا الشيء لاجر او لا شجر فان  
 قولنا هذا الشيء لاجر وهذا الشيء لاجر لا يكذبان والاكراهة الشجر  
 شجر او حجر معا وقد يصدقان وان حكم بسبب الثاني فهي منفصلة  
 سالبة فان كان الحكم فيها بسبب المناهات في الصدق و  
 الكذب معا كانت سالبة حقيقة كقولنا ليس ان يكون  
 هذا الانسان اسود او كاتبا فانه يجوز اجتماعهما وارتقاها  
 وان كان الحكم بسبب المناهات في الصدق فقط كانت سالبة  
 مانعة لجمع كقولنا ليس ان يكون هذا الانسان حيوانا واسود

فانه

فيها ص

فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان كان الحكم بسبب  
 المناهات في الكذب فقط كانت سالبة مانعة للملوك كقولنا  
 ليس ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتقاها  
 دون الاجتماع لا يقال التوابع الحلية والمنفصلة والمنفصلة  
 على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحكم والاتصال والانفصال فلا  
 يكون حلية ومنفصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم والاتصال  
 والاتصال فلا يكون حلية ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم  
 والاتصال والانفصال لاننا نقول ليس ان يكون الاسامي على السواب  
 بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح وهو ما تها الاصطلاحية كما تصدق  
 على الموجبات تصدق على السواب نعم المنسبة المحقة للمنقل  
 اما في الموجبات فلتحقق معنى الحكم والاتصال والانفصال واما  
 في السواب فلما ثبتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت  
 معقودة لذكر اقسام القضية الاولى والمنفصلة والمنفصلة ليست  
 من الاقسام الاولى بل من اقسام اقسامها اعني الشرطية  
 لاننا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام  
 الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد  
**قال الفصل الاول في الحلية وهي اربعة مباحث اقول**

والا ان يكون ان يكون  
 في الحلية وهو ما تها الاصطلاح  
 في الحلية وهو ما تها الاصطلاح

فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان كان الحكم بسبب  
 المناهات في الكذب فقط كانت سالبة مانعة للملوك كقولنا  
 ليس ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتقاها  
 دون الاجتماع لا يقال التوابع الحلية والمنفصلة والمنفصلة  
 على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحكم والاتصال والانفصال فلا  
 يكون حلية ومنفصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم والاتصال  
 والاتصال فلا يكون حلية ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم  
 والاتصال والانفصال لاننا نقول ليس ان يكون الاسامي على السواب  
 بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح وهو ما تها الاصطلاحية كما تصدق  
 على الموجبات تصدق على السواب نعم المنسبة المحقة للمنقل  
 اما في الموجبات فلتحقق معنى الحكم والاتصال والانفصال واما  
 في السواب فلما ثبتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت  
 معقودة لذكر اقسام القضية الاولى والمنفصلة والمنفصلة ليست  
 من الاقسام الاولى بل من اقسام اقسامها اعني الشرطية  
 لاننا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام  
 الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد

فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان كان الحكم بسبب  
 المناهات في الكذب فقط كانت سالبة مانعة للملوك كقولنا  
 ليس ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتقاها  
 دون الاجتماع لا يقال التوابع الحلية والمنفصلة والمنفصلة  
 على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحكم والاتصال والانفصال فلا  
 يكون حلية ومنفصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم والاتصال  
 والاتصال فلا يكون حلية ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم  
 والاتصال والانفصال لاننا نقول ليس ان يكون الاسامي على السواب  
 بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح وهو ما تها الاصطلاحية كما تصدق  
 على الموجبات تصدق على السواب نعم المنسبة المحقة للمنقل  
 اما في الموجبات فلتحقق معنى الحكم والاتصال والانفصال واما  
 في السواب فلما ثبتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت  
 معقودة لذكر اقسام القضية الاولى والمنفصلة والمنفصلة ليست  
 من الاقسام الاولى بل من اقسام اقسامها اعني الشرطية  
 لاننا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام  
 الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد

فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتقاها وان كان الحكم بسبب  
 المناهات في الكذب فقط كانت سالبة مانعة للملوك كقولنا  
 ليس ان يكون هذا الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز ارتقاها  
 دون الاجتماع لا يقال التوابع الحلية والمنفصلة والمنفصلة  
 على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحكم والاتصال والانفصال فلا  
 يكون حلية ومنفصلة ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم والاتصال  
 والاتصال فلا يكون حلية ومنفصلة لانها ما ثبت فيها الحكم  
 والاتصال والانفصال لاننا نقول ليس ان يكون الاسامي على السواب  
 بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح وهو ما تها الاصطلاحية كما تصدق  
 على الموجبات تصدق على السواب نعم المنسبة المحقة للمنقل  
 اما في الموجبات فلتحقق معنى الحكم والاتصال والانفصال واما  
 في السواب فلما ثبتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت  
 معقودة لذكر اقسام القضية الاولى والمنفصلة والمنفصلة ليست  
 من الاقسام الاولى بل من اقسام اقسامها اعني الشرطية  
 لاننا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام  
 الاولى واما ذكر اقسام الشرطية فبالعرض وعلى سبيل الاستطراد



لما قسم القضية الى اعمالية والنسبة التي هي الان في اعمالية واما قد مرها  
على الشرائط بساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالعملية انما  
يتمتع من اوجاهة الحكم عليه وليس موضوعاً لانه قد وضع الحكم عليه  
والحكموم به وبشيء ممولاً لعملة على الشيء ونسبة بينهما يربط المحمول  
بالموضوع وبشيء نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان  
يعبر عنها بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يعبر عنها بلفظ  
واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالة على النسبة الرابطة تسمية  
الدال باسم المدلول كقولنا زيد هو عالم فان قلت المراد كسبه  
الحكمية اما النسبة التي هي مورد الایجاب والتسلب واما وقوع النسبة  
اولا ووقوعها الذي هو الایجاب والتسلب فان كان المراد الاول  
فيكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة اولاً ووقوعها فلا بد ان  
يدل عليها بعبارة اخى وان كان المراد الثاني كان النسبة  
التي هي مورد الایجاب والتسلب جزء آخر فليدل عليها ايضاً  
بلفظ واحداً اصل ان اجزاء العملية اربعة هي محتوياتها ان يدل عليها  
باربعة الفاظ فنقول المراد الثاني ان قوله يربط المحمول بالموضوع  
اشارة اليه فان النسبة عالم يعبر عنها الوقوع اولاً ووقوع لم يكن  
رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الایجاب والتسلب

هذا هو المقصود من قوله  
يربط المحمول بالموضوع  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

ان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

هذا هو المقصود من قوله  
يربط المحمول بالموضوع  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

ان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

هذا هو المقصود من قوله  
يربط المحمول بالموضوع  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

فان اللفظ الدال على وقوع النسبة وال على النسبة ايضاً فليدل  
من القضية تبياناً بعبارة واحدة واحدة وهذا الجزء واحد  
يخبر الاجزاء في ثلثه ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة  
وبشيء مستقلة لتوقفها على الحكموم عليه وبه كنهها قد تكون في قالب  
الاسم كقولنا المثال المذكور وبشيء غير مائة وقد يكون في قالب الكمية كالقوله  
في قولنا زيد كان قائماً وبشيء مائة والقضية العملية باعتبار الرابطة اما  
ثانية وثمانية لانها ان ذكرت فيها كانت ثمانية لاشتمالها على ثلثه الفاعل  
الثلثة معان وان خذت لشعور الذين بعينها كانت ثمانية لعدم  
اشتمالها الا على جزئين بازا معنيين فتقوله في بعض اللغات  
اشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فان لغو العرب  
ربما تستعمل المحب الرابطة وتربطها بشهادة الواو ان الدال  
عليها وتكون بان يوجب كذا الرابطة الزمانية دون غيرها على  
نقد الشيخ وتلقاها لا تستعمل القضية خالية عنها اما بلفظ  
كقولهم هست وبود واما بحركة كقولهم زيد ويركض كقولهم  
**قال** وهن النسبة **اقول** هذا تقسيم ثلث العملية باعتبار النسبة  
الحكمية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة ان كانت بها يصح ان  
يقال ان الموضوع محمول كانت القضية موجهة كنسبة الحيوان الى الانسان

ان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

ان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب

ان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب  
فان النسبة هي التي هي مورد الایجاب والتسلب



فانها نسبة ثبوتية صحيحة لان يقال الانسان حيوان فانها  
نسبة سلبية تفصح ان يقال الانسان ليس كـ وهذا لا يشمل القضا  
الكاذبة فانا اذا قلنا الانسان حيوان القضية موجبة والنسبة التي  
فيها لا تفصح ان يقال الانسان حيوان وكذلك اذا قلنا الانسان  
ليس كـ حيوان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة  
بكبش تفصح ان يقال الانسان ليس كـ حيوان والقواب ان يقال  
الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس محمول  
او يقال الحكم اما ابتداء النسبة وانزلها وذلك **قال** وموضوع  
الحلية **اقول** هذا التقييم ثالث للحلية باعتبار المحل الموضوع في موضوع  
الحلية اما ان يكون كلياً او جزئياً فان كان جزئياً سميت القضية  
شخصية ومخصوصة اما موجبة كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا  
زيد ليس كـ اما سلبية شخصية فلان موضوعها شخص معين واما  
سلبية مخصوصة فلان موضوعها واما كان هذا التقييم باعتبار  
الموضوع لو حفظ في اسامي الاقسام فال موضوع وان كان كلياً  
فاما ان يتبين فيها كمية افراد الموضوع من الكليات الجزئية والبعض  
اولا يتبين واللفظ الدال عليها اي على كمية الافراد يسمى سوراً  
اخذ من سور البلد كانه يحيط بالبلد ويحيط به كذلك اللفظ الدال

ان كانت نسبة ثبوتية صحيحة لان يقال الانسان حيوان فانها نسبة سلبية تفصح ان يقال الانسان ليس كـ وهذا لا يشمل القضا الكاذبة فانا اذا قلنا الانسان حيوان القضية موجبة والنسبة التي فيها لا تفصح ان يقال الانسان حيوان وكذلك اذا قلنا الانسان ليس كـ حيوان كانت القضية سالبة والنسبة التي فيها ليست نسبة بكبش تفصح ان يقال الانسان ليس كـ حيوان والقواب ان يقال الحكم في القضية اما بان الموضوع محمول او بان الموضوع ليس محمول او يقال الحكم اما ابتداء النسبة وانزلها وذلك قال وموضوع الحلية اقول هذا التقييم ثالث للحلية باعتبار المحل الموضوع في موضوع الحلية اما ان يكون كلياً او جزئياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة كقولنا زيد انسان او سالبة كقولنا زيد ليس كـ اما سلبية شخصية فلان موضوعها شخص معين واما سلبية مخصوصة فلان موضوعها واما كان هذا التقييم باعتبار الموضوع لو حفظ في اسامي الاقسام فال موضوع وان كان كلياً فاما ان يتبين فيها كمية افراد الموضوع من الكليات الجزئية والبعض اولا يتبين واللفظ الدال عليها اي على كمية الافراد يسمى سوراً اخذ من سور البلد كانه يحيط بالبلد ويحيط به كذلك اللفظ الدال

على

على كمية الافراد يحيط بها ويحيط بها فان يتبين فيها كمية افراد الموضوع  
سميت القضية محصورة ومصورة اما انما محصورة فلان افراد  
موضوعها واما انما محصورة فلان اشتمالها على السور وسمى اي المحصورة  
اربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد او على بعضها واما ما كان  
فاما بالاجاب بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فحق كلياً اما  
موجبة وسوراً كل اي كل واحد واحد لا الكل المجموع كقولنا كل واحد  
اي كل واحد من افراد النار حارة واما سلبية وسوراً لا شيء ولا  
واحد كقولنا لا شيء او لا واحد من الناس مجاد وان كان الحكم فيها  
على بعض الافراد فحق جزئية اما موجبة وسوراً بعض او واحد كقولنا  
بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان  
او واحد من افراد انسان واما سالبة وسوراً ليس كل وليس  
بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً والفرق بين  
الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي بالمطابقة  
وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس في ذلك  
اما ان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي بالمطابقة فلان اذا  
قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد  
من افراد الحيوان وهو الاجاب الكلي فاذا قلنا ليس كل حيوان

اي على كل واحد من افراد الحيوان انسان اي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد انسان واما سالبة وسوراً ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس في ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الاجاب الكلي بالمطابقة فلان اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبوت الانسان لكل واحد من افراد الحيوان وهو الاجاب الكلي فاذا قلنا ليس كل حيوان



انسانا يكون مفهومه الصريح انه ليس يثبت الانسان لكل واحد  
 واحد من افراد الحيوان وهو رفع الایجاب الكلي واما انه دال على  
 السلب الجزئي بالالتزام فلانه اذا ارتفع الایجاب الكلي فاما ان يكون  
 المحمول سلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي او يكون سلوبا  
 عن البعض ثانيا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي  
 جزوا فالسلب الجزئي من فرديات مفهوم ليس كل رفع الایجاب  
 الكلي ومن لوازمه فيكون دلالة عليه بالالتزام لا يقال مفهوم  
 ليس كل وهو رفع الایجاب الكلي اعم من السلب عن الكل الى السلب  
 الكلي والسلب عن البعض اي السلب الجزئي فلا يكون دالا  
 على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باجابه  
 الدلالات الثالث لا نقول رفع الایجاب الكلي ليس اعم من السلب  
 الجزئي بل اعم من السلبين البعض مع الایجاب للبعض والسلب  
 الجزئي سواء السلب عن البعض سواء كان مع الایجاب للبعض او  
 لا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب الكلي والسلب  
 الجزئي لازم لهما واذا اخضر العام في قسمين كل منهما يكون ملزوما لهما  
 كان ذلك الامر اللانتم لازم للعام ايضا فيكون السلب الجزئي  
 لازما لمفهوم رفع الایجاب الكلي وبعبارة اخرى ليس كل يلزم

فيكون المحمول سلوبا عن البعض  
 مثل السلب الكلي في هذا المثال  
 الایجاب الكلي في هذا المثال  
 فيضمن السلب الكلي

لا يلزم من الایجاب الجزئي  
 الایجاب الكلي

السلب  
 اي كما كان ذلك الامر  
 لازم لازما للقسمين  
 كما هو الامر

السلب الجزئي فانه متى ارتفع الایجاب الكلي صدق السلب  
 البعض لانه لو لم يكن المحمول سلوبا عن شيء من الافراد كان  
 ثابتا للكل والمفرد بخلافه هذا خف واما ان ليس بعض البعض  
 لانه لان على السلب الجزئي بالمطابقة فقط لانا اذا قلنا بعض  
 الحيوان ثابسا ان او ليس بعض الحيوان انسانا يكون مفهومه الصريح  
 سلب الانسان عن بعض افراد الحيوان للرفع بالبعض واحد  
 هو السلب عليه وهو السلب الجزئي واما انها يدلان على رفع  
 الایجاب الكلي بالالتزام فلان المحمول اذا كان سلوبا عن بعض  
 الافراد لا يكون ثابتا لكل الافراد فيكون الایجاب الكلي  
 مرتفعا هذا هو الفرق بين ليس كل والاخيرين واما الفرق بين  
 الاخيرين فانه ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي لان البعض  
 غير معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية  
 فاشبه النكرة في سياق النفي فكان ان النكرة في سياق النفي  
 تعيد العموم كذلك ايضا لانه احتمل ان يفهم منه السلب في  
 اي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض  
 ههنا وان كان ايضا غير معين الا انه ليس واقعا في سياق  
 النفي بل السلب كما هو واراد عليه وبعض ليس قد يذكر للایجاب

ليس

خال

فيكون المحمول سلوبا عن البعض  
 مثل السلب الكلي في هذا المثال  
 الایجاب الكلي في هذا المثال  
 فيضمن السلب الكلي

الایجاب الجزئي  
 الایجاب الكلي



حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بشئ ان اريد اثبات ان  
 بعض الحيوان لا سلب الانسانية منه وقرئ ما فيها مستغف عليه  
 بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن نقول لا يجتمع تقدم حرف السلب  
 على الموضوع قال وان لم يبين كية الافراد فان لم تصلح لان  
 يصدق كلية وجزئية سميت طبيعية اقول ما قرأنا اذا بين  
 في القضية كية افراد الموضوع واما اذا لم يبين فلا يخفى اما ان  
 يصلح القضية لان يصدق كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها  
 على افراد الموضوع او لم يصلح بان يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها  
 لا على الافراد فان لم تصلح لان يصدق كلية وجزئية سميت  
 طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان انسان  
 نوع فان الحكم بالجنسية والنوعية ليس على مصادق عليه الحيوان  
 والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها وان صحت لان يكون  
 كلية وجزئية سميت مطلقة لان الحكم فيها على افراد موضوعها  
 وقد امكن بيان كيتها كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس  
 في خسر اي مصادق عليه الانسان من الافراد في خسر وليس في  
 خسر نقدر بان ان الملية باعتبار الموضوع منحرفة في اربعة اقسام وكذا  
 ان نقول في التقسيم موضوع للملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا

فان كان جزئيا  
 فانه لا يمكن  
 ان يكون الحكم  
 على طبيعة الموضوع  
 بل على افراد الموضوع  
 لان الحكم على طبيعة الموضوع  
 لا يصدق عليه كلية وجزئية  
 بل يصدق عليه كلية مطلقة  
 وجزئية مطلقة

فهي

فهي شخصية وان كان كلياً فاما ان يكون الحكم فيها على نفس  
 طبيعة الكلي او على مصادق عليه من الافراد فان الحكم على نفس الطبيعة  
 فهي الطبيعية وان كان على مصادق عليه من الافراد فاما ان  
 يبين كية الافراد وهي المحصورة والآتي الملهة والشيخ في الشفاء  
 ثلث القضية قال الموضوع ان كان جزئياً فهي شخصية وان كان  
 كلياً فان يبين كية الافراد فهي المحصورة والآتي الملهة والشيخ عليه  
 المتأخرون بعدم الاختصاص فيها لافرج الطبيعية والجواب ان  
 الكلام في القضية المعبرة في العلوم والطبيعات لا اعتبار لها  
 في العلوم لان الحكم فيها على مصادق عليه الموضوع وحيث  
 الافراد والطبيعة ليست منها فخرجها عن التقسيم لا على الكلي  
 لان عدم الاختصاص بان يتناول التقسيم شيئاً ولا يتناول الاقسام  
 والمقسم منها لا يتناول الطبيعة فلا يحتمل ان يختص بجزءها قال  
 وهي في قوة الجزئية اقول الملهة في قوة الجزئية بمعنى انها متلازمان  
 فانه متى صدقت الملهة صدقت الجزئية وبالعكس فاذ صدق  
 قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس  
 اما ان كلياً صدق الملهة صدق الجزئية فلان الحكم فيها على الافراد الموضوع هو  
 متى صدق الحكم على افراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم

ان الحكم على طبيعة الموضوع  
 لا يصدق عليه كلية وجزئية  
 بل يصدق عليه كلية مطلقة  
 وجزئية مطلقة  
 لان الحكم على طبيعة الموضوع  
 لا يصدق عليه كلية وجزئية  
 بل يصدق عليه كلية مطلقة  
 وجزئية مطلقة



فانما لا يختص بالانسان بل هو مشترك في جميع المراتب  
فانما لا يختص بالانسان بل هو مشترك في جميع المراتب

على جميع الافراد وعلى بعضها وعلى كلاً القديسين بصدق  
الحكم على بعض الافراد في البراءة والاعمال فلا يمتنع صدق الحكم على  
بعض الافراد بصدق الحكم على الافراد مطلقاً وهو المبدأ البحت  
لا نقول قد عرفت ان الكلية طرفين احدهما المحكوم عليه يسمى موضوعاً والثاني  
وهو المحكوم به يسمى محمولاً فاعلم ان عادة القوم في تحقيق المحصورات تجريبت  
بانهم يعبرون عن الموضوع بنوع وعن المحمول ببسبب حتى انهم اذا قالوا لكل  
ج ب فكأنهم قالوا لكل موضوع محمول وانما فعلوا ذلك لعائدتين  
احدهما الاختصار فان قولنا لكل ج ب اخصر من قولنا لكل انسان حيوان  
وسوط وتأتيها من نوع تميم الاختصار فانهم لو وضعوا الكلية مثلاً قولنا  
كل انسان حيوان واجزوا عليه الاحكام يمكن ان يذهب الوجود الى  
ان تلك الاحكام اقامت في هذه المادة دون الموجبات الكلية  
الاخر فتصوروا مفهوم القضية وجوداً عن المواد تنبهاً على ان  
الاحكام الجارية عليها شاملة لبرئياتها غير مقصورة على البعض  
دون البعض كما أنهم في قسم التصورات اخذوا مفهوم الكليات  
من غير اشارة الى عادة من المواد ومجموعاً عن احوالها بحيث  
متساو لا يلج طلبها الاشياء ولهذا صار مباحثها في الغن  
توازن كلية منطقية على البرئيات فاذا قلنا لكل ج ب فتمناك

امران

هذا هو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه  
وهو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه

امران احدهما مفهوم ج وحقيقة والاخر مصادق عليه من الافراد  
فليس معاً فان مفهوم ج مفهوم ب والا لكان ج ب لفظين مشتركين  
فلا يكون كل في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل مصادق عليه من الافراد  
فب ب فان قلت كما ان ج اعتبارين كذلك لفظ مفهوم حقيقة  
ومصادق عليه من الافراد فلم لا يجوز ان يكون المحمول مصادق عليه  
للمفهوم كما ان الموضوع كذلك فنقول مصادق عليه الموضوع هو عين  
مصدق عليه المحمول فلو كان المحمول مصادق عليه ب كان مفرداً في البراءة  
للموضوع مفردة بثبوت الشيء لنفسه فيغير القضايا في الضرورية فلم  
يصدق ممكنة خاصة اصلاً فظهر ان معنى القضية كل مصادق ج عليه  
من الافراد فهو ب لا مصادق عليه لا يقال اذا قلنا لكل ج ب  
فاما ان يكون مفهوم ج عين مفهوم ب او غيره فان كان عين مفهوم  
ليزيم ما ذكرتم من ان الحمل لا يكون مفيداً وان كان غيره يمتنع  
ان يقال احدهما منزلاً للاستحالة ان يكون الشيء نفساً ليس هو  
بجانب عنه بان قولكم الحمل كالحمل على الحمل فيكون ابطال الشيء بنفسه  
وانتج ولت امل ان يعود ويقول لاندعي الايجاب بل امان  
الحمل ليس بمفيداً وان لم يكن مصادق السالبة لاينا في كذب  
سائر الموجبات فالحق في الجواب انما اختار ان مفهوم ب غير مفهوم ج

هذا هو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه  
وهو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه

هذا هو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه  
وهو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه

هذا هو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه  
وهو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه

هذا هو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه  
وهو الموضوع  
وهو المحكوم به  
وهو المحكوم عليه



لا تتجلى على ج بهو سقلا لائم فاما يكون حله عليه كالا  
 لو كان المراد به ان ج نفس ب وليس كذلك لانه لا يتبين ان المراد ان  
 ما صدق عليه ج يصدق عليه ب ويجوز صدق الاور المتغايرة بحسب  
 المفهوم على ذات واحدة فاصدق عليه ج يسمى ذات الموصوف ومنه  
 ج وصف الموصوف وعنوانه لانه لا يعرف الذات الذي هو الموصوف  
 عليه حقيقة الا كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون  
 عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان  
 عين ماهية زيد وعمره وبكره وغيرهما من الافراد وقد يكون جزءا كقولنا  
 كل حيوان حساس فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمره وغيرهما من افراد  
 وحقيقة الحيوانية عامي جزءها وقد يكون خارجا عنها كقولنا كل  
 ماش حيوان فان الحكم فيه ايضا على زيد وعمره وغيرهما من افراد  
 ومنه الماشي خارج عن ماهيتها فمفهوم القضية يرجع الى العقيد  
 عقد الوضع وسواء صف ذات الموصوف بوصفه وعقد المجرور  
 اتصاف ذات الموصوف بوصف المجرور والاول تركيبي قسدي  
 والثاني تركيبي خبري فهما ثلثة اشياء ذات الموصوف وصدق  
 وصفه عليه وصدق وصف المجرور عليه اما ذات الموصوف فليس  
 المراد به افراد ج مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان ج

في قوله ج بهو سقلا لائم  
 لائم هو الذي لا يملك  
 سقلا هو الذي لا يملك  
 بهو هو الذي لا يملك

اي الماهية هي  
 الحيوانية  
 والعنوان  
 هو الذي يحدد  
 الموضوع  
 والعنوان قد يكون  
 عين الذات  
 او جزءا منها  
 او خارجا عنها

كالتصاف زيد  
 بوصفه كقولنا  
 زيد طويل  
 في قولنا زيد  
 حيوان  
 لان قولنا  
 زيد حيوان  
 هو قولنا  
 زيد حيوان

نوعا او ما يصادف من الفعل والخاصة والافراد الشخصية  
 النوعية ان كان ج جنسا او ما يصادف من الوصف العام فاذا قلنا  
 كل انسان او كل ناطق او كل صانع كذا فالحكم ليس الا على زيد  
 وعمره وبكره وغيرهما من افراد الشخصية واذ قلنا كل حيوان او كل  
 ماش كذا فالحكم على زيد وعمره وبكره وبما ان اشخاص الحيوان وعلى  
 طبائع النوعية من الانسان والنوس وغيرهما من اشخاصهم  
 يقولون جيل بعض الكليات على بعض اشخاصها وعلى النوع وافراد  
 من الافراد من قهر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية وهو قريب  
 الى التحقيق لان اتصاف الطبيعة النوعية بالمجرور ليس بالاستقلال  
 بل بالاتصاف بخاصة من اشخاصها لا وجود لها الا في شخص  
 واحد واما صدق وصف الموصوف على ذاته بنا لا مكان عند الفاعل  
 حتى ان المراد ج عنده ما امكن ان يصدق عليه سواء كان ثابته  
 بالفعل او متسلوبا عنه وانما بعد ان كان يمكن الثبوت له وبما  
 الفعل عند الشيخ اي ما يصدق عليه ج بالفعل سواء كان ذلك  
 الصدق في الماضي او الحاضر او المستقبل حتى لا يدخل فيه مالا  
 يكون ج دائما فاذا قلنا كل اسود كذا يتناول الحكم كل ما امكن  
 ان يكون اسود حتى الروميين مثلا على مذنب الفارابي

في قوله ج بهو سقلا لائم  
 لائم هو الذي لا يملك  
 سقلا هو الذي لا يملك  
 بهو هو الذي لا يملك  
 في قوله ج بهو سقلا لائم  
 لائم هو الذي لا يملك  
 سقلا هو الذي لا يملك  
 بهو هو الذي لا يملك

في قوله ج بهو سقلا لائم  
 لائم هو الذي لا يملك  
 سقلا هو الذي لا يملك  
 بهو هو الذي لا يملك

في قوله ج بهو سقلا لائم  
 لائم هو الذي لا يملك  
 سقلا هو الذي لا يملك  
 بهو هو الذي لا يملك



الشكل في صورة الالة  
 صفة كبري بيضاء  
 ب 2 ج 2 د ب بعض ب  
 الشكل في صورة الموجهة  
 صفة كبري بيضاء  
 ب 2 ج 2 د ب بعض ب

لا يمكن انماهم بالتواد وعلى هذا مبني الشيخ لا يتناول الحكم  
 لعدم اتصافهم بالتواد في وقت قايما صدق وصف المحمول  
 على ذات الموضوع فقد يكون بالخرقة وبالامكان وبالغبار  
 والدوام على سبيل في بحث الجهات واقا تفرقت بده  
 الاصول فنقول قولنا كل ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة و  
 يسمى حقيقة كانها حقيقة العقل المستعملة في العلوم والهي  
 بالمخرج ويسمى خارجية والمراد بالمخرج الخارج عن المشعر  
 اما الاول فنحن نبي كل ما لو وجد كان ج من الافراد  
 الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم فيها ليس على ما وجود  
 في الخارج فقل بل على كل ما قدر وجوده سواء كان موجودا في الخارج  
 او معدوما في ان لم يكن موجودا في الخارج فالحكم فيه على افراجه  
 المقدرة الوجود وكقولنا طرغقا طائر وان كان موجودا  
 فالحكم ليس مقصورا على افراجه الموجود بل عليها وعلى افراجه  
 المقدرة الوجود وايضا كقولنا كل انسان حيوان وانما قيد الافراجه  
 بالامكان لانه لو اطلقت لم تصدق كلياته اما الموجهة فلانه اذا  
 قيل كل ج ب بهذا الاعتبار فتقول ليس كذلك لان ج ليس  
 لو وجد كان ج وليس ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو  
 لو وجد

لو وجد كان ب وانه ينافي كل ج ب ذلك الاعتبار  
 لا يقال ب ان ج ليس ب لو وجد كان ج وليس ب  
 لكن لان ان يصدق ب بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو  
 وجد كان ليس ب فان الحكم في القضية انما هو على افراجه  
 ومن الجائز ان لا يكون ج ليس ب من افراجه فاذا قلنا كل انسان  
 حيوان فالانسان الذي ليس بحيوان ليس من افراجه الانسان  
 لان الحكم يصدق على افراجه والانسان ليس بصادق  
 على الانسان الذي ليس بحيوان لا يانقول قد سبق الا  
 شارة في مطلع باب الكليات الى ان صدق الحكم على افراجه  
 ليس يعتبر بحسب نفس الاول بل بحسب خبره الفرض فاذا فرض انسان  
 ليس بحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراجه وانما  
 السالبة فلانه اذا قيل كشيء من ج ب فنقول انه كاذب  
 لان ج ب لو وجد كان ج ب فبعض ما لو وجد كان  
 ج فهو بحيث لو وجد كان ب وسوينا قصص قولنا لا شيء  
 مما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ولما قيد  
 الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج ليس ب  
 في الايجاب وج ب في السلب وان كان فردا لج

هذا هو الوجه في صحة الحكم  
 في الخارج على كل ما قدر وجوده  
 سواء كان موجودا في الخارج  
 او معدوما في ان لم يكن موجودا  
 في الخارج فالحكم فيه على افراجه  
 المقدرة الوجود وكقولنا طرغقا  
 طائر وان كان موجودا فالحكم ليس  
 مقصورا على افراجه الموجود بل  
 عليها وعلى افراجه المقدرة الوجود  
 وايضا كقولنا كل انسان حيوان  
 وانما قيد الافراجه بالامكان لانه  
 لو اطلقت لم تصدق كلياته اما  
 الموجهة فلانه اذا قيل كل ج ب  
 بهذا الاعتبار فتقول ليس كذلك  
 لان ج ليس ب لو وجد كان ج وليس  
 ب فبعض ما لو وجد كان ج فهو  
 لو وجد

الاشياء التي هي ناطقة بافراجه  
 لا يمكن ان يكون لها  
 صفة كبري بيضاء  
 ب 2 ج 2 د ب بعض ب

اي ليس كل  
 ج ب لان ج ليس  
 ب فبعض ما لو  
 وجد كان ج  
 فهو بحيث لو  
 وجد كان ب  
 وسوينا قصص  
 قولنا لا شيء  
 مما لو وجد كان  
 ج فهو بحيث  
 لو وجد كان ب  
 ولما قيد  
 الموضوع بالامكان  
 اندفع الاعتراض  
 لان ج ليس ب  
 في الايجاب وج ب  
 في السلب وان كان  
 فردا لج



في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

لا يجوز ان يكون متمتع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد  
كان من الافراد المكنة فهو كيث لو وجد كان ليس بـ ولا يصدق لو  
وجد كان من الافراد المكنة فهو كيث لو وجد كان بـ فلا يصدق  
لذات الكليات ولما عبر في عقد الوصف لا يصدق وهو قولنا لو وجد  
كان بـ وكذلك في عقد الملء هو قولنا لو وجد كان بـ والاتصال  
قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها  
موجودة وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان  
انطقا فانما يتأق فتسوي صاحب الكشف ومن يتبعه بالزوم قولنا  
معنى قولنا كل ما لو وجد كان بـ فهو كيث لو وجد كان بـ ان  
كل ما هو ملزم لـ و ثبت شذوذي لم لم يكتفوا بمطلق الاتصال حتى  
لزمهم فوج اكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطبق الا على قضية يكون  
وصف موضوعها و وصف محمولها لا من لدات الموضوع  
واما القضايا التي اخذ وصفها او كلما ما غير لازم فخرجة عن  
ذلك ولزمهم ايضا هذا القضايا في الضرورية اذ لا معنى  
للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في بعض  
من الضرورية لا اعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية  
وعدم اعتبارها في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

اراد اتصال الذات  
في عقد الوصف  
الاتصال  
الذي في عقد  
الحمل  
قوله لا من لرات  
الموضوع كيث  
كل انشاء  
فان الانشاء  
والمحمول لا من  
لزمه و غير ذلك

كل

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

كل ما لو وجد كان بـ بالواد العاطفة هو خطأ فاحش لان كان بـ  
لازم لوجود الموضوع على قدره ولا يستلزم الوجود العاطفة من اللزوم  
واللزوم على ان ذلك ليس مستلزم ايضا على اهل الوصف فان لوجود  
الشرط ولا بد له من جواب وجواب ليس قد لا فهو كيث لا في آخر  
المستلزم بل كان بـ وجواب الشرط لا يعطف عليه واما الثانية اذ  
كل بـ في الخارج بـ في الخارج والكل في في الموجود في الخارج  
سواء كان اتصاف بـ حال الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوجد  
في الخارج اذ لا وايضا يستحيل ان يكون بـ في الخارج وانما قال  
سواء كان حال الحكم او قبله او بعده رعا لتوهم من ظن ان معنى  
بـ هو بـ اتصاف الجيم بالباية حال كونه موصوفا بالجيم فان  
الحكم على وصف الجيم حتى يجب تحقيره حال تحقق الحكم بل على ذات  
الجيم فلا يستلزم الحكم الوجوديا واما اتصافه بالجيم فلا يجب  
حال الحكم فاذا قلنا كل كاتب ضاحك فليس من شرط كون  
ذات الكاتب موصوفا ان يكون كاتباً في وقت كونه موصوفا  
لضحك بل يكفي في ذلك ان يكون موصوفا بالكاتبية في وقت  
حتى يصدق قولنا كل نايم سيقط وان كان اتصاف ذات  
النايم بالوصفين اما هو في وقتين لا يقال هما ضاحكاً

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود

في الموضع  
الذي هو  
الوجود  
الذي هو  
الوجود



در تحقیق و خارج

لا يمكن اخذها باحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها متشعبة  
 شريك الباري في شئ وكل من شئ فهو معدوم والفسخ يجب ان يكون  
 قواعد ثلاثة لا يتناول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا  
 في الحقيقة والى خارج بل عليهم ان القضية المستعملة في العلوم خود  
 في الاغلب باحد الاعتبارين فلهذا وضعوا واستخرجوا احكامها  
 ليستعملوا في العلوم واما القضايا التي لا يمكن اخذها باحد  
 هذين الاعتبارين فلم يوف بها احكامها ونعيم القواعد اتماما  
 هو بقدر الطاقة التي فيها **فان** والفرق بين الاعتبارين  
 في قوله قد ظهر لك ما بيننا ان الحقيقة لا يستدعي وجود الموضوع  
 بل يجوز ان يكون موجودا في الخارج وان لا يكون واذا كان  
 موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على افراد الخارجية بل  
 يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي  
 وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية  
 فالموضوع ان لم يكن موجودا فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة  
 دون الخارجية كما اذا لم يكن شئ من المراتب موجودا في الخارج  
 يصدق بحسب الحقيقة كل شئ شكل اي كل ما لو وجد كان ربعا  
 بحيث لو وجد كان شكلا ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع

في العلوم والحقائق  
 والاعتبار  
 والاعتبار  
 والاعتبار

في الخارج

في الخارج على المفروض وان كان الموضوع موجودا  
 لم يلزم ان يكون الحكم مقصورا على الافراد الخارجية او متناولا  
 لها وللأفراد المقدرة فان كان الحكم مقصورا على الافراد  
 الخارجية يصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا  
 اخبر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق في كل شكل  
 مربع بحسب الخارج فهو لا يصدق بحسب الحقيقة اي لا يصدق  
 كل ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ربعا يصدق في قول  
 بعض ما لو وجد كان شكلا فهو بحيث لو وجد كان ليس مربع  
 وان كان الحكم متناولا لجميع الافراد المحققة والمقدرة يصدق  
 الكل في كل ما كقولنا كل ان حيوان فاذن يكون بينهما  
 خصوصية ومن وجه **قال** وعلى هذا فمقتضى المحصورات الباقية  
**اقول** لما عرفت مفهوم للموجبة الكلية ممكن ان تعرف مفهوم  
 باقى المحصورات بالمقياس عليه فان الحكم في الموجبة الجزئية  
 يصدق بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المعبرة عنه بحسب الكل  
 معتبرة بهما بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الايجاب عن كل  
 واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الايجاب عن بعض الامور  
 وكما اعتبر الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك تعتبر المحصورات

في العلوم والحقائق  
 والاعتبار  
 والاعتبار  
 والاعتبار

في العلوم والحقائق  
 والاعتبار  
 والاعتبار  
 والاعتبار

لا يجوز ويمكن ان يقال  
 في العلوم والحقائق  
 والاعتبار  
 والاعتبار  
 والاعتبار

في العلوم والحقائق  
 والاعتبار  
 والاعتبار  
 والاعتبار



لقد تمها في نحو بعض  
الاشياء حيوانا وصدق  
الحقيقة بدو الخارجة  
في نحو بعض العقائد كالحق  
ظاهر

لقد تمها في نحو  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

في نحو بعض  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

في نحو بعض  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

في نحو بعض  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

في نحو بعض  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

الاخر بالاخبارين وقد تقدم الفرق بين الكلين واما  
الفرق بين الجزئين فهو ان الجزئية الحقيقة اعم مطلقا من الكل  
وعلى هذا يكون السلب الكلية الخارجية اعم من سلب الجزئية  
وحيث السلب الجزئي مباينة جزئية وذلك طاقا لبحث الثالث  
في العدول والتحصيل اقول القضية اما معدولة او معدولة لان حرف  
السلب ان يكون جزءا من الموضوع والمحول ولا يكون فان  
كان جزءا من الموضوع كقولنا الا لاجي جاء او من المحول كقولنا لاجي  
لا عالم او منهما جميعا كقولنا الا لاجي لا عالم سميت القضية معدولة  
موجبة كانت او سالبة اما الاولى فمعدولة الموضوع واما الثانية  
فمعدولة المحول واما ثالثة فمعدولة الطرفين واما سميت  
معدولة لان حرف السلب كلي ولا وغيره اما وضعت في الال  
للسلب والرفع فاذا جعل مع غير كشي واحد يثبت له او  
او يثبت له او يثبت له شي فقد عدل به عن موضوعه الاصل الى  
غيره واما اوريد للماول والثانية مثالا دون الثالثة لانه  
قد علم من المثال الاول الموضوع المعدول ومن الثاني المحول  
المعدول فقد علم من المعدولة الطرفين بجمعها معا وان  
لم يكن حرف السلب جزءا من الموضوع والمحول سميت

القضية حق نصيب  
معدولة  
الطرفين

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

القضية محصلة سواء كانت موجبة او سالبة كقولنا زيد كذا  
او ليس كذا وبوجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن  
جزءا من طرفيها فكل من الطرفين وجودي متصل ورتبا يخص اسم  
المحصلة بالموجبة ويسمى سالبة بسيطة لان البسيط لا جزء له وحرف  
السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس جزءا من طرفيها واما  
لمنه كرهنا مثالا لان جميع الامثلة المذكورة في المباحث السابقة  
يصح ان يكون مثالا لهما قال ولا اعتبارا بما يجب بالقضية و  
سلبها اقول قد عايد هب الوهم الى ان كل قضية يشتمل على حرف  
السلب يكون سالبة ولما ذكرنا ان القضية المعدولة تشتمل  
على حرف السلب ومع ذلك قد يكون موجبة كقضية لاجي  
والسلب حتى يرفع الاشتباه فقد عرفت ان الايجاب  
هو ابقاء النسبة والسلب رفعها فالعبرة في كون  
القضية موجبة او سالبة بابقاء النسبة ورفعها لا بغيرها  
فهي كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها  
عديتين كقولنا كل الفرس يخي فهو لا عالم فان الحكم فيها ثبتت  
الاعمالية على كل ماصدق عليه انه ليس يخي فيكون موجبة  
وان اشتمل طرفاها على حرف السلب متى كانت النسبة

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء

من الجائز ان يكون  
الاشياء من الفرس  
بأنشاء وصدق الخارجة  
بدو الحقيقة في نحو الاشياء  
من مذهب السلفاء



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

في سائر ما كان طرفاً له وجوده بين كقولنا كشيء من الممكن  
 بكن فان الحكم بسلب السالك عن كل ما صدق عليه المتحرك فيكون  
 سالبه وان لم يكن في شيء من طرفيها سلب ليس التلقات في  
 الايجاب والسلب الى الاطراف بل الى النسبة **قال**  
 وان لبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحول **اقول**  
 لقائل ان يقول العدول كما يكون في جانب المحول كذلك يكون  
 في جانب الموضوع على ما بينه وبين ما شئ في الاحكام لم يخص  
 كلامه بالعدول في المحول ثم ان المحصلة والمعدولات المحول  
 كثيرة فالوجه في تحصيل السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحول  
 بالذکر فنقول اما وجه التحصيل الاول فهو ان المقبر في الفن  
 من العدول في جانب المحول وذلك لانك جئت ان مناط  
 الحكم ذات الموضوع ووصف المحول ولا يخفى في ان الحكم على شيء  
 بالامور الوجودية يخالف الحكم عليها بالامور العدمية فاختلاف  
 القضية بالعدول والتحصيل في المحول مؤثر في مفهومها بخلاف  
 العدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه عبارة عن ذات  
 الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه  
 واما وجه التحصيل الثاني فلان اعتبار العدول في الموضوع القسمة

222  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

العدول والتحصيل اذا كانا وصف الموضوع  
 ليس مؤثراً في مفهوم القضية لانه لا يمتنع  
 ان يشار الى مختلف الذات غير اللامني حاد  
 وانما كبر على الاثر الموضوع وهو الحاد  
 قال جواد ايضا الحكم على تلك الذات

منه اذا قلنا اننا ليس في اولنا من الانباء  
 فنات الموضوع على حاله في كل من الصدورتين  
 اختلف المحول كما اذا قلنا الانباء كاتب او ليس بكاتب فانه  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

لان عرف السالب ان كان جزء من المحول فالقضية معدولة والا  
 فمحصلة كيف ما كان الموضوع وايا ما كان فهي اما موجبة او سالبة  
 فهما اربع تصانيم موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة  
 كقولنا زيد ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب  
 معدولة كقولنا زيد ليس لا كاتب ولا التباس بين القضيتين  
 من هذا القضايا البين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة اما  
 بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلهذا عرف السلب في  
 الموجبة وجوده في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة  
 المعدولة فلهذا عرف السلب في المعدولة دون المحصلة واما  
 بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة فلهذا عرف السلب  
 في السالبة المعدولة بخلاف الموجبة المحصلة واما بين السالبة  
 المحصلة والسالبة المعدولة فلهذا عرف السلب في السالبة  
 المعدولة ووجه واحد في السالبة المحصلة واما بين الموجبة  
 المعدولة والسالبة المعدولة فلهذا عرف واحد في الايجاب  
 ووجهين في السلب واما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة  
 بينهما التباس من حيث ان عرف السلب فيها واحد فاذا  
 قبل زيد ليس بكاتب فلا تعلم انها موجبة معدولة او سالبة

ط  
 لم يبق المعدولة المحول كافي المتن لانه  
 الفرق متيقن على اعتبار العدول باعتبار  
 الفرق فقط فلا معدول ولا معدولة  
 المحول فتعذر التقييد عصاره  
 المعدول والتحصيل اذا كانت وصف  
 الموضوع لا يكون مؤثراً من مفهوم  
 والقضية لانه باختلاف العبارات  
 تختلف الذات نحو الاثر الحاد والحكم  
 على الاثر الموضوع والحكم والحكم  
 حاد الجواد ايضا الحكم على ذلك

في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول  
 في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول

في كل ما يتعلق بالعدول والمعدول



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

الموجبة المعدولة  
صدقت صح

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

فلهذا اختصها بالذكر من بين القضايا والفرق بينهما معنوي  
ولفظي المعنوي فهو ان الالبه البسيط اعم من الموجبة المعدولة  
لانها صدقت الالبه البسيطة ولا تنكسر بالانقسام  
متى ثبت الالبه بالصدق سلب الالبه عنه فانه لو لم يصدق  
سلب الالبه عنه ثبت الالبه فيكون الالبه والالبه ثابتين له  
وهو اعم من النفس وانما كما وسواء لم يصدق من صدق  
الالبه البسيط صدق الموجبة المعدولة فلان الالبه لا يصدق  
على المعدم ضرورة ان الالبه بالشيء غيره فرع على وجوده المثبت  
بخلاف السلب فان الالبه لا يصدق على المعدم ولا يصدق  
عنه بالضرورة فيكون الموضوع معدوماً في يصدق  
السلب البسيط ولا يصدق الالبه بالوجود كما ان يصدق  
قولنا شريك الباري ليس بصير او لا يصدق شريك الباري  
غير صير لان معنى الاول سلب الصير عن شريك الباري ولما كان معدوماً  
صدق سلب كل مفهوم عنه ومعنى الثاني ان عدم البصير ثابت لشريك  
الباري فلا بد ان يكون وجوده في نفس الامر حتى يمكن ثبوت  
شيء له لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين  
الموجبة الكلية والالبه الجزئية تناقض لانها قد يجتمعان على

الصدق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

الصدق فان من الجائز اثبات المحمول للافراد الموجودة  
وسلبه عن بعض الافراد المعدومة لا كما نقول الحكم في الالبه  
على الافراد الموجودة كما ان الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة  
الا ان صدق السلب لا يتوقف على وجود الافراد وصدق  
الاجاب يتوقف عليها فان معنى الموجبة ان جميع افراد  
الموجودة قد ثبت له ولا شك انما تصدق اذا كان  
افراد موجوده ومعنى الالبه انه ليس كذلك اي كل واحد  
من الافراد الموجودة ليس يثبت له ويصدق به المعنى  
ثابتاً بان لا يكون شيئاً من الافراد موجوداً واخرى بان  
يكون موجوداً ويثبت الالبه لها وعند ذلك يصدق انما  
جواباً اما قوله على وجوده محقق كما في الحاجية الموضوع او مقدر  
كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ كفي فيه  
ان الالبه يستدعي وجود الموضوع دون السلب وانما ان  
الموضوع موجود في الخارج محققاً او مقدر فلا حاجة اليه  
كما في جواب السؤال في كبرها ويقال ان عينهم بقولكم الالبه  
يستدعي وجود الموضوع ان الالبه يستدعي وجود الموضوع  
في الخارج فلا يصدق الموجبة الحقيقية اصلاً لان الحكم فيها

قص

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الوجود لا يتصور الا في  
الاشياء التي هي في ذاتها  
موجودة لا في غيرها







كل انسان كاتب بالضرورة كانت الضرورة كيفية  
نسبة الكتابة الى الانسان وتلك الكيفية الثابتة في نفس الانسان  
تسمى مادة القضية واللفظ الذي يدل عليها في القضية المنطوق او  
حكم العقل بان النسبة كيفية كذا في القضية المعقولة تنسج  
جود القضية وتنسج فالتجربة مادة القضية كمنه قضية كانت  
كاذبة لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة في نفس الانسان  
كيفية كذا الحكم العقل بكذا لم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ  
او حكم بها العقل كالكيفية الثابتة في نفس الانسان لم يكن الحكم في القضية  
مطابقا للواقع مثلا اذا قلت كل انسان حيوان لا بالضرورة دل  
الضرورة على ان كيفية نسبة الحيوان الى الانسان في نفس الانسان هي بالضرورة  
وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كذبت القضية وتجهت الكلام في هذا  
المقام بان نقول نسبة المحول الى الموصوف ايجابية كانت او سلبية يجب  
ان يكون لها كيفية في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود في اللفظ  
كما للموصوف والمحول في غيرهما الاشياء التي لها وجود في نفس الامر  
ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالتسبة متى كانت ثابتة  
في نفس الامر لم يكن لا بد من ان تكون كيفية بكيفية ثم اذا حصلت  
عند العقل اقر لها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الانسان

موضع  
الشيء  
الذي  
يكون  
في  
نفس  
الانسان

او غيرها

او غيرهما ثم اذا وجدت في اللفظ اوردت عبارة تدل على  
الكيفية المعينة عند العقل او الالفاظ انما هي اشارة الى الصورة العقلية  
فكما ان الموضوع والمحول والنسبة وجودات في نفس الامر و  
عند العقل وبهذا الاعتبار ضارت اشارة القضية المعقولة وفي اللفظ  
حتى ضارت اشارة القضية المنطوقة كذلك كيفية النسبة لها وجود  
في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة في نفس  
الانسان مادة القضية والثابتة لها في العقل هي الجهة المعقولة والعبارة  
التي دل عليها في الجهة المنطوقة ولما كانت الصورة العقلية والالفاظ  
التي تعلوها لا يجب ان يكون مطابقا للامور الثابتة في نفس الامر  
لم يجب مطابقا للجهة المادة كما اذا وجدنا شيئا هو انسان وجسمنا  
من بعيد فربما يحصل منه في عقولنا صورة ان انسان ونحوه  
بالانسان وربما يحصل منه في عقولنا صورة ان انسان ونحوه  
بغيره عن الانسان وربما يحصل منه في عقولنا صورة ان انسان ونحوه  
ونحوه عن الانسان فكل شئ وجود في نفس الامر ووجود في العقل  
اما مطابق او غير مطابق ووجود في العبارة اما في عبارة  
صادقة او كاذبة فذلك نسبة الحيوان الى الانسان لها  
ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل واللفظ فان طابعتها

الامر

كيفية

الكيفية عبارة عن نسبة في نفس الامر



مركبة تركيبا معنويا كذا في الاصل ٢٥٠

وَقَدْ رَأَى الْقَوْمَ يَنْصُرُونَ









دعوى ان الضرر لا يدخل في ضرورة ثبوت الحيوان  
لذات الكاتب وان لم يكن مادة الضرورة الذاتية والدوام  
الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت الضرورة  
دون الضرورية والدايم كما في المثال المذكور فان حرك الاصابع  
ليس ضروري ولا دايم لذات الكاتب بل الكتابة والضرورة  
بالمعنى الثاني اعم من الضرورية مطلقا لانه متى ثبت الضرورة  
في جميع اوقات الذات تثبت في جميع اوقات الوصف بدون العكس  
ومن الدائم من وجه لصادقهما مادة الضرورة المطلقة وصدق  
الدائم بدونها حيث يحلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث يكون  
الضرورة في جميع اوقات الوصف في جميع اوقات الذات الرابعة  
العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدو ثبوت المحول للموضوع او سلبه  
عنه ما ولم ذات الموضوع متصفا بالانوان ومثابها ايجابا وسلبا  
فان الضرورة العامة من قولنا كل كاتب محوكل الاصابع مادام  
كاتبنا ولا شئ من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتبنا وانما  
سميت عرفية لان العرف يقيم هذا المعنى من ان لابد ان اطلقت  
حتى اذا قيل لا شئ من الكاتب يستيقظ يعبر العرف ان المستيقظ  
مسلوب عن النائم مادام نائما فلما اخذ هذا المعنى عن العرف ينسب اليه

وعامة

مطلقة لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي المركبات وهي اعم مطلقا  
من المشروط العامة لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف من  
غير عكس فكذلك من الضرورية والدايم المطلقين لانه متى صدقت  
الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدقت الدوام في  
جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الحسب المطلقة العامة ويج  
لن حكم منها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما لا يجاب  
مكتول كل انسان بنفسه بالاطلاق العام وانما سلبت لانه  
لا شئ من الانسان بنفسه بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة  
لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من دوام او ضرورة  
او لا دوام او لا ضرورة فيهم منها فعلية النسبة فلما كانت بهذا  
المعنى ومع القضية المطلقة سميت بالضرورة وانما كانت  
عامة لانها اعم من الوجودية والادائية واللا ضرورية كما هي  
وهي اعم من القضايا الاربع المقدمة لانه متى صدقت الضرورة  
او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس  
يهم من فعلية النسبة ضرورتها او دوامها الاساس الكمال  
وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف  
لحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان

مطلقة لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي المركبات وهي اعم مطلقا  
من المشروط العامة لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف من  
غير عكس فكذلك من الضرورية والدايم المطلقين لانه متى صدقت  
الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدقت الدوام في  
جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الحسب المطلقة العامة ويج  
لن حكم منها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما لا يجاب  
مكتول كل انسان بنفسه بالاطلاق العام وانما سلبت لانه  
لا شئ من الانسان بنفسه بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة  
لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من دوام او ضرورة  
او لا دوام او لا ضرورة فيهم منها فعلية النسبة فلما كانت بهذا  
المعنى ومع القضية المطلقة سميت بالضرورة وانما كانت  
عامة لانها اعم من الوجودية والادائية واللا ضرورية كما هي  
وهي اعم من القضايا الاربع المقدمة لانه متى صدقت الضرورة  
او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس  
يهم من فعلية النسبة ضرورتها او دوامها الاساس الكمال  
وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف  
لحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان

مطلقة لانها اعم من العرفية الخاصة التي هي المركبات وهي اعم مطلقا  
من المشروط العامة لانه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف من  
غير عكس فكذلك من الضرورية والدايم المطلقين لانه متى صدقت  
الضرورة او الدوام في جميع اوقات الذات صدقت الدوام في  
جميع اوقات الوصف ولا ينعكس الحسب المطلقة العامة ويج  
لن حكم منها بثبوت المحول للموضوع او سلبه عنه بالفعل اما لا يجاب  
مكتول كل انسان بنفسه بالاطلاق العام وانما سلبت لانه  
لا شئ من الانسان بنفسه بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة  
لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بقيد من دوام او ضرورة  
او لا دوام او لا ضرورة فيهم منها فعلية النسبة فلما كانت بهذا  
المعنى ومع القضية المطلقة سميت بالضرورة وانما كانت  
عامة لانها اعم من الوجودية والادائية واللا ضرورية كما هي  
وهي اعم من القضايا الاربع المقدمة لانه متى صدقت الضرورة  
او الدوام بحسب الذات او بحسب الوصف يكون النسبة فعلية وليس  
يهم من فعلية النسبة ضرورتها او دوامها الاساس الكمال  
وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف  
لحكم فان كان الحكم في القضية بالاجاب كان مفهوم الامكان



سلب ضرورة السلب لان الجانب الخالف للايجاب  
وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفروضا سلب ضرورة الايجاب  
فانه سواطلب الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العالم  
كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس ضروريا واذا قلنا  
لا شئ من النار بارود بالامكان العالم معناه ان الايجاب البرو  
ناري ليس ضروريا واما سميت ممكنة لاحتياجها على معنى الايمان  
وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة وهي اعم من المطلقة العامة انتهى  
صدق الايجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون السلب ضرورة  
وسلب ضرورة السلب مع امكان الايجاب فحق صدق الايجاب  
بالفعل صدق الايجاب بالامكان ولا ينكسر لحوال ان يكون  
الايجاب ممكنًا ولا يكون واقعا اصلا فكذلك متى صدق السلب  
بالفعل لم يكن الايجاب ضروريا وسلب ضرورة الايجاب هو امكان  
السلب فحق صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان  
دون العكس لحوال ان يكون السلب ممكنًا غير واقع واما  
من القضايا الباقية لان المطلقة العامة اعم منها مطلقا  
الاعم من الاعم اعم قال واما لم يكبات فمعنى السلب في الشرط  
الخاصة وهي الشرط العامة مع قيد الادوام بحسب الذات

وانما  
التي كانت بالمعنى الاول  
التي كانت بالمعنى الثاني

وانما قيد الادوام بحسب الذات لان الشرط العام في الضرورة  
بحسب الوصف دوام بحسبه والذام بحسب الوصف يمتنع ان يقيد بالادوام  
بحسب الوصف فان قيد تقييد صحيح فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب  
الذات حتى لا يمتنع النسبة فيها ضرورة في اية في جميع اوقات وصف  
الموضوع لا وائمه في بعض اوقات ذات الموضوع وهي الشرط  
الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب يتحرك الاصابع  
ما دام كاتبًا لا واما فتركيبها من وجوب شرطية عامة وسالبة مطلقة  
كامة اما كشرط العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية واما  
المطلقة العامة اي قولنا لاشئ من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل  
فهي مفروم الادوام لان الايجاب للموضوع اذا لم يكن واما كان معناه  
ان الايجاب ليس متحققا في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب  
في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملية وهو معنى السالبة المطلقة  
العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة كل شئ من الكاتب  
يسكن الاصابع ما دام كاتبًا لا واما فتركيبها من شرطية عامة سالبة وهي  
الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة اي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع  
بالفعل وهو مفروم الادوام لان السلب اذا لم يكن واما لم يكن متحققا  
في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات

الشرط العام في الضرورة  
الشرط الخاص في الضرورة  
الشرط العام في الضرورة

في بعض الاوقات

في بعض الاوقات



منه يفي بالواجب

يتحقق اليجاب في الجملة وهو اليجاب المطلق العام فان قلت حقيقة  
القضية المركبة متممة من اليجاب والسلب فكيف يكون موجباً  
فنقول لا اعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها بايجاب الجزء الاول  
وسلبه اصطلاحاً فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان  
سلباً فالبعض والجزء الكافي له في الكيف وموافق لموافق الكلي  
بينها وبين القضايا البسيطة اما بينها وبين الدائمتين مبنية كلياً لأنها  
مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للادوام بحسب الذات  
وذلك في الضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات اخص  
من الادوام وتقيض الاعم مبين لعين الاخص مبنية كلياً وهي اخص  
من الشروط العامة مطلقاً لأنها الشروط العامة المقيدة بالادوام  
والمقيدة اخص من المطلق وكذا من القضايا البسيطة الباقية لأنها  
اخر من الشروط العامة قال الثانية العرفية الخاصة بالاقول  
العرفية الخاصة هي العرفية العامة مع قيد الادوام بحسب الذات  
وهي ان كانت موجبة كما من قولنا كل كاتب مثمر الاصابع بادام  
كاتباً لا دأياً فتركيها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول  
وسلبه مطلقاً عامة وهي مفهوم الادوام وان كانت سلبية  
كما تقدم من قولنا لا شئ من الكاتب يسكن الامم اربع ملام كما يتا

بعضها من بعض

بعضها من بعض

بعضها من بعض

بعضها من بعض

لا دأياً فتركيها من موجبة عرفية عامة مطلقاً عامة وهي اعم من  
الشروط الخاصة لأنها متى صدق الفردية بحسب الوصف لا دأياً صدق  
الادوام بحسب الوصف لا دأياً من غير ذلك ومبني على الدائمتين على ما سبق  
واعم من الشروط العامة من وجه تصادقها في مادة الشروط الخاصة  
ومصدق الشروط الخاصة وصدق الشروط العامة بدورها في مادة  
الفردية الذاتية وصدقها بدورها في الشروط العامة اذا كان الادوام  
بحسب الوصف من غير ضرورة واخص من العرفية العامة  
لان المقيدة اخص من المطلق وكذا من الباقيتين لأنها اعم من الشروط  
العرفية العامة واعلم ان وصف الموضوع في الشروط والعرفية  
الخاصتين يحيل النكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع فانه  
لو كان دأياً له ووصف المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع كان  
وصف المحمول دأياً لذات الموضوع وقد كان لا دأياً بحسب الذات  
هذا حق قال المالك الوجودية اللاهوتية اقول الوجودية اللاهوتية  
هي المطلقة العامة مع قيد اللاهوتية بحسب الذات واما قيد اللاهوتية  
بحسب الذات وان امكن فقد المطلقة العامة باللاهوتية  
بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا هذا التكبير ولم ينعتقوا احكامها  
فهو ان كانت موجبة كقولنا كل انسان صاحب عقل بالضرورة

بعضها من بعض

بعضها من بعض

بعضها من بعض

بعضها من بعض



فكر كسرها من موجبة مطلقة عامة وسالبة محكية عامة اما الموجبة المطلقة  
 فهي الجزء الاول واما السالبة المحكية اي قولنا لا شيء من الان  
 هنا حكم بالمكان العام فهي معنى الضرورة لان الاجاب اذا لم  
 يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة الاجاب وسلب ضرورة  
 الاجاب يمكن عام سالب محاد وان كانت سالبة كقولنا لا شيء  
 من الان ان هنا حكم بالفعل لا بالضرورة ففكر كسرها من سالبة  
 مطلقة عامة فهي الجزء الاول وموجبة محكية عامة وهي معنى الضرورة  
 فان السلب اذا لم يكن ضروريا كان هناك سلب ضرورة  
 السلب ويمكن عام موجب وهي عام مطلقا من الخاصتين لانه  
 متى صدق الضرورة او الدوام بحسب الوصف لا دايما صدق فعلية  
 النسبة لا بالضرورة من غير عكس وبما ينشأ للضرورة لتقييد بالادام  
 وهي اعم من الدايمة من وجه لقصدتها في مادة الدوام الحالي عن  
 الضرورة وصدق الدايمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس  
 في مادة الدوام وكذا في الشروط والعرفية العائتين لتضا  
 في مادة المشروط والخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة  
 وصدقها بدونها في مادة الدوام بحسب الوصف واخص من المطلقة  
 العامة لخصوص التقييد من الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة قال

قال

**قال** الرابطة الوجودية لا دايما **اقول** الوجودية لا دايما هي المطلقة  
 العامة مع قية الدوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة  
 يكون تركبها من مطلقين عائتين اي احدهما موجبة والاخر سالبة  
 لان الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو الدوام وقد عرفت  
 ان مفهوم مطلقة عامة ومثاليها اجابا وسلبا ما من قولنا كل  
 ان هنا حكم بالفعل لا دايما ولا شيء من الان ان هنا حكم  
 بالفعل لا دايما وهي اخص من الوجودية اللازم ومرتبة لا يمتنع صدقت  
 مطلقا ان صدقت مطلقة وممكنة بخلاف العكس واعم من  
 الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة او الدوام بحسب الوصف  
 لا دايما تحققت فعلية النسبة لا دايما من غير عكس وبما ينشأ  
 على ما عرفت واعم من العائتين من وجه لقصدتها في مادة المشروط  
 الخاصة وصدقها بدونها في مادة الدوام وبالعكس حيث لا دوام  
 بحسب الوصف واخص من المطلقة العامة والممكنة العامة وذلك  
**قال** الخامسة الوثيقة **اقول** الوثيقة هي التي حكم فيها بضرورة  
 بثبوت المحمول الموضوع او بضرورة سلبه عنه في وقت معين  
 من ادوات وجود الموضوع متقيدا بالدوام بحسب الذات فان  
 كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل من خفف وقت جلوسه الان

هذا اذا صدق كلاهما في الحقيقة لا دايما صدق كقولنا ان صدق بالفعل لا بالضرورة

الشرط المعنى والادام

الخاصة



من الشمس لا دايما كبرها من موجد ومدة مطلقه وهي  
 الجزء الاول في قولنا بالضرورة كل قمر يخسف وقت الجبولة  
 وبسبب مطلقه عاتية هي مفهوم اللادوام اعني قولنا كشي من القمر  
 يخسف بالاطلاق العام وان كانت سالبه لقولنا بالضرورة  
 كشي من القمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية  
 مطلقه وهي بالضرورة كشي من القمر يخسف وقت التربع  
 وموجد مطلقه عاتية وهي قولنا كل قمر يخسف بالاطلاق العام  
 اخذ من الوجوديين مطلقا لانه اذا صدق الضرورة بحسب الشرط  
 الوقت لا دايما صدق الاطلاق لا دايما ولا بالضرورة  
 لا يتعكس ومن الخاصتين من وجه لانه اذا صدقت الضرورة  
 بحسب الوصف فان كان الوصف ضروريا لذات الموضوع  
 في شي من الادق صدقت الفضا كقولنا بالضرورة كل  
 يخسف نظم مادام يخسف لا دايما او بالضرورة لا دايما فان  
 لا يخسف لما كان ضروريا لذات الموضوع في بعض الا  
 اوقات والاطلام ضروري للاخفاف كان الاظلام ضروريا  
 للذات في ذلك الوقت وان لم يكن الوصف ضروريا للذات  
 الموضوع صدقت الخاصتان ولم يصدق الوقتية كقولنا

كقولنا  
 لا يخسف  
 بالضرورة  
 كل قمر  
 يخسف  
 وقت التربع  
 لا دايما  
 كبرها من  
 سالبه وقتية  
 مطلقه

لقولنا بالضرورة كل كاتب يحرك الحاصص مادام كاتب لا دايما فان  
 الكتابة لما لم يكن موزونة للذات في شي من الاوقات لم يكن يحرك  
 صاحب الضرورة كشي بها ضروريا للذات في وقت ما فلا يصدق  
 الوقتية واذا لم يصدق الضرورة بحسب الوصف ولا اللادوام لم  
 يصدق الخاصتان فصدق الوقتية كخانة المثال المذكور  
 اذا شرط بالضرورة بالضرورة بشرط الوصف كما اذا شرط  
 بالضرورة مادام الوصف يكون المشروطه الخاصة اخذ من  
 الوقتية مطلقا لانه متى حقق الضرورة في جميع اوقات الوصف  
 في اوقات جميع الوصف بعض اوقات الذات تحقق الضرورة  
 في بعض اوقات الذات من غير عكس والوقتية سالبة للذات  
 وان لم تكن العاتية من وجه لصدورها بالمشروطه الخاصة وصدق  
 بدونها مادام الضرورة وبالعكس حيث لا دايما بحسب الوصف  
 واحص من المطلقه العامة والممكنه العامة قال السادة  
 المنتشرة اما اقوال المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت  
 المحل للموضوع او سلبه عنه في بعض وقت معين من اوقات  
 وجود الموضوع لا دايما بحسب الذات وليس المراد بغيره التعبير  
 ان يؤخذ عدم التعيين قيدا فيها بل ان لا يقدم بالتعيين

مثال  
 لا يخسف  
 بالضرورة  
 كل قمر  
 يخسف  
 وقت التربع  
 لا دايما  
 كبرها من  
 سالبه وقتية  
 مطلقه

لا يخسف بالضرورة كل قمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية مطلقه  
 لا يخسف بالضرورة كل قمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية مطلقه  
 لا يخسف بالضرورة كل قمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية مطلقه  
 لا يخسف بالضرورة كل قمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية مطلقه  
 لا يخسف بالضرورة كل قمر يخسف وقت التربع لا دايما كبرها من سالبه وقتية مطلقه



الوقت فان كانت مبرجة كقولنا بالضرورة كل ان تنفس  
في وقت لا اديا كان تركيبتها من وجبة منتشرة مطلقة  
قولنا بالضرورة كل ان تنفس وقتا ما كسالة مطلقة  
اي قولنا كل شي من الان ان يتنفس <sup>بالفعل الذي هو مفهوم</sup>  
اللا دوام وان كانت سالة كقولنا بالضرورة كل شي من  
الان ان يتنفس في وقت ما لا اديا فتركيبها من سالة  
منتشرة مطلقة في الجزء الاول مبرجة مطلقة عامة في اللا دوام  
وسي اعم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت غير  
لا اديا صدقت الضرورة في وقت لا اديا بدون العكس  
وتستلزم القضايا الباقية على تباين نسبة الوقتية  
من غير فرق واعلم ان الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة  
التي هي مما خرجت من الوقتية والمنتشرة فيصيان ببطان  
تخرج من وقتين في البساطة حكم في احدهما بالضرورة في وقت  
معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما لا اديا  
سبقت وقتية لا اعتبارا لوقت في وقتها ومطلقة لعدم  
تقيدها باللا دوام او بالضرورة والاحرى منتشرة لانه  
لا لم يتعين وقت الحكم فيها اقل الحكم كل وقت فيكون

في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا

في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة باللا دوام واللاحر  
ولهذا اذا قيدت بما حد من الاطلاق من اسيها كان  
وقته منتشرة لا مطلقين وربما سمعنا بعد مطلقة وقتية  
ومطلقة منتشرة وما بعد الوعد المطلقة والمنتشرة المطلقة  
فان المطلقة الوقتية التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت  
معين والمطلقة المنتشرة التي حكم فيها بالنسبة بالفعل  
في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص وهو واضح  
لانه في قوله ان هو المكنة الخاصة <sup>بالا</sup> المكنة الخاصة في  
التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة من جانب الاجاب السلب  
فاذا قلنا كل ان كان كاتب لا مكان الحاس او كل شي من  
الان ان يجاب لا مكان الحاس كان معناه ان اجاب الكتاب  
للان وسليها عنه ليس ما يفرضه بين لكن سلب ضرورة  
الاجاب امكن عام سالب وسلب ضرورة السلب امكن  
عام موجب فالمكنة الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة يكون  
تركيبها من مكنتين محتملتين احدهما موجبة والاخرى سالبة  
ولا فرق بين وجهتها وسالبتها في المعنى بل في اللفظ حتى ان  
عبرت بعبارة اجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سالبة كانت

في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا

في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا  
في وقت ما لا اديا



كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود

وكذا ان من سائر المركبات لان كل منها اجابا وسلبا فلا  
اقل منها ان يكونا ممكنين بالامكان العلم ولا يلزم من امكان  
الاجاب في السلب ان يكون احدهما بالفعل او بالضرورة او بالادام  
وسببية للضرورة المطلقة وان من الدائمة والعائنه والمطلقة  
العامه من وجه لتصادقها في مادة الوجودية بالضرورة وصديق  
الممكنه الخاصه بدونها حيث لا يخرج ممكن من القوة الى الفعل  
وبالعكس في مادة الضرورة واحص من الممكنه العامه فظهر ما  
ذكرنا ان الممكنه العامه من القضايا البسيطه والممكنه الخاصه ام  
القضايا المركبات والضرورية احضر القضايا البسيطه والمركبات  
الخاصه احضر من المركبات على وجه مظهر ايضا ان الدوام شرط  
الى مطلقه عامه والضرورية الى ممكنه عامه في الفتين في الكيف  
للقضية المعينه بها حتى ان كانت موجبه كانتا سلبتين وان  
كانت سالبه كانتا موجبتين وموافقين لهما في الحكم فان كانت  
كليه كانتا كليتين ولان كانتا جزئيتين هذا هو الصابط في  
معرفة تركيب القضايا المركبه واما قال الدوام شرط الى  
مطلقه عامه ولم يقل الدوام للمطلقه العامه لان المعنى اذا اطلق  
ينادى المفهوم المطابق وليس مفهوم الدوام المطابق للمطلقه

كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود  
كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود

كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود

العامه

كان لاوام الاجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الاجاب  
واطلاق السلب ليس بمتوقف رفع دوام الاجاب بل هو لازم  
فهو معناه الا ترى واما الفاعل ضرورة فمعناه الصريح الامكان العام  
لان الضرورة الاجابيه لا يكون سبب ضرورة الاجابيه هو عين  
امكان السلب فلما كان احدي القضيتين معني احدي العبارتين  
والاخرى ليست عين معني الاخرى بل من لوازمه استقلال عبارة الاشياء  
لتكون مشتركه بينهما **الفصل الثاني** اقسام الشرطية **اقول**  
لما وقع الفرع عن الحكيما شرح في اقسام الشرطية وقد سمعت  
ان الشرطية ما تتركب من قضيتين وهي ما متصلة او اوجبت  
او سلبت حصول احدهما عند الاخرى او منفصلة ان اوجبت  
او سلبت انفصال احدهما عن الاخرى والقضية الاولى هي  
من جزئي الشرطية سواء كانت متصلة متى مقدما لتقدمها في الذكر  
والقضية الثانية سمي تاليا ليلو اياها ثم ان المتصلة اما لزومه  
او انقياضه اما الزوميه فهي التي صدق التيا فيها على تقدير صدق  
المقدم لعلها قد بينها فوجب فك فالمراد بالعلاقة شيئي بسبب  
المتعلق **الاقول** ان كمالا لعلية والنضاييف اما لعلية بان يكون  
عده لتساوي كقولنا ان كانت الشمس طالعه فالنهار موجود

كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود

واقسامها

او منفصلة

كل ذلك ممكن بالاحتمال الخاص او دائما مادام الذات  
موجودة او بالضرورة مادام تلك او بالادام مادام تلك  
او بالضرورة كذا شئ كذا شئ اسود



او معلول لا كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس تطلع  
 او كقولنا معلول على ولادة كقولنا ان كان النهار موجودا  
 العالم مضي فان وجود النهار واصناء العالم معلولان  
 لطلوع الشمس واما التعريف فبان يكونا متصافين كقولنا  
 ان كان زيد اباه وكان عمره ثمانية وهذا التعريف لا يتناول  
 البرزمية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالان  
 ان يقال البرزمية فالحكم فيها بصدق فصدق وسؤالنا على تقدير صدق  
 اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويؤيدنا دل البرزمية الكاذبة  
 لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة  
 ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
 او لثبوت من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي حكم كقولنا ذلك  
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة  
 لذلك بل مجرد صدق الجوابين كقولنا ان كان الان  
 ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما ههنا وما ههنا  
 الانسان حتى لا يجوز العقل كقولنا كل واحد منهما بدون الآخر  
 وليس فيها الاتوافق العاقلين على الصدق ولو قال  
 التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة

في قوله لا كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس تطلع  
 او كقولنا معلول على ولادة كقولنا ان كان النهار موجودا  
 العالم مضي فان وجود النهار واصناء العالم معلولان  
 لطلوع الشمس واما التعريف فبان يكونا متصافين كقولنا  
 ان كان زيد اباه وكان عمره ثمانية وهذا التعريف لا يتناول  
 البرزمية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالان  
 ان يقال البرزمية فالحكم فيها بصدق فصدق وسؤالنا على تقدير صدق  
 اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويؤيدنا دل البرزمية الكاذبة  
 لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة  
 ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
 او لثبوت من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي حكم كقولنا ذلك  
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة  
 لذلك بل مجرد صدق الجوابين كقولنا ان كان الان  
 ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما ههنا وما ههنا  
 الانسان حتى لا يجوز العقل كقولنا كل واحد منهما بدون الآخر  
 وليس فيها الاتوافق العاقلين على الصدق ولو قال  
 التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة

كقولنا ان كان زيد اباه وكان عمره ثمانية وهذا التعريف لا يتناول  
 البرزمية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالان  
 ان يقال البرزمية فالحكم فيها بصدق فصدق وسؤالنا على تقدير صدق  
 اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويؤيدنا دل البرزمية الكاذبة  
 لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة  
 ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
 او لثبوت من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي حكم كقولنا ذلك  
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة  
 لذلك بل مجرد صدق الجوابين كقولنا ان كان الان  
 ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما ههنا وما ههنا  
 الانسان حتى لا يجوز العقل كقولنا كل واحد منهما بدون الآخر  
 وليس فيها الاتوافق العاقلين على الصدق ولو قال  
 التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة

بل

بل مجرد صدقها لا لاول الاتفاقية الكاذبة كان ولي بان  
 الحكم بصدق التالي للعلاقة ربما لا يطابق الواقع بان لا يصدق  
 التالي او يصدق وتوجد العلاقة وقد يكفي في الاتفاقية  
 بصدق التالي حتى يتبين انها هي التي يحكم فيها بصدق التالي  
 على تقدير المقدم للعلاقة بل مجرد صدق التالي ويجوز ان  
 يكون المقدم منها صادقا او كاذبا وتسمى هذه المعنى اتفاقية عامة  
 بما لمعنى الاول اتفاقية خاصة للعموم والمفصوص فيها فاما متى صدق  
 المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينكسر في حال وانما المنفصل  
 اقول واما المنفصل فقد عرفت انها على ثلاثة اقسام حقيقة  
 وهي التي حكم فيها بالتساوي بين خبرها صدقا وكذا كقولنا اما  
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما تفرع الجمع وهي التي حكم فيها  
 بالتساوي بين خبرها صدقا فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء  
 شيئا او حجرا واما تفرع الخلق وهي التي حكم فيها بالتساوي بين خبرها  
 كذبا فقط كقولنا اما ان يكون زيدا في الجحيم واما ان لا يفرق واما  
 سميت الاولى حقيقة لان التساوي بين خبرها اشدها بالتساوي خبر  
 جزئي الاخيرين لانه في الصدق والكذب معاني اخلاص بالمعنى  
 بل هي حقيقة الانفصال والتاثير ما نفع الجمع كاشتغالها على منع

في قوله لا كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس تطلع  
 او كقولنا معلول على ولادة كقولنا ان كان النهار موجودا  
 العالم مضي فان وجود النهار واصناء العالم معلولان  
 لطلوع الشمس واما التعريف فبان يكونا متصافين كقولنا  
 ان كان زيد اباه وكان عمره ثمانية وهذا التعريف لا يتناول  
 البرزمية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالان  
 ان يقال البرزمية فالحكم فيها بصدق فصدق وسؤالنا على تقدير صدق  
 اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويؤيدنا دل البرزمية الكاذبة  
 لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة  
 ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
 او لثبوت من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي حكم كقولنا ذلك  
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة  
 لذلك بل مجرد صدق الجوابين كقولنا ان كان الان  
 ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما ههنا وما ههنا  
 الانسان حتى لا يجوز العقل كقولنا كل واحد منهما بدون الآخر  
 وليس فيها الاتوافق العاقلين على الصدق ولو قال  
 التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة

في قوله لا كقولنا ان كان النهار موجودا كانت الشمس تطلع  
 او كقولنا معلول على ولادة كقولنا ان كان النهار موجودا  
 العالم مضي فان وجود النهار واصناء العالم معلولان  
 لطلوع الشمس واما التعريف فبان يكونا متصافين كقولنا  
 ان كان زيد اباه وكان عمره ثمانية وهذا التعريف لا يتناول  
 البرزمية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي للعلاقة بينهما فالان  
 ان يقال البرزمية فالحكم فيها بصدق فصدق وسؤالنا على تقدير صدق  
 اخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك ويؤيدنا دل البرزمية الكاذبة  
 لان الحكم للعلاقة ان يطابق الواقع كان الحكم متحققا والعلاقة  
 ايضا متحققة وان لم يطابق الواقع فاما لعدم الحكم في الواقع  
 او لثبوت من غير علاقة واما الاتفاقية فهي التي حكم كقولنا ذلك  
 اي صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا للعلاقة موجبة  
 لذلك بل مجرد صدق الجوابين كقولنا ان كان الان  
 ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ما ههنا وما ههنا  
 الانسان حتى لا يجوز العقل كقولنا كل واحد منهما بدون الآخر  
 وليس فيها الاتوافق العاقلين على الصدق ولو قال  
 التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم للعلاقة

الجمع

بل



بين جزئها والكل فانه للكل الواقع لا يوجد جزئها  
 ربها يقال له الجمع وما نه الخلق على الحكم فيها بالمتساخ في الصدق  
 في الكذب مطلقا وهذا المعنى كونه ان اسم وبعين الا فضل  
 بحث شريف وموانع بالمتساخ في الجمع لا يصدق على ذات  
 واحدة لا انها لا يكتفي في الوجود فان لو كان المراد عدم التماثل  
 في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع جمع لان الواحد جزئ  
 وجزئ الشيء بجماعه في الوجود ولكن الشيء نفس على منع الجمع  
 بينهما ثم قال وعندى في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين  
 للمازوم والملازم فان جزئ الشيء من لوازمه وقد اجمعا على انه  
 لا يمنع جمع بين الممازوم والملازم ولا يمنع فلو وجب ان يصدق عليه  
 الجواب عن هذا الاعتراض في ذلك لانظر ايضا اراد من عبارة  
 القوم في شايهم ان يعنى بالمتساخ في الجمع عدم الاجتماع في الصدق  
 فان منع الجمع من اقسام المنفصلة والافصال لم يعتبره الا  
 بين العقنيين فلا يكون منع الجمع الا بين العقنيين فلو كان  
 المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل عقنيين منع الجمع  
 لا يستحال ان يصدق قضية على كل ما يصدق عليه قضية اخرى ولا  
 يكون بين عقنيين منع الخلق اصلا ضرورة كذا انها على شيء

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

منه ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 منه ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 منه ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

من الاشياء ان يكون من المفردات بل ليس مرادهم بالمتساخ في الصدق  
 الا عدم الاجتماع في الوجود واما ان الشيء اثبت بين الواحد والكثير  
 بل بين هذا واحد وهذا اكثر فان القضية القائمة اما ان يكون هذا  
 واحدا واما ان يكون هذا اكثر كما في الجمع لا يمنع اجتماع جزئها  
 على الصدق فثبت ان الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة النظر  
**قال** وكل واحد من هذه من المنفصلات الثلث  
 اما عادية واما اتفاقية كما ان المتصلة اما لزومية واما اتفاقية  
 فمنه العادة والاتفاق الى المنفصلة كسب الزوم والاتفاق  
 الى المنفصلات اما العادة في هي التي يحكم فيها بالمتساخ لذات  
 الجزئين اي حكم بان مفهوم احدهما صانف للآخر مع قطع النظر عن  
 نحو بين الزوج والزوج والشجر والجزء وكون زيد في الجو ولا يصدق  
 واما لاتفاقية فهي التي يحكم فيها بالمتساخ للذات للجزئين بل  
 الاتفاق اي مجرد ان يتفق في الواقع ان يكون بينهما متساخا  
 وان لم يقتض من مفهوم احدهما ان يكون متساخا للآخر كقولنا لكا  
 الكاتب اما ان يكون هذا السواد او كاتباً حقيقياً فانه لهما  
 بين مفهوم السواد والكاتب ولكن اتفق تحقق السواد وتقاء  
 الكتابة ولا يصدق ان لاتقاء الكتابة ولا يكتفيان لوجود السواد

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

هذا هو المعنى  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 ان الكثرة لا يصدق على الذات

منه ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 منه ان الكثرة لا يصدق على الذات  
 منه ان الكثرة لا يصدق على الذات



في قوله

ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كذا كذا كانت مانعة لاجل لانها لا  
يصدقان ولكن كذا بان لا تنفاه الاسود والاكباد معناه الوجود  
ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او لا كما تبين كانت مانعة لاجل لانها  
لا يكذبان ولكن يصدقان الحق السود والاكباد بحسب الوقوع  
**قال** وسأبتكل واحد **القول** قد عرفت ثمانية قضايا متصلة  
الاولية وانفاقية ومنفصلة كانت ثلث منها عنديات وثلاث  
اشاقيت وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تنطبق الا  
على الموجبة فلا بد من تعريف سوابقها بتركها في التي تقع ما حكم  
بها في موجبتها طال كانت الموجبة الضرورية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم  
كانت اللاحقة للضرورة سلب اللزوم اي ما حكم فيها بسلب اللزوم لا  
ما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية  
لا سالبية مثلا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس طالوعا ليل وجود  
كانت سالبية لان الحكم فيها بسلب اللزوم وجود الليل لطلوع الشمس  
واذا قلنا اذا كانت الشمس طالوعا فليس الليل موجودا كانت  
موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود الليل لطلوع الشمس ولما كانت  
الموجبة المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم المتصلة  
كانت اللاحقة الاتفاقية سالبية الاتفاق اي ما حكم فيها بسلب

في قوله ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او كذا كذا كانت مانعة لاجل لانها لا يصدقان ولكن كذا بان لا تنفاه الاسود والاكباد معناه الوجود ولو قلنا اما ان يكون هذا الاسود او لا كما تبين كانت مانعة لاجل لانها لا يكذبان ولكن يصدقان الحق السود والاكباد بحسب الوقوع

التي

التالي للمقدم لا ما حكم فيها بموافقة السلب فانها اتفافية موجبة فاذا قلنا  
ليس اذا كان الانسان مطلقا عالمي راسخ كانت سالبية اتفافية  
لان الحكم فيها بسلب موافقة ما يقبضه الحار لم يطفئ الانسان واذا  
قلنا اذا كان الانسان مطلقا فليس الحار ماصفا كانت موجبة لان  
الحكم فيها بموافقة سلب يقبضه الحار لم يطفئ الانسان وعلى ان يكون التالي  
العنادية سالبية العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما رفع العناد  
الذي هو الصدق الكذب وهي اللاحقة للعنادية الحقيقية واما  
رفع العناد الذي هو في الصدق وهي مانعة للجمع واما رفع العناد الذي  
في الكذب وهي مانعة للقول لما يحكم فيها بيمين السلب التي لانه  
الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق المناقاة على احد الانحاء لا ما يحكم  
باتفاق السلب **قال** والمتصلة الموجبة **القول** صدق الشرطية  
وكذا بها انما هو مطابق للحكم بالاتصال والاتصال الانفصال لنفسه لا سر  
وعندها لا يصدق جزمها وكذبها فان طابوع الحكم فيها لنفسه لا  
في صادقة واثباتها في كذبة كيف كان جزمها ثم اذا نسب  
جزمها الى نفس الا وحصلت اربعه اقسام لانها اما ان يكون ماضيا  
**القول** فبين او يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا لو بالعكس  
فبين ان كلا من الشرطيات من اي هذه الاقسام يتركب

في قوله



فالمصلحة الموجبة الصادقة تركب عن صادقين كقولنا ان كان  
 زيد انسانا فهو حيوان وعكس كاذبين كقولنا ان كان زيد حيا  
 فادب انسانا فهو كاذب والصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتسب  
 بجرته يدعيه وعن مقدم كاذب قال صادق كقولنا ان كان زيد  
 حيا كان حيوانا دون كاذب اي لا تركب عن مقدم صادق وقال  
 كاذب لا يستلزم الصدق الكاذب ولا لازم كذب حيوانا كاذب  
 الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان الم لازم  
 كاذب كذب اللازم يستلزم كذب الم لازم واما صدق الكاذب  
 فلان الم لازم فيها صادق وصدق الم لازم لصدق الم لازم  
 لا يقال اذا صح تركيب المصلحة من مقدم كاذب قال صادق وعكس  
 ان كل مصلحة موجبة تنكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم  
 صادق وقال كاذب لاننا نقول ذلك في الكلمة الجزئية فان  
 لما اعتبر في جزئي المصلحة الجهل بالصدق والكذب راد الالف  
 على الاربعة فنقول تلك الالف عند نسبتها الى نفس الاربعة  
 واخلط فيها والموجه الكاذب يتركب من الالف الاربعة لان  
 الحكم باللزم من المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازا  
 كاذبين كقولنا ان كان الخلا موجودا كان العالم قديما وان

زيد انسانا فهو حيوان  
 عكس كاذبين كقولنا ان كان زيد حيا فادب انسانا فهو كاذب

بجرته يدعيه وعن مقدم كاذب

قال كاذب لا يستلزم الصدق الكاذب ولا لازم كذب حيوانا كاذب

ان كل مصلحة موجبة تنكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وقال كاذب لاننا نقول ذلك في الكلمة الجزئية فان لما اعتبر في جزئي المصلحة الجهل بالصدق والكذب راد الالف على الاربعة فنقول تلك الالف عند نسبتها الى نفس الاربعة واخلط فيها والموجه الكاذب يتركب من الالف الاربعة لان الحكم باللزم من المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازا كاذبين كقولنا ان كان الخلا موجودا كان العالم قديما وان

لما اعتبر في جزئي المصلحة الجهل بالصدق والكذب راد الالف على الاربعة فنقول تلك الالف عند نسبتها الى نفس الاربعة واخلط فيها والموجه الكاذب يتركب من الالف الاربعة لان الحكم باللزم من المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازا كاذبين كقولنا ان كان الخلا موجودا كان العالم قديما وان

يكون

ليكون المقدم كاذبا والتالي صادقا كقولنا ان كان الخلا موجودا  
 فالانسان ناطق وبالعكس كقولنا ان كان الان ناطقا  
 فالخلا موجود وان يكونا صادقين كقولنا ان كانت الشمس طالعة  
 فمردان هذا اذا كانت المصلحة لزومية واما اذا كانت  
 اتفاقية فكلذ بها عن صادقين ثم لانها اذا صدق الطرفان  
 وافق احدهما الآخر بالضرورة كقولنا ان كان الانسان ناطقا  
 فالخارنا صق فهي تصدق من صادقين وتكذب عن الاقسام الباقية  
 لا نظير فيها ان كانا كاذبين او كان التالي كاذبا والمقدم صادق  
 فكلذ بها لان الكاذب لا يوافق شيئا وان كان المقدم كاذبا والتالي  
 صادقا فكلذ لا يعبأ بصدق الطرفين فيها واما اذا اختلفا  
 بجزء صدق التالي فيكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب  
 وتال صادق وكذبها عن القسمين الباقين ومهما بحث  
 وسوان الاتفاقية لا يكتفي فيها صدق الطرفين او صدق التالي  
 بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن الصادقين  
 اذا كان منها علاقة تقتضي الملازمة بينهما **قال المصلحة**  
 الموجبة الحقيقية **اقول** الف 2 المنفصلات ثلاثا كما ستعرف  
 ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرا فاما ان يكونا

الاشارة

الاتفاقية العامة

ان كل مصلحة موجبة تنكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وقال كاذب لاننا نقول ذلك في الكلمة الجزئية فان لما اعتبر في جزئي المصلحة الجهل بالصدق والكذب راد الالف على الاربعة فنقول تلك الالف عند نسبتها الى نفس الاربعة واخلط فيها والموجه الكاذب يتركب من الالف الاربعة لان الحكم باللزم من المقدم والتالي اذا لم يكن مطابقا للواقع جازا كاذبين كقولنا ان كان الخلا موجودا كان العالم قديما وان

المنفصلة

الاشارة الى ان المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرا فاما ان يكونا







قوله اردنا لادفع الاحوال كما كان  
الوضع الفوق على بطلان حصول حاله  
بالبطلان على بطلان الاحوال لان المتبادر  
منه الاحوال لا يخلو عن بطلان الاحوال  
باعتبار لفظه لا بغيره فانه لا يخلو  
عن بطلان الاحوال بل لا يخلو عن بطلان  
الاحوال بل لا يخلو عن بطلان الاحوال

رأيت في جميع الارزاق انما يتصور على ذلك القدر بل يتصور  
ذلك ان لزوم تحقق على جميع الاحوال التي يمكن اجتماعها  
مع وضع ان يزداد مثل كونه قاعا او قاعا او كونه الشمس  
طالعه او كونه الحار ناهيا الى غير ذلك مما لا يتبادر الى  
الاحوال ان يكون ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاحوال  
سواء كانت ممكنة الاجتماع او لا يكون لم تصدق شرطية كلتيه  
اما في الاتصال فلان من الاحوال ما لا يلزم مع الثاني كعدم  
او عدم لزوم الثاني فان المقدم اذا فرض على شئ من مد  
الوضعين استلزم عدم الثاني او عدم لزوم الثاني فلا يكون  
التالي لازما له على هذا الوضع والا كان المقدم على هذا الوضع  
مستلزما للنقيضين وانه محتمل على بعض الاحوال لا يكون  
التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم على جميع الاحوال  
وهو مفهوم الكلية على ذلك التفسير واما في الانفصال فلان  
من الاحوال ما لا يبعد التالي للمقدم مع كصدق الطرفين  
فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون نقيض التالي معاندا  
للمقدم فلو كان المقدم معاندا للتالي على هذا الوضع لزم معاندا

لعل هذه الزيادة  
لكن الزوم  
عندهم  
ممكن  
اقتراع  
اللا تفكك  
ظاهر  
اندر

الشيء للنقيضين وانما

فعل

انما يتصور على بطلان الاحوال كما كان  
الوضع الفوق على بطلان حصول حاله  
بالبطلان على بطلان الاحوال لان المتبادر  
منه الاحوال لا يخلو عن بطلان الاحوال  
باعتبار لفظه لا بغيره فانه لا يخلو  
عن بطلان الاحوال بل لا يخلو عن بطلان  
الاحوال بل لا يخلو عن بطلان الاحوال

على بعض الاحوال لا يبعد التالي للمقدم فلا يصدق ان التالي  
معاندا للمقدم على سائر الاحوال واما خص هذا التفسير لمقتضى الزوم  
ولمقتضى الفنادية لان لا وضاع المعقولة في الاتفاقية ليست  
هي الاحوال الممكنة الاجتماع مطلقا بل لا وضاع الكافية كسب  
نفس لانه لو لا ذلك لم تصدق الاتفاقية الكلية او ليس بين  
طريقها علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم يمكن  
اجتماع عدم التالي مع المقدم والا كان بينهما طارئة والتالي  
ليس متوقفا على تقدم المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاحوال  
الممكنة الاجتماع مع وضع المقدم لا يكون التالي صادقا على تقدير  
صدق المقدم فلا يكون التالي صادقا على تقدير المقدم على جميع الاحوال  
الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا يصدق الكلية الاتفاقية واذا عرفت  
فهو مفهوم الكلية فذلك جزئية المتصلة والمنفصلة ليست بجزئية  
المقدم والتالي بل بجزئية الارزاق والاحوال حتى يكون الحكم بالا  
تصال والانفصال في بعض الارزاق على بعض الاحوال المذكورة  
كقولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فان الحكم  
يلزم الانسانا انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا اما  
ان يكون الشئ ناطقا او جادا فان الحكم بينهما انما يكون

المتفصلة  
الامر

واما الاتفاقية الفاعلة فلا يفتقر الى وضع  
اصلا او المقدم اذا كان ذاتا مقروفا  
لا معنى للاعتبار بالوضع معه  
صانع فانهم لا يلتفت الى الغلوطة  
الوهم

على وضع كونه



من التعريفات واما خصوص الشئ فيجب بعض الاركان  
والاحوال كقولنا ان جيتي اليوم اكر متك واما احوالها في  
معالي الاركان والاحوال وبالجملة الاوضاع والازمنة في الشئ  
بمنزلة الافراد في الحلية مكان الحكم فيها ان كان على فرد معين فهي  
مخصوصة وان لم يكن فالعين كنه الحكم انه على كل الافراد او بعضها  
فهو محصورة والافهملة كذلك الشئ ان كان الحكم بالاتصال  
او الانفصال فيها على وضع معين فهي مخصوصة والافان بن كنه  
الحكم انه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة وكذا  
الموجبة الكلية المتصلة كقوله كليهما متى كقولنا كليهما او  
متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفيه المنفصلة دايما كقوله  
وايما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون وسواء الية الكلية  
فيها ليس لية اما في المتصلة فكقولنا ليس لية اذا كان الشمس  
طالعة فالليل موجود واما في المنفصلة فكقولنا ليس لية اما ان  
يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسواء الموجبة  
الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة  
كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما  
ان يكون الليل موجودا وسواء الية الجزئية فيها قد لا يكون  
كقولنا قد

كقولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او قد  
لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا  
وبادخال في السلب على سبيل الجواب الكلي كليهما ليس  
وليس معنى في المتصلة وليس دايما في المنفصلة لانا اذا قلنا كلي  
كان كذا كان كذا كان مفهوم الجواب الكلي فاذا قلنا ليس  
كلما يكون معناه رفع الجواب الكلي لا محالة واذا رفع الالف  
الكلي حقق السلب الجزئي على حقيقة فيما سبق وبهذا في البنية  
والاطلاق لفظ كوان واذا في الاتصال واما في الانفصال  
للاحوال كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما  
ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا  
والشرطية اقول لما كانت الشرطية ركن من قضيتين والتقدير  
اما حلية او متصلة او منفصلة كانت تركيبها اما من حليتين  
او متصلتين او منفصلتين او من حلية ومتصلة او من  
حلية ومنفصلة او متصلة ومنفصلة لا تزيد على هذا لا تقسم  
لكن كل واحد من الالف الثلاثة الاجرة منقسم المتصلة  
الانقسام لان تقدم المتصلة تتميز عن غيرها بحسب الطبع اي  
بحسب المفهوم فان مفهوم المقدم فيها الملزوم ومفهوم التالي

الافان بن كنه الحكم انه على جميع الاوضاع او بعضها فهي محصورة والافهملة وكذا الموجبة الكلية المتصلة كقوله كليهما متى كقولنا كليهما او متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفيه المنفصلة دايما كقوله وايما اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون وسواء الية الكلية فيها ليس لية اما في المتصلة فكقولنا ليس لية اذا كان الشمس طالعة فالليل موجود واما في المنفصلة فكقولنا ليس لية اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا وسواء الموجبة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وسواء الية الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد

اللازم



ويحتمل ان يكون الشيء مازوا لا فولا يكون لازما له  
المقدم في المتصلة متعين ان يكون مقدما والتالي متعين لان  
يكون تاليا بخلاف المنفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاندة  
مفهوم المقدم المعاندة والمعاندة لا بد ان يكون معاندا ايضا لان  
عنا واحد الشئين للاف في قوة عنا والآخر آيات في حال  
كل واحد من شيئا عند الآخر حال واحدة وانما عطف لاحدا  
ان يكون مقدما وللآخر ان يكون تاليا بمجر وضع لا طبع  
ففرق ما بين المتصلة المركبة من الخلية والمنفصلة والمقدم فيها  
الخلية وبينها والمقدم المتصلة بخلاف المنفصلة المركبة منها  
فلا فرق بين ما اذا كان المقدم فيها الخلية او المتصلة وكذلك  
في المركبة من الخلية والمنفصلة ومن المتصلة والمنفصلة  
فلا فرق بين ما اذا كانت الاقسام الثلاثة الاخيرة في المتصلة  
دون المنفصلة فاقسام المتصلة تسع واقسام المنفصلة  
ست امثلة المتصلات فالاول من خليتين كقولنا  
كل الشئ انساني فهو حيوان وانما من متصلتين كقولنا  
كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فكلام يمكن الشئ حيوانا  
لم يكن انسانا والثالث من متصلتين كقولنا كلما كان

كلما كان

اما ان يكون العدد زوجا او فردا اما ان يكون متساويا  
او غير متساو بين الرابع من خلية ومنفصلة كقولنا ان كانت  
الشمس طالعة على لوجود النهار فكلا كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود والخامس عكس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس السادس من خلية  
منفصلة كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج او فرد  
بالعكس كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان عددا  
بالعكس متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان الشمس طالعة فالنهار موجود  
فدايا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجود  
والسابع عكس ذلك كقولنا ان كان دايا اما ان يكون الشمس  
طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلا كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود امثلة المنفصلات فالاول من خليتين  
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا وانما من متصلتين  
كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
طاما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فلم يكن النهار موجودا  
والثالث من متصلتين كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا  
او فردا واما ان لا يكون هذا العدد لازوا او لا فردا والرابع

فاما ان

كلما كان

اما ان يكون















كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتباً بالضرورة  
 فانها يكيد بان لا لا كاتب بالكتابة لشي من افراد الانسان ليس  
 بضرورة ولا سلبها عنه وصديق الكتبتين فيما كقولنا كل انسان  
 كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتباً بالامكان فقد بان احكام  
 الامة لا بد منه في الموجهات قاله فنعين الضرورية اقول اعلم  
 اولاً ان نقض كل شيء رفعه وبهذا القدر كاف في اخذ النقيض  
 لقضيه قضيه حتى ان كل قضيه يكون نقضها رفع ملك النقيض  
 فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك  
 وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نقض  
 رفعها قضيه لها مفهوم محصل تعين من القضايا المعبرة وربما لم  
 يكن رفعها قضيه لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل  
 يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك  
 اللازم واطلق اسم النقيض عليه تجوزاً فحصل لنا من القضايا  
 مفهومات محصل عند العقل واما فحصلت تلك المفهومات ولم  
 يكتف بالقدم الاجمالي في اخذ النقيض فيقول استعملها في  
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الاخرين اما ان  
 النقيض او لازمه المساوي اذا عرفت ذلك فنقول نقض

نقض كل شيء رفعه وبهذا القدر كاف في اخذ النقيض  
 لقضيه قضيه حتى ان كل قضيه يكون نقضها رفع ملك النقيض  
 فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك  
 وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نقض  
 رفعها قضيه لها مفهوم محصل تعين من القضايا المعبرة وربما لم  
 يكن رفعها قضيه لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل  
 يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك  
 اللازم واطلق اسم النقيض عليه تجوزاً فحصل لنا من القضايا  
 مفهومات محصل عند العقل واما فحصلت تلك المفهومات ولم  
 يكتف بالقدم الاجمالي في اخذ النقيض فيقول استعملها في  
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الاخرين اما ان  
 النقيض او لازمه المساوي اذا عرفت ذلك فنقول نقض

نقض كل شيء رفعه وبهذا القدر كاف في اخذ النقيض  
 لقضيه قضيه حتى ان كل قضيه يكون نقضها رفع ملك النقيض  
 فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك  
 وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نقض  
 رفعها قضيه لها مفهوم محصل تعين من القضايا المعبرة وربما لم  
 يكن رفعها قضيه لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل  
 يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك  
 اللازم واطلق اسم النقيض عليه تجوزاً فحصل لنا من القضايا  
 مفهومات محصل عند العقل واما فحصلت تلك المفهومات ولم  
 يكتف بالقدم الاجمالي في اخذ النقيض فيقول استعملها في  
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الاخرين اما ان  
 النقيض او لازمه المساوي اذا عرفت ذلك فنقول نقض

نقض كل شيء رفعه وبهذا القدر كاف في اخذ النقيض  
 لقضيه قضيه حتى ان كل قضيه يكون نقضها رفع ملك النقيض  
 فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك  
 وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نقض  
 رفعها قضيه لها مفهوم محصل تعين من القضايا المعبرة وربما لم  
 يكن رفعها قضيه لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل  
 يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك  
 اللازم واطلق اسم النقيض عليه تجوزاً فحصل لنا من القضايا  
 مفهومات محصل عند العقل واما فحصلت تلك المفهومات ولم  
 يكتف بالقدم الاجمالي في اخذ النقيض فيقول استعملها في  
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الاخرين اما ان  
 النقيض او لازمه المساوي اذا عرفت ذلك فنقول نقض

الضرورية المطلقة كقوله لا اله الا الله  
 الخالف ولاحظ ان اشأت الضرورية في الجانب الخالف سلب  
 في ذلك الجانب مما يتناقضان فضرورة الاجاب نقضها سلب  
 ضرورة الاجاب هو بعينه امكان سلب ضرورة السلب نقضها  
 سلب ضرورة السلب هو بعينه امكان عام موجب وكذلك  
 امكان الاجاب نقضه سلب امكان الاجاب اي سلب سلب ضرورة  
 السلب الذي هو بعينه ضرورة السلب امكان السلب  
 نقضه سلب امكان السلب اي سلب سلب ضرورة الاجاب  
 الذي هو ضرورة الاجاب ونقيض الدائم المطلقة للطلق  
 العامة لان السلب في كل الاوقات تنافي الاجاب في البعض  
 وبالعكس اي الاجاب في كل الاوقات تنافي السلب في البعض  
 لبعض واما قال تنافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق  
 الاجاب لا ينافي دوام السلب بل يلزم بيقينه في دوام  
 السلب نقضه رفع دوام السلب يلزم اطلاق الاجاب  
 لانه اذا لم يكن المحمول دوام السلب كان دوايم الاجاب ثابتاً  
 في بعض الاوقات دون بعض واما ما كان محقق اطلاق الاجاب  
 وكذلك دوايم الاجاب بيا نقضه رفع دوايم الاجاب وازدفع

سأل الابي بطلان الحيوان بالضرورة  
 وبعض الانساق ليس بحيوان بالامكان  
 العام وسأل السلب لاشي من الحيوان  
 وبعض المحر ان لا بالامكان العام

نقض كل شيء رفعه وبهذا القدر كاف في اخذ النقيض  
 لقضيه قضيه حتى ان كل قضيه يكون نقضها رفع ملك النقيض  
 فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فنقيضها انه ليس كذلك  
 وكذلك في سائر القضايا لكن اذا رفع القضية فربما يكون نقض  
 رفعها قضيه لها مفهوم محصل تعين من القضايا المعبرة وربما لم  
 يكن رفعها قضيه لها مفهوم محصل عند العقل من القضايا بابل  
 يكون لرفعها لازم مساو لمفهوم محصل عند العقل فاخذ ذلك  
 اللازم واطلق اسم النقيض عليه تجوزاً فحصل لنا من القضايا  
 مفهومات محصل عند العقل واما فحصلت تلك المفهومات ولم  
 يكتف بالقدم الاجمالي في اخذ النقيض فيقول استعملها في  
 الاحكام فالمراد بالنقيض في هذا الفصل احد الاخرين اما ان  
 النقيض او لازمه المساوي اذا عرفت ذلك فنقول نقض



في بعض الاوقات دون البعض على كمال التقدير من فاعلان  
 السلب لازم من زورا جزا وكذا البيان ان يقتض المطلق  
 الذي انه فانه اذا لم يكن الايجاب في الجملة يلزم السلب اياها فاذا  
 لم يكن السلب في الجملة يلزم الايجاب اياها وتقتضي الشرط العام  
 الحسنه المكملة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف  
 عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الحب عن ان يزل في بعض  
 اوقات كونه مجنونا وكذا ان نسبتها الى الشرط العام نسبة المكملة  
 العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورية بحسب الذات ينال  
 سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف ينال  
 سلب الضرورية بحسب الوصف وتقتضي العلة العامة الحسية  
 وهي التي حكم بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات  
 وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الحب  
 سلب بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا وسببها الى العلة  
 العامة نسبة المطلق الى الدائم فكما ان الدوام بحسب الذات ينال  
 الاطلاق بحسبه كذلك الدوام بحسب الوصف ينال الاطلاق  
 بحسبه اعلم ان الحسنة المطلقة اخذت من الحسنة المطلقة وذلك

سلب الضرورية بحسب الوصف ينال  
 سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف ينال  
 سلب الضرورية بحسب الذات وتقتضي العلة العامة الحسية  
 وهي التي حكم بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات  
 وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الحب  
 سلب بالفعل في بعض اوقات كونه مجنونا وسببها الى العلة  
 العامة نسبة المطلق الى الدائم فكما ان الدوام بحسب الذات ينال  
 الاطلاق بحسبه كذلك الدوام بحسب الوصف ينال الاطلاق  
 بحسبه اعلم ان الحسنة المطلقة اخذت من الحسنة المطلقة وذلك

لا يمتنع صدق المحمولات في الموضوع بالفعل في بعض اوقات الوصف  
 ان سلبه ليس ضروريا في بعض اوقات الوصف وذلك العكس لان يكون  
 سلب المحمول عن الموضوع غير ضروري في بعض اوقات الوصف مع عدم ثبوته  
 بالفعل في شئ من اوقات الوصف لا وصف **قال** واما مركبات قول  
 القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين متخالفين بالاجاب في السلب  
 رفع ذلك المحرر كمن رفع المحرر انما يكون برفع احد جزئيه لا على اليقين فان  
 جزئيه اذا تحقق تحقق المجموع ورفع احد الجزئين يوازي نقض الجزئين  
 لا على اليقين فيكون لا مساويا لنقض المركبة وهو المفهوم المراد  
 بين نقض الجزئين لان احد النقيضين مفهوم مرفود فيهما ويقال انما  
 النقيض واما ذاك وبالحدود من مفصلة ما هو المطلوب من نقض  
 الجزئين فيكون طرعا من بعض المركبة ان يخلو بسبب طرعا  
 ويؤخذ لكل منهما نقض ويركب منفصلة فانها الخلو من النقيضين  
 فهي مساوية لنقضها لا يمتنع صدق الاصل كذب المنفصل  
 لا يمتنع صدق الاصل صدق جزاؤه **مستقي** صدق جزاؤه  
 كذب نقيضا ثما فكذب المنفصل المان الخلو لكذب جزئيه  
 مستقي صدق كذب الاصل صدق المنفصل لانه مستقي  
 كذب الاصل فلا بد ان يكذب احد جزئيه فيصدق نقضه







[illegible]



كل انسان حيوان به لنا فريضة وقلنا بعض الحيوان انسان انكس  
قولنا لا شئ من الانسان بحرقنا لا شئ من الحيوان انسان والمراد  
بالجزء الاول وانما الجزء الثاني في الذكر لانه الحق فان الجزء الاول  
وانكس من القسبين في الحقيقة مودات الموضوع ووصف المحمول  
والعكس لا يغير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع  
العكس مع ذات الموضوع المحمول في الاصل وحمولة وصف الموضوع  
فلا تبدل ليس الاظهر في الجزئين في الذكر اي في الوصف العناني  
ووصف المحمول لا في الجزئين الحقيقيين لا بعالم فعال بل بغير  
ان يكون المنفصلة عكس لان جزئها متميزان في الذكر والوضع والامر  
فتميز الحسب الطبع فاذا بدل احد ما بالآخر يكون عكسا لصدق  
عليه فكنهم صرحا بانها لا عكس لها لاننا نقول لانهم ان المنفصلة لا  
لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا  
الحكم على زوجية العدد بمعاندة فردية ومن قولنا اما ان يكون  
العدد فردا او زوجا الحكم على فردية العدد بمعاندة الزوجية  
ولاسك ان المفهوم من معاندة هذا لذاك غير المفهوم من معاندة  
ذلك لهذا فيكون المنفصلة ايضا عكس مغايرة لها في المفهوم  
الا انه لما لم يكن فيه فائدة لم نعدده فكانهم ما عتوا بقرولهم

هذا هو المقصود  
في قوله  
كل انسان حيوان  
بأنه لا شئ من الانسان  
بحرقنا لا شئ من الحيوان  
انسان

لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال الجزء الاول من  
انسانا لا تبدل بل الموضوع بالمحمول كما ذكره بعضهم يشمل عكس الحقائق  
والشرطية وليس المراد ببقاء الصدق ان العكس والاصل  
يكونان مصادقين في الواقع بل المراد ان الاصل يكون بحيث  
لو فرض صدق لازم صدق العكس وانما اعترضوا في الصدق  
لان العكس لازم من لوازم القضية وبخيل صدق الملازم  
بدون صدق اللازم ولم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب  
الملازم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب  
مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد  
بقيا، الكيف ان الاصل لو كان موجبا كان العكس ايضا  
موجبا وان سلبا سلبا وانما وقع الاصل الاصطلاح  
عليه لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد التبدل  
لازمة الا موافقة لها في الكيف **قال** واما السوال **اقول**  
قد جرت العادة بتقديم عكس السوال لانها ما تنفكس  
كلية والكلية وان كان سلبا اشرف من الجزئية وان كان  
اكابا لانه اقبلة العلوم واضبط فالسوال اما كلية او جزئية  
وان كانت كلية فسيح منها والاعتداد في الوقتين والوجودين

كان

وان كانت كلية فسيح منها والاعتداد في الوقتين والوجودين



والكتمان والمطلقة العامة لا تنكس لان احدهما وحيث لو تنكس  
 لا تنكس متى لم تنكس الاخر لم تنكس الاثم واما ان الرتبة  
 لا تنكس فلصدق قولنا لا شيء من الرتبة تنكس وقت الترتيب  
 لا اذ ايجاع كذب قولنا بعض الخشخشة ليس بمر بالامكان العام  
 الذي هو اعم الجهات لان كل خشخشة فهو بغير ضرورة واما ان  
 اذا لم تنكس الاخر لم تنكس الاثم فلا بد لو انكس الاثم  
 لا تنكس الاخر لان العكس لازم للاثم والاعم لازم للاخر  
 ولان لازم لازم واعلم ان معنى انعكس العينية ان يرد فيها العكس  
 لزوما كلياً فلا يتبين بصدق العكس معاً في مادة واحدة  
 بل يحتاج الى برهان ينطبق على جميع المواد ومعنى عدم انعكاسها  
 ليس بغيرها العكس لزوما كلياً فينتفع ذلك بالخلف في مادة  
 واحدة فانه لو لم يرد فيها كلياً لم يخلف في شيء من المواد وظهورها  
 الكيفي في بيان عدم انعكاس مادة واحدة دون الانعكاس  
 قال واما الضرورية والذاتية **اقول** ان لا الكلية الضرورية  
 المطلقة والذاتية المطلقة تنكس ان سألته دايماً كلية لازماً اذا  
 بالضرورة او دايماً لكشي من ج ب وجب ان يصدق دايماً  
 لكشي من ج ب والا لصدق بعضه وهو بعض ج ب

بالضرورة

والصدق بالضرورة  
 والصدق بالضرورة  
 والصدق بالضرورة

بالاطلاق وينضم الى الاصل هذا بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء  
 من ج ب بالضرورة او دايماً وينتج بعض ج ب بالضرورة  
 في الضرورية والذاتية والذاتية وهو صحيح وهذا الحال ليس بالاعم  
 من تركيب المقدمتين لقوله وان الاصل لانه مفروض الصدق  
 فتعين ان يكون لازماً من بعض العكس فيكون محالاً فيكون  
 العكس محالاً لا يقال لانه كذب قولنا بعض ج ب ليس بـ  
 لجواز ان يكون الموصوع معدوماً فيصدق عليه من نفسه  
 لا ان تقول صدق الـ لانه اما بعدم موضوعها او بوجودها  
 عدم المحمول لكن الاول هو ما شئت لوجود بعض ج ب حيث  
 صدق بعض العكس ولو صدق ذلك التلب لم يكن الا عدم  
 المحمول وهو صحيح ومن العكس من ذهب الى انعكاس الـ لانه  
 الضرورية كنفها فاسد لجواز امكان صفة لتعين بـ  
 لانه محال بالفعول والآخر فيكون النسخ الآخر مستلماً  
 تلك الصفة بالفعول بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة فلا يصدق  
 سلبها عن الضرورية كما ان ركوب زيد يكون ممكناً للذات  
 دون الجار فيصدق لكشي من ركوب زيد بـ بالضرورة ولا يصدق  
 لكشي من الجار ركوب زيد بالضرورة لصدق بعض الجار ركوب زيد بالامكان

من ذات شئ له  
 تلك الصفة  
 بالضرورة

منه  
 الجار  
 ركوب زيد  
 بالضرورة  
 والصدق بالضرورة



صدق

**قال** والشرط والعرفه **اقول** السالبة الكلية المشروطة والشرط  
 العائنان يمكن ان يوفيه عامة كلية لا يمتنى بالضرورة او دايما  
 كشي من تحت مادام ج صدق دايما كشي من تحت مادام ج  
 والا فبعض تحت حين سوب لانه يقتضيه ويفضض الاصل بان  
 نقول بعض تحت حين هو وبالضرورة او دايما كشي من تحت ج  
 مادام ج لينتج بعض ليس ب حين سوب وانما ج ناش من  
 يقتضيه العكس فالكس حق ومنهم من زعم ان الشرطه العامة  
 تنكسر كفسرها وهو بطلان الشرطه من التي لو وصف الموضوع  
 فيها دخل في الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة المشروطة  
 متافاة وصف المحمول لمجوع وصف الموضوع وذاته ومفهوم كسرها  
 متافاة وصف الموضوع لمجوع وصف المحمول وذاته ومن البيان  
 ان الاول لا يستلزم الثاني والشرطه والمؤقية الحاصتان فتشكك  
 في عامة مقيدة بالضرورة دوام في البعض فاصدق بالضرورة  
 او دايما كشي من تحت ج مادام ج كذا دايما فليصدق دايما كشي  
 من تحت ج مادام ب مادايما في البعض اي بعض تحت ج بالفعل فان  
 اللادوام مطلق عامة كلية على ما عرفت واذا قيد ببعض يكون  
 مطلق عامة جزئية اما صدق العرفه العامة وهي لا شيء من تحت ج

اذا ج

ما دام

ما دام ب فلا يتبنا لازمة للعائنين ولازم لازم الخاص واما صدق  
 اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض تحت ج بالفعل لصدق  
 لا شيء من تحت ج دايما وتنكسر الى لا شيء من تحت ج دايما وقد  
 كان حكم اللادوام الاصل كل تحت ج بالفعل هذا خلف واما لا تنكسر  
 الى العرفه العامة المقيدة بالضرورة دوام في الكل لانه يصدق كشي  
 من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتبها لا دايما وكذب لا شيء  
 من الساكن كاتب مادام ساكنها لا دايما كذب اللادوام وهو كل  
 ساكن كاتب بالاطلاق لصدق بعض ان كان ليس كاتب  
 دايما لان من ان كان ما هو ساكن دايما كالارض **قال**  
 وان كانت جزئية **اقول** قد عرفت ان السوالب الكلية سبع  
 منها لا تنكسر وست تنكسر والسوالب الجزئية لا تنكسر  
 الا بشرطه والعرفه الخاصة ان فاهما يمكن ان يوفيه خاصة  
 لانه اذا صدق بالضرورة او دايما ليس بعض تحت ج مادام ج  
 لا دايما صدق دايما ليس بعض تحت ج مادام ب لانا نقرض ذكر  
 البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لا دايما ذوق ج وهو  
 طوبى حكم اللادوام وقد ليس تحت ج مادام ب والاكمان  
 ج في بعض اوقات ب فيكون ب في بعض اوقات ج لان

لا دايما



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

لان الوصفين اذا عارنا على ذات ثبتت كل منهما وقت لا فرق  
 ليس بـ ما دام جـ واذا صدق جـ وبـ علم على وقتنا فيه  
 اي متى كان جـ لم يكن بـ وبـ كان بـ لم يكن جـ صدق بعض بـ ليس  
 ما دام بـ لا دايما فانه لما صدق على بـ ليس جـ ما دام بـ صدق  
 بعض بـ ليس جـ ما دام بـ وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق  
 عليه نـ جـ وبـ صدق بعض جـ بالفعل وهو لا دام العكس فـ  
 العكس كـ نـ بـ معا واما تساوي الجزم الباقية فلانك لا انها اما تساوي  
 الاربع التي هي الدائمات والعامة ان واما تساوي السبع المذكورة  
 واخص الاربع الضرورية واخص السبع الوقتية وشيئا لا يعكس الضرورية  
 فاصدق بعض الحيوان ليس بـ انسان بالضرورة مع كذب بعض الان  
 ليس كـ حيوان بالامكان اذ كل ان حيوان بالضرورة ولما الوقتية  
 فاصدق بعض القر ليس كـ مخفف بالضرورة وقت التربع لا دايما  
 وكذب بعض المنخسف ليس كـ بالامكان لا كل منخسف قبل الظـ  
 واولا لم ينكسر الاخر لم ينكسر الاخر لان انعكاس الاخر مستلزم  
 لان انعكاس الاخر لا يقال قد سن ان تساوي السبع الكلية لا يعكس  
 ويلزم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية اخص من الجزئية  
 انعكاس الاخر ملزم لعدم انعكاس الاخر وكان في ذلك كفاية

او كان  
 او كان  
 او كان

في غيره

في غيره

جـ

فلا حاجة الى هذا التطويل لانا نقول هنا طريق اخلاص عدم انعكاس  
 الجزمات وتعيين الطريق ليس من ذاب المناظرة في واما لموجبة كلية  
 اقول ما كان كـ السوالب واما لموجبات فلما تنكس في الكـ كلية  
 سواء كانت كلية او جزئية لجزا ان يكون المحمول فيها اعم من الموضوع  
 وامتناع حمل الخاص على كل افراد العالم كقولنا كل انسان حيوان  
 وعكس كليها كاذب واما في الجزمات الضرورية والدائمة والعامة  
 يمكن حتمية مطلقا بالكلية فانه اذا صدق كل جـ بـ او بعضه  
 باحدى الجهات الاربع اي بالضرورة او دايما مع الاصل المنـ  
 او ما دام جـ وجب ان يصدق بعض جـ بـ حين نبوت واما  
 لصدق تنصيف وهو كاشي من جـ ما دام بـ وهو مع الاصل  
 ينـ كـ من جـ دايما ان كان الاصل ضروريا او دايما او  
 جـ ان كان احدى العامة وهو مع وليس لاحد ان يمنع استمالة  
 بناء على جـ سلب الشيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب  
 فيكون موجودا والخاصة ان تنكس ان حتمية مطلقا لا دايما  
 فانه اذا صدق بالضرورة او دايما كل جـ بـ او بعضه  
 ما دام جـ لا دايما يصدق بعض جـ بـ حين نبوت لا دايما اما  
 الحتمية المطلقة وهي بعض جـ بـ حين نبوت فلكونها لازمة

مضمون ربا او م

لا يشك في ضرورة

بـ



هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

لما هو واما الالاد واما البعض ب ليس بالاطلاق فلا  
لو كذب لصدق كل شيء واياها ونحوها الى الجزء الاول من الاصل  
يكذب اكل شيء واياها وما لم يرد او دايما كل شيء ب واما ج لئلا  
كل شيء ب واياها ونحوها الى الجزء الثاني الذي هو الالاد واما فنقول  
كل شيء ب واياها وكشيء من شيء بالاطلاق لئلا كشيء من شيء  
بالاطلاق فلو صدق كل شيء ب ودايما لزم صدق كل شيء ب اياها  
وكشيء من شيء بالاطلاق وانه اجتماع التقيضين وهو  
جدا اذا كان الاصل كلياً اما اذا كان جزئياً فلا يتم منه هذا البيان  
لان جوته جوسان والجزئية في كبرى الشكل الاول على ما  
ستتبع ولا بد من طريق آخر وهو الالاد فمن ان يفرض ان  
الذي صدق عليه ج ب واما لاد اياها قد ب هو ب واما  
ج بالفعل والاكال كج دايما فيكون ب اياها لانا حكمنا في الا  
انه ب واما ج وقد كان ب لاد اياها هذا خلف واذ صدق عليه انه  
ب ليس ج بالفعل صدق بعض ما ليس ج بالفعل وهو مفهوم  
لاد واما العكس و لو ارجى هذا الطريق في الاصل الكلي او اقتص  
على البيان في الاصل الجزئي لزم وكفى على ما نحن عليه والوقت ان  
والمطلقة العاكسة مطلقاً عامة لان اذا صدق كل شيء ب باحدى

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

فبعض شيء بالاطلاق والاكال شيء من شيء دايما وهو مع  
الاصل لئلا كشيء من شيء ج دايما وهو مع ماك واشت  
**اقول** للتقدم في بيان عكوس القضا بالثبوت طريق الخلف وهو  
نقيض العكس مع الاصل لئلا محالاً والالاد آمن وهو فرض ذات  
الموضوع شيئاً معيناً وحمل معنى الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم  
وهو لا يجرى الالاد في الموضوعات والسؤال المبركة لوجود الموضوع  
فيها بخلاف الخلف فانه يتم للموضوع وان كانت طريق العكس وهو ان  
يكن نقيض العكس ليحصل ما يبا في الاصل فاما في فها سبق  
على الطريقين الاولين جاولا التنبه على هذا الطريق ايضا فلما  
ان تعكس نقيض العكس في الموضوعات لصدق نقيض الاصل  
او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً ونقيضه عكس كلياً  
النقيض كلف في الكلي كلياً وهو اخص من نقيض الاصل وان كان  
جزئياً فان كانت مطلقاً عامة انعكس نقيض عليها الى ما يقضيها  
لان نقيض عكسها سالكية دايمة وهي تعكس كفسرها الى  
نقيضها وان كان احدى القضا بالبقية انعكس نقيض  
عكسها الى ما هو اخص من نقيضها واما في الالاد فان  
والخاصين فلان نقيض عكسها عكسها عكسها عكسها

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

هذا هو الأصل في الكلام  
والأصل في الكلام هو  
الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو



هذا هو الوجه الثاني في بيان  
 ان بعض ما لا يمكن ان يكون  
 في بعض احوال لا يمكن ان يكون  
 في احوال اخرى

العامه التي هي اخص من تعاضلها واما في الوقيين والوجوبين  
 فلان نقيض كل شيء ليس له وجود في نفسه بل في غيره  
 او اصدق بعضه بالاطلاق صدق بعضه بالاطلاق الا  
 فلاشيء من سبب واما وينعكس الاشياء من سبب واما ونقص  
 بعضه بالاطلاق فبعدم اجتماع النقيضين واذا صدق بعضه  
 بالضرورة فنقصه بالضرورة والاشياء من سبب  
 ما دام بالاشياء من سبب ما دام بالاشياء من نقص بعضه  
 بالضرورة اعني قولنا لا شيء من سبب بالامكان وعلى  
 هذا الكيس واما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انعكاس  
 التوابع هو موقوف على انعكاس الموجبات كما توقف بيان  
 انعكاسها على انعكاس التوابع فلما قد مر ان انعكاسها على انعكاس  
 الموجبات بخلاف التوابع **قال** واما كنهان فالحالها **اقول**  
 قدما بالمنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنين ممكنه عامه واستدلوا  
 عليه بوجوه احد ما الخلف فانه اذا صدق بعضه بالامكان  
 صدق بعضه بالامكان والاشياء من سبب بالضرورة  
 ونقصه مع الاصل ونقول بعضه بالامكان ولاشيء  
 من سبب بالضرورة بل ينح بعضه ليس بالضرورة والام

من

وما بها الا في ارض وسواها فرض في استج وبت وقد  
 بالامكان ووجه بعضه بالامكان وهو المطا واما في  
 انعكاس فانه لو كذب بعضه بالامكان فلاشيء من سبب  
 بالضرورة وينعكس الاشياء من سبب بالضرورة وقد كان  
 بعضه بالامكان فيجمع النقيضان وهذا الدليل لا يتم  
 او لا فلو قلنا على اساس الصوري الممكنه في الشكل الاول  
 وسنرى انها عجزه واما ثلث فلو قلنا على انعكاسها بالضرورة  
 كنهها وقد تبين انها لا انعكاس الا في ارض فالحالها  
 ولم يظفر المصنف ليل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه  
 فاعلم اننا اذا اعتبرنا المصنوع بالفعل على موهبه السبب فظهر عدم  
 انعكاس الممكنه لان مفهوم الال ان ما هو بالافعال بالامكان  
 ومفهوم العكس ان ما هو بالافعال بالامكان ويجوز ان يكون  
 بالامكان لا خروج من القوق الى الفعل اصلا فلا يصدق العكس  
 وما يصدق المثال المذكور في ان الية الضرورية في ارض يصدق  
 كل خارج مركوب بالامكان ويكذب بعضه هو مركوب  
 زيد بالفعل حمار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل  
 فليس بالضرورة ولاشيء من الفرس حمار بالضرورة فلاشيء مما هو



ما مركوب يد بالفعل كما بالضرورة واما ان اعتبرناه بالامكان كما  
 عند سب الفارابي فيعكس الممكنة كمنفسها لان مفهوما ان ما مخرج بالامكان  
 فهو بت بالامكان فاما سب بالامكان فبالامكان لا محالة وينفخ كمن  
 هذه المباحث ان العكس الى البه الفروية كمنفسها مستند من  
 الممكنة للموجبة كمنفسها وبالعكس كاذب بطريق العكس **قال**  
 واما الشرطية فالمستقلة للموجبة تنعكس **موجبة اقول** الشرطية  
 المستقلة ان كان موجبة فسواء كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس  
 موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بخلاف  
 فانه لو صدق نقيض العكس لا يتضمم الاصل فيا سا مستحيل **اما**  
 اذا كانت موجبة فطانه اذا صدق كلما كان آو قد يكون اذا كان  
 آب صحيحا وجب ان تصدق تد يكون اذا كان ج د قات والآن  
 فليس البتة اذا كان ج د قات يتضمم مع الاصل بهذا اذا كان  
 آب صحيحا وليس البتة اذا كان ج د قات صحيحا لا يكون اذا كان  
 آب قات وموجع ضروري صدق قولنا كلما كان آب قات اما اذا  
 كانت سالبة فطانه اذا صدق ليس البتة اذا كان آب صحيحا فليس  
 البتة اذا كان ج د قات والافتد يكون اذا كان ج د قات  
 مع الاصل يتضح تد لا يكون اذا كان ج د قات مع د مرف واما

او قد يكون  
 اذا كان آب  
 في نفسه  
 تد يكون

لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 اي ان الخلق قد يكون موجبة وسالبة والمدلول في  
 موجبة وسالبة ج  
 لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 اي ان الخلق قد يكون موجبة وسالبة والمدلول في  
 موجبة وسالبة ج  
 لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 لا يكون المدلول في جانب المرفوع او لا يكون المدلول في جانب  
 اي ان الخلق قد يكون موجبة وسالبة والمدلول في  
 موجبة وسالبة ج

في نفسه



لم تنعكس الموجبة الكلية كلية لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم وسيل  
استخدام العام الخاص كلياً كقولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً  
وعكس كلياً كاذباً وان لم يكن البرهنة فلا تنعكس لصدق قولنا قد  
لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب قد لا يكون اذا  
كان هذا انساناً كان حيواناً لانه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً  
هذا اذا كانت القضية لزمومية اما اذا كانت اتفاقية خاصة فان  
كانت اتفاقية خاصة لم ينعكس لانها موافقة صادقة لصادق  
فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك  
هذا ملا فائق فيه وان كانت عامة لم ينعكس لانه موافقة الصادق  
لصدق بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقاً وانما تنعكس  
فلا يصور فيها العكس لعدم امتيازها جزئياً بحسب الطبع وقد  
عرفت ذلك بمصدر البحث قال البحث ان كانت في العكس  
اقول قد قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء  
الجزء الاول ونقيض الماد الثاني مع بقاء الكيف والصدق  
بحاله فاذا قلنا كل ان حيوان كان عكس كل ليس  
بحيوان ليس بان و حكم الموجبات فيه حكم السوالب في  
العكس المستوي بالعكس حتى ان الموجبة الكلية تنعكس



فاذا صدق قولنا كل حيوان ليس ب  
 ليس حيوانا والانعكاس ليس بحيوانا  
 الى قولنا بعض حيوان ليس بوقد كان كل حيوان  
 الى اصل كذا بعض ما ليس بحيوانا  
 بوانه حيوانا وللوجه الجزئية لا تسلك  
 انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان وان لم يكن  
 سلك الى سالبه جزئية فاذا قلنا لا شيء من حيوانا  
 بظهور ليس بعض ما ليس بحيوانا والانعكاس  
 ليس بحيوانا وينبغي ان ينقل الى قولنا كل حيوان بوقد كان  
 لا شيء اولا ليس بعض حيوانا بصفته وكذا ان طلبة المقابلة للوجه  
 الكلية يعكس كنهها لانه اذا صدق كلما كان بحيوانا  
 يكون بحيوانا بانه لا انتفاء للملزم استلزام انتفاء الملزوم  
 والالزام انتفاء الملزم مع بقاء الملزوم وهو ما يهدم الملازمة  
 بينهما والموجه الجزئية لا تنفك لصدق قولنا قد يكون اذا كان  
 شيئا حيوانا كان لان بوقد يكون اذا كان  
 انما لم يكن حيوانا وانما ان تنفك ان الى سالبه  
 جزئية لانه اذا صدق ليس الية او قد لا يكون اذا كان

فكل

بحيوانا قد لا يكون اذا لم يكن بحيوانا بانه لا يمكن ان  
 بحيوانا بانه ينفك الى كلما كان بحيوانا بوقد يكون  
 ليس الية او قد لا يكون اذا كان بحيوانا بوقد يكون  
 لانه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس بحيوانا  
 البسبب ان يلزم اصدق قولنا ليس بعض ما ليس بحيوانا  
 لانه من صدق بعض ما ليس بحيوانا لان الية المعدولة اعم من  
 الموجبة المحصلة وصدق لانه لا يستلزم صدق الاخص فلما منعوا  
 تلك الطريقة غير التعريف ما عوف به المصنف وجعل الجزء الاول  
 من القضية نقية انما وانما عين الاول مع محالها الاصل في  
 الكيفية موافقة في الصدق والمراد بالقضية بهنما هي التي  
 بعد هذا التبديل بخلاف القضية المذكورة في تعريف العكس المستوي  
 فانها هي الاسل على معنى اخذ الجزء الثاني من الاصل ويجعل الجزء الاول  
 نقية له واما اخذ الجزء الاول من الاصل ويجعل الجزء الثاني عينة فاذا  
 حاولنا عكس قولنا كل انسان حيوان اخذنا الحيوان و  
 جعلنا الجزء الاول نقية اي الناحية حيوانا واخذنا الانسان  
 وجعلنا الجزء الثاني عينة فحصل كاشي مما ليس حيوانا بان  
 وهي القضية المطلوبة من العكس والاضح ان يقال ان جعل



بعض الجزاء الكائن الاصل او لا بد من الجزاء الاول كما يتبين للمخالف  
الكيف قال واما الموجبات **اقول** على اي المتأخر من حكم التو  
حكم التوابع في العكس المستوي بدون العكس فالموجبات ان كانت  
كلية فالتابع منها التي لا تنكس سواء بها بالعكس المستوي لا تنكس  
لان التوابع اخفها وهي لا تنكس لصدق قولنا بالضرورة كل قمر فهو نجس  
وقت التوسع لا دايما مع كذبك وهو ليس ببعض المنخفض بقدر الامكان  
العام لما عرفت من ان كل خفض قمر بالضرورة واذا لم يعكس التوابع  
ينكس شي من التبع لان عدم انعكاس الخاص يتلزم عدم انعكاس  
العام لا غير قمره والضرورة تدل على انك لا تنكس دايما كلية لانه اذا صدق  
بالضرورة او دايما كل ج ب فدائما لا شي مما ليس ج ج والابعض  
ما ليس ج ج بالفعل ونضم مع الامل ونقول بعض ما ليس ج ج بالفعل  
وبالضرورة او دايما كل ج ب ينتج بعض ما ليس ج ج فثبت بالضرورة  
ان كان الامل ضروريا او دايما ان كان دايما موضح والضرورة لا تنكس  
كفها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل م كوب يدوش  
مع كذب لا شي مما ليس بفس م كوب يدوش بالضرورة لصدق قولنا بعض  
ما ليس بفس م كوب يدوش بالامكان العام وهو الحار والمشرط  
والعرفية العامين تنكس ان عرفية كلية لانه اذا قلنا بالضرورة

او دايما كل ج ب دايما لا شي مما ليس ج ج ما دام ج ج ما دام ج ج  
والابعض ما ليس ج ج حين هو ليس ج ج ونضم الى الاصل كذا  
بعض ما ليس ج ج حين هو ليس ج ج وبالضرورة او دايما كل ج ج  
ب ينتج بعض ما ليس ج ج حين هو ليس ج ج وانه خلف  
والمشرط والعرفية الخاصان ينكس عرفية عامة لا دايما في  
البعض فاذا صدق بالضرورة او دايما كل ج ب دايما ج ج لا دايما  
فدائما لا شي مما هو ليس ج ج ما دام ليس ج ج لا دايما في البعض  
اذا صدق قولنا لا شي مما ليس ج ج ما دام ليس ج ج فدائما  
لازم للعامين ولازم العام لازم الخاص واما لا دايما في البعض  
اي بعض ما ليس ج ج بالاطلاق العام فدائما لولا لصدق لا شي  
مما ليس ج ج دايما فنكس الى قولنا لا شي من ج ج ليس ج ج  
دايما وقد كان لا دايما الاصل لا شي من ج ج بفعل المتلزم  
بقولنا كل ج ج فهو ليس ج ج بالفعل لاستدراك الالبه البسيط  
الموجب المعدولة عند وجود الموضع الذي هو كمنق فيها بسبب  
الاصل لكن كل ج ج هو ليس ج ج بالفعل صادق لصدق طرزه  
ككذب لا شي من ج ج ليس ج ج دايما فيكون اللا دايما في البعض  
حقا قال وان كانت فؤنة اقول الخاصان من الموجبات



الجزئية تنعكس فيه خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دايما  
 بعض **ح** مادام **ح** لا دايما فبعض **ليس** **ح** هو ليس **ح** مادام  
**ليس** **ح** لا دايما لانه ان فرض ذات الموضوع قد ليس **ح**  
 بالفعل حكم لا دوام الاصل وقد ليس **ح** مادام ليس **ح** والاك  
**ح** في بعض اوقات كونه ليس **ح** فهو ليس **ح** في بعض اوقات  
 كونه **ح** فكان **ح** في جميع اوقات كونه **ح** هـ **ح** بالفضل  
 وموثر واذا صدق على **ح** **ليس** **ح** وانه ليس **ح** مادام ليس **ح**  
 فبعض **ليس** **ح** ليس **ح** مادام ليس **ح** وسواء الاول من العكس  
 واذا صدق عليه **ح** بالفضل فبعض **ليس** **ح** بالفضل فبعض  
**ليس** **ح** بالفضل وهو مفهوم التادوام فيصدق العكس  
 بجزئته وسواء المطر والموحبات الجزئية الباقية فلما تنعكس في الوقتية  
 اخصل السبع والضرورة في اخصل الاربعة التي هي الدائمان والامكان  
 وسواء لا تنعكس انما بالضرورة فيصدق قولنا بالضرورة بعض **الحيوان**  
**ليس** **ب** انسان بدون **ح** وهو بعض **الانسان** ليس **ب** حيوان بال  
 مكان العام لصدق قولنا كل **انسان** حيوان بالضرورة واما  
 الوقتية فلانه يصدق بعض **الوقتية** بالوقتية مع كذب  
 بعض **المنخفض** ليس **ب** **الانسان** لان كل منخسف **ح** بالضرورة

موسى

ومضى لم تنعكس لم ينعكس شي من الموحبات الجزئية لما عرفت مرارا  
**ح** واما لتوالي كلي كانت او جنة **اقول** واما لتوالي كلي  
 كانت او جنة لم ينعكس كلي لا حال ان يكون نقص المحمول اعم من  
 الموضوع وامتناع ايجاب الانه كل افراد العلم كقولنا لا شيء من **الانسان**  
 يخرجها ليس **ح** اعم من **الانسان** فامتناع ان تنعكس الى كل **ليس** **ح** ان  
 وبتعكس الخاصات جنسية مطلق لانه اذا صدق بالضرورة او دايما  
 لاشي من **ح** **ليس** **ح** او ليس بعض **ح** مادام **ح** لا دايما فبعض **ح** بعض  
**ليس** **ح** حين هو ليس **ح** لان ذات الموضوع موجود له لا لا التادوام  
 عليه فتقرضه قد ليس **ح** وهو مفهوم البراء الاول ودج في بعض اوقات  
 كونه ليس **ح** لانه كان ليس **ح** في جميع اوقات **ح** فاذا صدق  
 على **ح** **ليس** **ح** وانه **ح** في بعض اوقات كونه ليس **ح** فبعض  
**ليس** **ح** حين هو ليس **ح** وسواء المدعي امانه الكتاب والحق  
 انها تنعكس ان جنسية لا دايمة اما لجنسية فلما ذكر واما للتادوام  
 فلانه يصدق على **ح** **ليس** **ح** بالفضل والاك **ح** دايما فيكون  
**ليس** **ح** دايما له واما سلب البقاء بدوام الحيم وقد كان لا دايما  
 هـ واذا صدق على **ح** **ليس** **ح** وانه ليس **ح** بالفضل  
 صدق بعض **ليس** **ح** ليس **ح** بالفضل وهو مفهوم التادوام



واما التبيين والوجود بيان فيعكس مطلقا عامه لانه اذا  
 صدق كشي من جنس ب او ليس بعينه ب باحدى هذه الجهات  
 وجبت ان تصدق بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام لانه  
 الموصوع قد ليس ب وهو مفهوم الجزء الاول من ج بالفعل  
 بحكم اللادوام فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وهو المطلق واما  
 لم يستعد قيد اللادوام واللاضرورة الى العكس لجزا ان يكون  
 ج ضروريا لانه فلا يصدق ب ك ليس ب ج بالامكان كقولنا ليس  
 الانسان بلاكما ب لبالضرورة لان كل كات انسان بالضرورة قال  
 واما في التساوي **الفعل** من العكس من جهة المناكس التوازي  
 الباقية والشرطية واما انعكاس الفعالية منها فلانه اذا صدق ب ك شي  
 من جنس ج بالاطلاق فبعض ما ليس ب ج بالاطلاق وانما  
 ما ليس ب ج واما فلا كشي من جنس ليس ب ج واما ويدل على كل ج ب  
 واما وقد كان كشي من جنس ج بالاطلاق مف واما انعكاس الملكات  
 فلانه اذا قلنا كشي من جنس ج بالامكان الماه فبعض ما ليس ب ج  
 بالامكان العام والانعكاسي ما ليس ب ج بالضرورة فلا كشي من  
 ج ليس ب بالضرورة وكل ج ب بالضرورة وهو بيان الال  
 واما انعكاس الشرطية المحسنة فلانه اذا صدق ك لكان آ ب ج

فان كان بعض الكائنات بالضرورة

فليس البتة اذا لم يكن ج وكان آ ب والانه يكون اذا  
 لم يكن ج وكان آ ب وموضع الال من ج قد يكون اذا لم يكن ج  
 ج واما ج او انعكاس الى قولنا قد يكون اذا كان آ ب لم يكن  
 ج قد يكون آ ب طرزا للنفق بين واما انعكاس الشرطية البتة  
 فلانه اذا قلنا ليس البتة اذا كان آ ب ج قد يكون اذا لم يكن  
 ج وكانت البتة ليس البتة اذا لم يكن ج وكانت قد لا يكون اذا كان  
 آ ب لم يكن ج ويدل على قد يكون اذا كان آ ب ج واما قد لا  
 الال لانه لم يتم من ذلك التليل عند المص ولم يطرز به ليل آخر ترف في  
 الانعكاس وعدمه فانه ليل الاول فلانا لانم ان قولنا كشي من جنس ج  
 ليس ب ج واما يستلزم كل ج ب واما لان الال المعذولة لا ب تدرج  
 المحسنة المحصلة واما فلانا لانم ان قولنا كشي ما ليس ب ج  
 بالضرورة انعكاس الى قولنا كشي من جنس ليس ب بالضرورة  
 لما عرفت من ان الال بالضرورة لا انعكاس كنفها وليس  
 لكن لانم استلزام كشي من جنس ليس ب بالضرورة فكل ج ب  
 بالضرورة وهذا المنع ما رآنا واما ثلث فلانا لانم استحالة قولنا  
 قد يكون اذا لم يكن ج ج واما ثلث ثبوت الملازمة بالانته بين كل  
 ولو كانا تقيضيان يريان من الشكل الثالث وهو انه كل تحقق



التقيضان محقق احديهما وكلما تحقق التقيضان محقق الآخر  
قد يكون اذا تحقق احد التقيضين تحقق الآخر ولان ايضا ان  
استلزام آية التقيضين مع جواز ان يكون آية محال والمحال جاز  
ان يستلزم المحل وآية التقيضين فلا يلزم ان قولنا قد لا يكون اذا كان  
آية لم يكن صحيحا ويستلزم قد يكون اذا كان آية صحيحا وجواز ان لا يكون  
الشيء ملزوما لاحد التقيضين فان اكل زبد لا يستلزم اكل عسل ولا  
تقيضه **قال** البحث الرابع في لوازم الشرطية **اقول** المراد بالتقيض  
في هذا الباب اعني باب تكاثر الشرطيات اللزومية وبالمنفصلة العنادية  
فقد صدق اللزوم بين امرين يصدق منع الجمع بين عن اللزوم وتقيض  
اللزوم ومنع الخلو بين تقيض اللزوم وعين اللزوم وهذا ان الانفصال  
ينعكسان على اللزوم اي متى تحقق منع الجمع بين امرين يكون عين كل واحد  
منهما مستلزما لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين امرين يكون تقيض  
كل منهما مستلزما لعين الآخر واذا ان اللزوم بين امرين مستلزم للانفصال  
فلا يلزم لولا ذلك لبطل اللزوم بينهما فانه على تقدير اللزوم عن امرين لولم  
يصدق منع الجمع بين عين اللزوم وتقيض اللزوم لجاز ثبوت اللزوم  
مع تقيض اللزوم محذور وقوع اللزوم بدون اللزوم فبطل الملازمة  
بينهما وكذلك لو لم يصدق منع الخلو بين تقيض اللزوم وعين اللزوم

لجواز ارتفاع تقيض اللزوم وعين اللزوم ومحذور ثبوت اللزوم بدون  
اللزوم فبطل اللزوم بينهما من غير ان الانفصالين ينعكسان  
على اللزوم فلا يلزم لولا لبطل الانفصال فانه اذا تحقق منع الجمع  
بين امرين فلو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد  
منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التفسير محذور اجتماع العينين  
فلا يكون بينهما منع الجمع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين امرين فلو لم  
يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل منهما لجاز تقيض الآخر على  
ذلك التفسير محذور ارتفاعهما فلا يكون بينهما منع الخلو والمنفصلة  
المختلفة بنزوم اربع متصلات مقدم متصلة بين عين كل واحد  
وتاليهما تقيض الآخر ومقدم اخر بين تقيض احد الجس وتاليهما  
عين الآخر متى صدق الانفصال الحقيقي بين امرين استلزم عين  
كل واحد منهما تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين الآخر اما الاول  
فلا يلزم لولم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت  
عين الآخر على ذلك التفسير محذور اجتماعهما وكان بينهما انفصال حقيقي  
من غير ان كلاهما لولم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل  
واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما  
محذور ارتفاع الطرفين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي والمقدر خلافه



هذا خلف وكل واحدة من غير المقصود اي ما عني للجمع والكل يستلزم  
 الاخرى من نقيض خريتها فتنى صدق منع الجمع بين امرين صدق منع  
 الخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز ارتقاء النقيضين لجاز اجتماع  
 العنيين فلا يكون بينهما منع الجمع ومما صدق منع الخلو امرين  
 صدق منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو اجمعا النقيضين لجاز ارتقاء  
 العنيين فلا يكون بينهما منع الخلو **قال** المقالة الثالثة في القياس  
 وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس المقصود لا يقتضي  
 والمطلب الاعلى من الفن الكلام في القياس لانه العدة في استحصا  
 المطالب التصديقه وانه قول المؤلف من هذا بان سلت لزوم عنها  
 لذا انها قول آخر كقول العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول المؤلف  
 من قضيتين اذا سلت لزوم عنها لذا انها ان العالم حادث فاليقول هو  
 المركب المفهوم العقلي وسوجب للقياس المقبول واما للمفوض  
 وسوجب للقياس للمفوض والمراد من القضايا ما فوق قضيه واحدة ليس  
 القياس البسيط المؤلف من قضيتين كما ذكرنا والعكس المركب  
 قضيايا فوق اثنين كما سيجي واحده ربيعي القضايا الواحدة المستند  
 لذا انها عكسها المستوي وعكس نقيضها فانه لا كسي قيايا وقوله اذا  
 اشارة الى ان ملك القضايا بالاجب ان يكون سلب في نفسها بل كس

اقول

متوجه  
 من الاول  
 الثاني  
 كاحص به

ان يكون بحيث لو سلمت لزوم عنها قول في ليدرج في القياس القضايا  
 المقدمات وكما ذكرتها كقولنا كل انسان جبر وكل جبر جاد فان بين القضايا  
 وان كدبتا الا انها بحيث لو سلمت لزوم عنها ان كل انسان جاد وقوله لزوم  
 عنها يخرج الا يستواء والتشثيل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها  
 شي لا يمكن خلف مدلولها عنها وقوله لذا انه محذور في غير ما يلزم لانه  
 بل بواسطة مقدمة غيبية كما في قياس المساواة وهو ما يترك من قضيتين  
 متعلق بمحمول او لهما يكون موضوع الا في كقولنا امسا ولبب  
 مساوي فانه يستلزم ان امسا ولبب كين لانهما بل بواسطة محذور  
 مقدم غيبية وهي ان كل مساوي المساوي مساوي وانه لم يمتنع في ذلك  
 الاستدلال الا حيث يصدق هذه المقدمة كما في قولنا امكروم لم يمتنع  
 وبملازم لم يمتنع فاما ملازم لم يمتنع لان ملازم ملازم وقولنا الذين  
 في الحق الحق في البيت فالتد في البيت لان في البيت  
 الذي في آخر يكون فيه اما اذا لم يصدق تلك المقدمة لم يحصل شيء  
 شي كما اذا قلنا امسا ولبب وبمسا ولبب لم يلزم ان يكون  
 مساوي لان مساوي المساوي لا يجب ان يكون مساويا وكذلك  
 اذا قلنا انصف وب نصف لم يحصل من ان نصف لان نصف  
 النصف لا يكون نصفيا وقوله قول آخر ارا دية ان القول اللازم

من موضوع  
 موضوع  
 موضوع

لا يلزم  
 لا يلزم  
 لا يلزم

لا يلزم



يجب ان يكون معايرة الكل واحدة من المقدار فان لم يكن  
 في القياس لازم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانا لا يستلزامها  
 احدهما وهذا الحد المنقوص في القضية المركبة المستندة لعكسها او  
 تنقيصها فان صدق عليها انها قول مؤلف من قضيتين يستلزم  
 هذه قول الآخر كمن قلني قياسا **قال** وهو مستثنى ان كان غير  
 النتيجة او تنقيصا فيه **اقول** القياس الاستثنائي اذا قرأني لا يافا  
 ان يكون عين النتيجة او تنقيصها مذكور فيه بالفعل او لا يكون شي  
 منها مذكور فيه بالفعل والاول مستثنى كقولنا ان كان  
 هذا جسما فهو مخبر كنهية جسم بنسخ اية متخذه وهو بعينه مذكور في القياس  
 او كنهية ليس بنسخ اية ليس بجسم وتنقيصها اي قولنا انه جسم  
 مذكور في القياس وانما سمي استثنائيا لاشتماله على طرف الاستثناء  
 اعني كمن قالنا اني كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث  
 في الجسم محدث فليس تنوع ولا تنقيص مذكور في القياس بالفعل وانما  
 سمي قرأنا لاقتران الحد **وقد** في واما قد ذكر النتيجة او تنقيصها في  
 التعريفين بالفعل لانه لو لم يقيد لخل الاقتران في حد القياس  
 الاستثنائي اذا النتيجة مركبة من مادتين وهي طرفيها ومن صفة  
 وهي شئها التاليفية واما قد ذكر في الاقترانات واما قد

من انهم في كل احد  
 بمعنى الطرف

شئها مع جعل القوة فيكون النتيجة مذكورة فيها بالضرورة  
 فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقص تعريف الاستثناء  
 منها وتعرف الاقتران جميعا لا يقال احد الامرين لازم وهو  
 بطلان تعريف القياس او بطلان تنقيصه الى القسمين  
 لان الاستثنائي لم يكن قياسا بطلان التفسير والالكان  
 تنقيصا للشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياسا بطلان التعريف لانه  
 اعتبر فيه ان يكون القول للام لازم معايرة الكل واحدة من المقدار  
 واذا كان النتيجة مذكورة في القياس بالفعل لم يكن معايرة لكل واحد  
 من مقداراته لانا نقول لازم ان النتيجة اذا كانت مذكورة في القياس  
 لم يكن معايرة لكل واحد من المقدارات وانما يكون كذلك لو لم يكن النتيجة  
 جزءا المقدمه وهو ممنوع فان المقدمه في القياس الاستثنائي  
 ليس قولنا الشمس طال النهار لوجودها لا يقال النتيجة وتنقيصها  
 قضية لاحتمالها الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي  
 ليس تنقيصية فلا يكون عين النتيجة او تنقيصها مذكورين بالفعل  
 لانا نقول الماد بدكر ان يكون طرفا النتيجة او تنقيصها مذكورين  
 بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا اشكال **قال** وموضوع  
 المطلوب **اقول** القياس الاقتراني اما حلي ان تركيب من حلي

يلزم







محكوم عليه لا كبر و جاز ان يكون الا صغره غير ذلك البعض فالحكم على البعض  
 الاوسط لا يتعدى الى الاصغر مثلاً يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان  
 فليس ولا يصدق بعض الانسان فليس وضروب الناجية باعتبارها  
 الشطين اربع لان الضروب للملكية لا تعاد في كل شكل سنة غير  
 فانك قد علمت ان القضية منخرفة في الشخصية والمحصورة والمعملة  
 لكل الشخصية منزلة منزلة الكلية لانها جازية كبرى هذا الشكل  
 فاذا قلنا بذا زيدا و زيدا ان نتج بالضرورة هذا الانسان  
 والمعملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة  
 الكل والجزئيات وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت  
 احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة  
 عشر ضرباً لكن اشترط الامر الاول سقوط ثمانية اضراب الصغريات  
 التي لبيان مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اضراب الصغريات  
 للجزئيات مع الجزئيات فلم يبق الا اربعة اضراب الاول من موجبات  
 كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ح ب وكل ب آ وكل ح آ  
 من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ح ب ولا شيء  
 من آ فلا شيء من ح الثالث من موجبتين والصغرى جزئية  
 ينتج موجبة جزئية بعض ح ب وكل ب آ فبعض ح آ الرابع من

في قوله لا يصدق بعض الانسان فليس وضروب الناجية باعتبارها الشطين اربع لان الضروب للملكية لا تعاد في كل شكل سنة غير فانك قد علمت ان القضية منخرفة في الشخصية والمحصورة والمعملة لكل الشخصية منزلة منزلة الكلية لانها جازية كبرى هذا الشكل فاذا قلنا بذا زيدا و زيدا ان نتج بالضرورة هذا الانسان والمعملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكل والجزئيات وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضرباً لكن اشترط الامر الاول سقوط ثمانية اضراب الصغريات التي لبيان مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اضراب الصغريات للجزئيات مع الجزئيات فلم يبق الا اربعة اضراب الاول من موجبات كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ح ب وكل ب آ وكل ح آ من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ح ب ولا شيء من آ فلا شيء من ح الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ح ب وكل ب آ فبعض ح آ الرابع من

من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية بعض  
 ح ب ولا شيء من ب اقل من بعض ح آ ونتاج هذه الفروقات  
 بينة بذاتها لا يحتاج الى برهان واعلم ان ههنا كنهين من الجواب  
 وسلب اشرفها الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود اشرف  
 وكليتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانه اضبط وانفع  
 في العلوم واخص من الجزئية والاضطر لا شتماله على امور ايد اشرف  
 فعلى هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورة لا شتمالها على الشر  
 وخشها ان لية الجزئية لا حيتوا منها على المستبين والسالبة  
 الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكل  
 باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف  
 الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة  
 ولما كان المقصود من الاية نتائجها رتبة اعتبار  
 ترتيب نتائجها شرفاً فقدم المنهج الاشرف على غيره قال  
 واما الشكل الثاني **اقول** لانتاج الشكل الثاني عشران بحسب  
 الكيفية والكمية اما بحسب الكيفية فاحكام مفترقة الكيف  
 بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة واما بحسب  
 الكمية فكلية الكثرة و ذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين

في قوله لا يصدق بعض الانسان فليس وضروب الناجية باعتبارها الشطين اربع لان الضروب للملكية لا تعاد في كل شكل سنة غير فانك قد علمت ان القضية منخرفة في الشخصية والمحصورة والمعملة لكل الشخصية منزلة منزلة الكلية لانها جازية كبرى هذا الشكل فاذا قلنا بذا زيدا و زيدا ان نتج بالضرورة هذا الانسان والمعملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكل والجزئيات وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضرباً لكن اشترط الامر الاول سقوط ثمانية اضراب الصغريات التي لبيان مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اضراب الصغريات للجزئيات مع الجزئيات فلم يبق الا اربعة اضراب الاول من موجبات كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ح ب وكل ب آ وكل ح آ من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ح ب ولا شيء من آ فلا شيء من ح الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ح ب وكل ب آ فبعض ح آ الرابع من

في قوله لا يصدق بعض الانسان فليس وضروب الناجية باعتبارها الشطين اربع لان الضروب للملكية لا تعاد في كل شكل سنة غير فانك قد علمت ان القضية منخرفة في الشخصية والمحصورة والمعملة لكل الشخصية منزلة منزلة الكلية لانها جازية كبرى هذا الشكل فاذا قلنا بذا زيدا و زيدا ان نتج بالضرورة هذا الانسان والمعملة في قوة الجزئية فالقضية المعبرة ليست الا المحصورة وهي اربعة الكل والجزئيات وهي معتبرة في الصغرى وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل ستة عشر ضرباً لكن اشترط الامر الاول سقوط ثمانية اضراب الصغريات التي لبيان مع الكبريات الاربع والامر الثاني اربعة اضراب الصغريات للجزئيات مع الجزئيات فلم يبق الا اربعة اضراب الاول من موجبات كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ح ب وكل ب آ وكل ح آ من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ح ب ولا شيء من آ فلا شيء من ح الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ح ب وكل ب آ فبعض ح آ الرابع من



الحاصل الاختلاف وهو صدق القياس مع الاجاب اخرى مع  
 السلب والاختلاف موجب للتفريق اما لزوم الاختلاف على تقدير  
 انتفاء الشرط الاول فلانه لو انتفى مقتضى المقدمتين في الكيف فاما ان  
 يكونا موجبتين او سالبتين واما ما كان محقق الاختلاف اما اذا  
 كانتا موجبتين فلانه يصدق كل ان ناطق حيوان والطمع الاجاب  
 ولو بد لنا الكبري بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما  
 اذا كانتا سالبتين فليصدق قولنا لا شيء من الالان ناطق  
 من العرس فالحق السلب لو قلنا لا شيء من الالان ناطق فالحق الاجاب  
 واما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلانه لو كانت الكبري  
 جزئية فهي اما ان يكون موجبا او سالبا وعلى كلا التقديرين تخفى  
 الاختلاف اما على تقدير اجابها فليصدق قولنا لا شيء من الالان  
 ناطق وبعض الحيوان فرس فالتصادق الاجاب لو قلنا بدل  
 الكبري وبعض القمل فرس كان التصادق السلب واما على تقدير  
 سلبها فليصدق قولنا كل ان حيوان وبعض الجرس  
 حيوان والتصادق الاجاب او بعض الجرس حيوان والحق  
 السلب ولما ان الاختلاف موجب لغير القياس فلانه لما صدق  
 مع الاجاب لم يكن منجيا للسلب ولما لم يكن منجيا للسلب لم يكن  
 منجيا للاجابه لان المقدمتين السالبتين لا تستلزم

بغيره

حيوان وكله

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

قال وضروب الناجية ايضا اربعة اقول لفروب المنجى في الكبري  
 الكتاب حسب مقتضى الشطين ايضا اربعة لانه يسقط باعتبار الشرط  
 الاول ثمانية ضربا سالبتان والموجبان الكليات والجزئيات  
 والمختلفان وباعتبار الشرط الثاني اربعة ضربا كبري الجزئية الموجبة  
 مع ان السلب والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقية الفروب  
 اربعة الاول من كليات والكبري سالبة ينتج مع الموجبتين سالبة  
 كقولنا كل حيوان لا شيء من آيت فلا شيء من آيت  
 بالخلف والعكس اما الخلف فهو في هذا الشكل ان يؤخذ مقتضى  
 النتيجة ويجعل صغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فيقتضها وهو موجب  
 يصلح لصغرية الشكل الاول ويجعل كبري القياس كبري لانها كلياتها  
 تصلح لكبرية الشكل الاول فينظم منها قياس في الشكل الاول ينتج  
 لما ينقض الصغرى فيقال لولم يصدق لا شيء من آيت تصدق  
 بعض آيت او ننضم الى الكبري بهذا بعض آيت او لا شيء من آيت  
 ينتج من كل الاول بعض آيت وقد كان الصغرى  
 كل آيت يصدق والخلف لا يلزم من الصورة لا هنا بل  
 الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبري لانها مفارقة القدر  
 فتعين ان يكون من مقتضى النتيجة فيكون محالوا النتيجة حقيقة

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره



هذا هو الوجه الثاني في بيان انعكاس الكبري الى الشكل الاول من نتيج  
 النتيجة المذكورة ففان صدق في الفرضية صدق في النتيجة  
 مع انعكاس الكبري وصدق في صدق مع انعكاس الكبري وصدق في  
 النتيجة وهو المطابق من كليتين وصدق في سالبه كلياته من  
 ج ب كل آ ب وكاشي من ج ب آ با خلف والعكس اما خلف  
 فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبري لانها  
 لا يجابها لا ينعكس الا بوجبه وبلانته لا ينتج في كبري الشكل الاول  
 بل بعكس الصغرى وجعلنا كبري ثم عكس النتيجة فذا عكسنا كبري  
 من ج ب الى كاشي من ج ب آ وجعلنا كبري كبري اليكس  
 وقلنا كل آ ب وكاشي من ج ب آ ينتج من ث ان الاول كاشي من  
 ج ب وهو ينعكس الى كاشي من ج ب آ وهو المطابق الثالث  
 من صغرى موجبه جويه وكبري سالبه كلياته ينتج سالبه جويه بعض  
 ج ب وكاشي من آ ب فبعض ج ليس آ با خلف والعكس  
 كما هو والافرا من وهو ان نخرج من موضوع الصغرى في كل ج  
 فكل ج ثم ينعكس المقدم الاول الى الكبري ويقال كل ج ب كاشي  
 من آ ب ينتج من اولي هذا الشكل كاشي من آ ثم ننعكس  
 المقدم الثاني الى بعض ج ب ونضع مع نتيج انعكاس الاول

هذا هو الوجه الثاني في بيان انعكاس الكبري الى الشكل الاول من نتيج  
 النتيجة المذكورة ففان صدق في الفرضية صدق في النتيجة  
 مع انعكاس الكبري وصدق في صدق مع انعكاس الكبري وصدق في  
 النتيجة وهو المطابق من كليتين وصدق في سالبه كلياته من  
 ج ب كل آ ب وكاشي من ج ب آ با خلف والعكس اما خلف  
 فبالطريق المذكور واما العكس فلا يمكن بعكس الكبري لانها  
 لا يجابها لا ينعكس الا بوجبه وبلانته لا ينتج في كبري الشكل الاول  
 بل بعكس الصغرى وجعلنا كبري ثم عكس النتيجة فذا عكسنا كبري  
 من ج ب الى كاشي من ج ب آ وجعلنا كبري كبري اليكس  
 وقلنا كل آ ب وكاشي من ج ب آ ينتج من ث ان الاول كاشي من  
 ج ب وهو ينعكس الى كاشي من ج ب آ وهو المطابق الثالث  
 من صغرى موجبه جويه وكبري سالبه كلياته ينتج سالبه جويه بعض  
 ج ب وكاشي من آ ب فبعض ج ليس آ با خلف والعكس  
 كما هو والافرا من وهو ان نخرج من موضوع الصغرى في كل ج  
 فكل ج ثم ينعكس المقدم الاول الى الكبري ويقال كل ج ب كاشي  
 من آ ب ينتج من اولي هذا الشكل كاشي من آ ثم ننعكس  
 المقدم الثاني الى بعض ج ب ونضع مع نتيج انعكاس الاول

من كاشي  
 من ج ب  
 من ج ب  
 من ج ب

من كاشي  
 من ج ب  
 من ج ب  
 من ج ب

هكذا بعض ج ب وكاشي من ج ب آ ينتج من الشكل الاول  
 بعض ج ليس آ وهو المطابق لافرا من يكون ابدأ من قيا بين  
 احدهما من ذلك الشكل وكاشي من ضرب احدهما بالآخر من الشكل  
 الاول الرابع من صغرى سالبه جويه وكبري موجبه كلياته ينتج  
 سالبه جويه بعض ج ليس آ وكل آ ب فبعض ج ليس آ ولا يمكن  
 سالبه بالانعكاس لا يمكن الكبري لانها ينعكس ج جويه والوجه  
 لا يصلح كبري في الشكل الاول ولا ينعكس الصغرى لانه لا يقبل العكس  
 ويتقدير قبولها لا يقع في كبري الشكل الاول في سالبه اما خلف  
 والافرا من اذا كانت السالبة لانه تركبه لمحقق وجود  
 لموضوع واما رتبته الفروب ذلك الترتيب لان الفروب  
 الاولين من ث ان لكلها من تقديرها على الاخير من و قدم  
 الاول على آ والثالث على الرابع كاشي ما لها على صغرى  
 الشكل الاول بخلاف آ والاربع حاك واما الشكل  
 اقول يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كلياته المقدمات  
 اجاب الصغرى وبحسب الكليات كلياته احدى المقدمات اما  
 اجاب الصغرى فقلنا لو كانت سالبه فالكبري اما ان يكون  
 موجبه او سالبه وايا ما كان يحصل الاختلاف المرجح لعدم الا

نتائج







وكل شيء وكل شيء وكل شيء أو بعكس كبرى وجعلها  
 صغرى ثم عكس النتيجة لا بعكس الصغرى لأن الكبرى جوته لا يتصل كبرى  
 الشكل الأول السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى  
 ينتج سالبة جوته كل شيء - بعض ب ليس لبعض شيء ليس  
 بالملف والآخر من الكبرى أن كانت مكرمة ليحقق وجود المخرج  
 لا بعكس الصغرى لأن المخرج لا يقع في كبرى الشكل الأول لا بعكس  
 الكبرى لأنها لا يقبل العكس وتقدر انعكاسها لا يتصل صغرى  
 الأول وإنما صنعت الصغرى في هذا المراتب لأن الأول يخص  
 الصغرى المنجزة للأجاء كما يخص الصغرى المنجزة للسلب والاختص  
 اشرف وقدم الثالث والرابع على الأخيرين لاشتمالها على كبرى  
 الشكل الأول **قال** وأما الشكل الرابع **اقول** شرط الشكل  
 الرابع بحسب الكيفية والكيفية **قال** الأمرين وأما إيجاب  
 المقدمين مع كلية الصغرى أو اختلافها بالكيفية مع كلاً  
 وذلك لأنه لو لا أحد مما نزم أحداً من الأمور الثلاثة أو سلب  
 أو إيجابها مع جوته الصغرى أو اختلافها في الكيفية مع جوتها  
 وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج أما إذا  
 كانتا سالبتين فلهذا قولنا لا شيء من الإنسان بغير

من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى  
 ينتج سالبة جوته كل شيء

ولا شيء من الحار بالإنسان والحق السلب لا شيء من القابل بالإنسان  
 والحق الإيجاب إذا كانتا موجبتين والصغرى جوته فلا بد  
 بعض الحيوان وكل ناطق حيوان مع حقيقة الإيجاب أو كل نفس  
 حيوان مع حقيقة السلب وإذا كانتا مختلفتين بالكيفية  
 جوتهين فدان الموجبة أن كانت صغرى صدق قولنا بعض  
 الناطق إنسان وبعض الحيوان ليس ناطق أو بعض النفس ليس  
 ناطق والقانون في الأول الإيجاب في السلب وإن  
 كانت كبرى صدق بعض الإنسان ليس بغير وبعض الحيوان  
 إنسان والحق الإيجاب أو بعض الناطق إنسان والحق السلب  
 وهو **قال** الناطق كسب **قال** الشارط ثمانية لسقوط أربعة ضرب  
 باعتبار عظم التباين وضربين لعقم الموجبتين مع جوته  
 الصغرى أو آخر لعقم المختلفين الجريتين الأول من جوتها  
 كليتين ينتج موجبة جوته كقولنا كل شيء وكل شيء بعض  
 ج أبعكس الترتيب ثم عكس السخ فاذا عكسنا الترتيب  
 ارتد إلى الشكل الأول بمثل كل شيء كل شيء ينتج كل شيء  
 وهو يتعكس إلى بعض ج أو هو المطلوب ولا ينتج كلياً  
 لجواز أن يكون الاضواء من الأكبر واستماع حمل الاختص

إنسان

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق

الناطق



في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

على كل فرد الا انهم كفونا كل انسان حيوان وكل ما طبع انسان مع  
ان الح من بعض الحيوان ناطق انا من موجتين واكبر من موجتين  
ففيه كفونا كل سح وبعض آت فبعض سح ابعكس الترتيب  
والثالث من كليتين والصغرى سالبه كليته نبيج سالبه كليته كفونا  
لاكشي من سح وكل آت فلاكشي من سح ابعكس الترتيب ايضا  
كما والرابع من كليتين والصغرى موجبة نبيج سالبه موجبة كل سح سح  
ولاكشي من آت فبعض سح ليس ابعكس المقدمتين فقط بل رج  
الى الشكل الاول بمكة بعض سح ب ولاكشي من سح ابعكس  
ليس او هو المظا ولا نبيج كلبا لا محال عموم الا صغرى كفونا كل انسان  
حيوان ولاكشي من العرس انسان مع ان الصادق ليس بعض  
الحيوان فريسا الخامس من موجبة موجبة صغرى وسالبه كليته  
كبرى نبيج سالبه موجبة بعض سح ولاكشي من آت فبعض سح ليس  
بعكس المقدمتين كما والرابع من سح سالبه موجبة صغرى موجبة  
كليته كبرى سح سالبه موجبة بعض سح وكل آت فبعض سح ليس  
بعكس الصغرى بل تد الى الشكل الاول انا ونبيج النسخ المذكورة  
بعضها التابع من موجبة كليته صغرى وسالبه موجبة كبرى سح  
موجبة كل سح وبعض آت فبعض سح ليس ابعكس الترتيب

عكس النسخ

منه من الرابع  
منه من الرابع

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

يرجع الى الشكل الثاني ونبيج النسخ المطلوبة انا من سح سالبه  
كليته صغرى موجبة كبرى سح سالبه كليته موجبة لاشي من سح  
وبعض آت فبعض سح ليس ابعكس الترتيب بل تد الى الشكل  
الاول ثم عكس النسخ وترتيب هذه الصغرى ليس باعتبارها  
لانها بعد عن الطبع لم يعتد بانها جها بل باعتبار انفسها  
من تقديم الاول لانه من موجتين كليتين والواجب الكلتي  
اشرف الرابع وقدم انا ايضا وان كانت الثالث والرابع  
ايضا من كليتين والكل اشرف وان كان سلبا من الموجتين  
وان كان اجابا بالشاركة الاول في اجاب المقدمتين و  
في احكام الاختلاط كما ستعرف ثم الثالث لا يتداول الى  
الشكل الاول بعكس الترتيب ثم الرابع كونه احص من  
الخامس ثم السادس والسابع على التام من لاشي لهما  
على الاكابر الكلتي دونه وقدم السادس على السابع  
لانته او الى الشكل انا دون السابع **قال** وبكسر سح  
**اقول** يمكن بيان انتاج الصغرى الخمسة الاول باللفظ هو  
ان يضم نقض النسخ الى احد المقدمتين نبيج ما بعكس المتغير  
الاخر انا في الصغرى المنجيين لاجاب فيجمل نقض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ

في بعض النسخ  
في بعض النسخ  
في بعض النسخ



تكون كلياً كبرى وصغرى القياس لا جابها صغرى فيسقطان على  
 الشكل الاول كما في الخلف المستعمل في الشكل الثالث ويجعل  
 انعكاس الى ما بينه في الكبري فلو لم يصدق بعضه الصدق لاشي  
 من جابها كبرى لصغرى القياس ومن كل شيء لا شيء  
 من جابها انعكاس الى كاشي من جابها وهو يصاد كبرى في  
 الاول ويصاد كبرى في الثاني واما في الثالث فيصدق بعضه  
 النتيجة لا جابها صغرى في كبرى القياس كبرى كما علمنا في الشكل  
 الثاني من الشكل الاول وهو انعكاس الى ما بينه في الصغرى  
 مثلاً لو لم يصدق كاشي من جابها الصدق بعضه جابها  
 صغرى كبرى القياس ومن كل شيء لا شيء بعضه جابها  
 وقد كان صغرى القياس لاشي من جابها جابها وقد كان  
 في جابها والخاص بالافاض اما بيان في ان هو ان بعضه  
 الذي هو جابها وكله او كل شيء فيهم كل شيء كبرى الى صغرى  
 القياس ونقول كل شيء وكل شيء من اول هذا الشكل  
 بعضه جابها صغرى لكل شيء من الاول بعضه جابها او هو  
 اما بيان في الخامس فهو ان بعضه البعض الذي هو جابها  
 وكل شيء كل شيء من اول هذا الشكل

في بعض  
 في بعض  
 في بعض

في بعض  
 في بعض  
 في بعض

نتج من الشكل الثاني كاشي من جابها كبرى لكل شيء من  
 المطر واقلم ان يحصل الاقراض ان يوجد مقدمه من مقدمتي  
 القياس وكل رصفاً موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع  
 فيحصل مقدمتان كليتان وان كانت مقدمه القياس جابها  
 لا اعتباراً بارتفاعه او ذلك البعض في جابها بل في  
 رجا لا يتعد ذات الموضوع بل يكون من جابها فيحصل  
 كليته لا نقصاً الكلي بعدد الارتفاع فنقول في يحصل فضيلته  
 شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيتان في الارتفاع جابها  
 الكليات على ان ذلك لا يكون الا في اقسام لا سلك احد الوصفين  
 سواء الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الارتفاع  
 محمولها الحد الاوسط فينظم هذه المقدمة الاقراضية مع المقدمة  
 الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا صحت الى المقدمة الاخرى الارتفاع  
 فيحصل النتيجة المطلوبة ففي الارتفاع قياسان زعم القوم ان  
 احدهما لابد ان يكون على نظم الشكل الاول والآخر على نظم  
 ذلك الشكل المطر انتاجه وسو ليس يصح على الاطلاق لان  
 الارتفاع في الخامس هذا الشكل ليس كذلك بل احد القياسين  
 فيه من الشكل الثاني والا 6 من الشكل الثالث والافاض 2

في بعض  
 في بعض  
 في بعض

ثمانية ايها



لما يجب ان يقرر كما قررناه فانه يمكن ان ينسب تحت يكون البصر  
 الاول من الشكل الاول والثالث من الثالث على ان الاستنتاج  
 من الاول والثالث اظهر واين من الاستنتاج من الرابع  
 والاوّل ثم انك تراهم يفترون في باب العكس في الكليات  
 ولا يفترون في باب اللاحقة الا انه لو استويا بها ليس  
 مطلقا بل اللاحقة في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقام  
 الكلية لان احد قياسيها غير مشتمل على شرطها الا اننا جاز  
 على هيئة الضرب المطلوب انا جاز واما اللاحقة في الشكل  
 الرابع فقد يتم في المقدمة الكلية كما في كبرى الضرب الاول وصغرى  
 الضرب الرابع وعليك الاعتبار والامتحان بما اعطيناك من  
 القانون الكلية **قال** والمتقدمون **اقول** المتقدمون كانوا  
 يحدون الضرب المنته في هذا الشكل في الحصة الاول  
 كان عندهم ان الضرب البلية الاخيرة حقيقة لتتفق في  
 فيها امانه الضرب النوس فيلخصون قولنا بعض الحيوان  
 ليس بسان وكل فرس حيوان او كل طوط حيوان واما  
 في السابع فلاته يصدق قولنا كل انسان ناطق وبعض  
 النوس ليس بسان او بعض الحيوان ليس بسان واما

في بعض الحيوان  
 في بعض النوس

في بعض النوس  
 في بعض الحيوان  
 في بعض النوس  
 في بعض الحيوان

في بعض النوس  
 في بعض الحيوان

واما في النوس فيقولنا كشي من الانسان فيفسد بعض النوس  
 انسان او بعض الحيوان انسان واشتراط المص الى جوابه بان يبا  
 لا خلافة في هذه الضروب انما يتم اذا كان العكس من كيا  
 من المقدمات البسيطة كمن نشترط في انا جاز ان يكون السان  
 المتعملة فيها من احدى الحاصتين فلا ينتهض بك النقوض فيها  
 واعلم ان انا جازها بناء على انعكاس البلية لبرائة الخا صفة نفسها  
 ان السان في السان اما يتردد ان في الثالث والثالث يعكس  
 واليه من اجله لو كان بحيث اذا بدل مقدمته من يحصل  
 من الشكل الاول سالبه خاصة ينعكس الى البلية المطلوبة  
 ولم يظهر للمقدمين انعكاسها وانفق لبعض اللاحقات من  
 المتأخرين ان وقف عليه في **قال** الفصل الثاني  
 في المختلطات **اقول** المختلطات هي التي هي لخاصة  
 من خلط الموجهات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهات  
 في المقدمات يعتبر لانتاج الاشكال الاربعة شرائط اما  
 الشكل الاول بشرط اعتبار الجهات ان يكون الصغرى  
 فعلية فانها لو كانت ممكنة لم يجب بقدي الحكم من الاوسط  
 الى الاصغر لان الكبرى يدل على ان كل ما هو اوسط

في بعض النوس  
 في بعض الحيوان

في بعض النوس  
 في بعض الحيوان



محكوم عليه بالاكبر والا صغر ليس متعديا او وسط بالفعل بل بالامكان  
 فجاز ان يبقى بالقوة ولا يخرج الى الفعل فلم يتبدل الحكم من الاوسط  
 اليه مثلا يصدر في النقص المذكور كل جار مركوب زيد بالاكبر  
 وكل مركوب زيد فمركوب بالضرورة ولا يصدر كل جار فمركوب  
 بالامكان العام لان معنى الكبري ان كل ما هو مركوب يد بالفعل فهو  
 فمركوب بالضرورة والحمد ليس بمركوب يد بالفعل اصلا فالحكم  
 على المركوب بالفعل لا يتعد اليه **قال** والنتيجة اقول قد عدت  
 ان الموجبات المعبرة ثلث عشرة فاذا اخرجت ثمانية الفعوى  
 والاكبري حصل مائة وستون ~~اختلافا~~ وهي الحاصلة من  
 حاصله من ضرب ثلثة عشرة في نفسه لكن اشترط فعلية الفعوى  
 اسقط من تلك الجملة ستة وعشرين اختلافا وهي الحاصلة من  
 ضرب المكنيات في ثلثة عشرة فبقيت الاختلافا ثمانية مائة  
 وثلثة واربعين والضابط في انها جميعا ان الكبري اما ان  
 يكون احدى الوصفيات الاربعة التي هي المباشرة وطلتان  
 والورثتان او غيرها فان كانت الكبري غير الوصفيات الاربعة  
 بان يكون احدى النسخ الباقية فالنتيجة الكبري فان كانت الكبري  
 احدى النسخ الباقية كالصغرى كمن ان كان فيها قيد الدوام والضرورة

في الجملة كمن  
 حذفنا

حذفناه وكذا لك ان وجدنا فيها ضرورة مخصوصة بها اي على  
 مشتركة بينهما وبين الكبري ثم ينظر في الكبري ان لم يكن فيها قيد الدوام  
 كما اذا كانت احدى الوصفيات كان المحفوظ بعينه النتيجة  
 وان كان فيها قيد الدوام كما لو كانت بها قيد الدوام لم كان اذا كانت  
 احدى الوصفيات ضمنها في المحفوظ فكل من جهة النتيجة اما الاول وهو ان  
 الكبري اذا كانت غير احدى الوصفيات المذكورة كانت النتيجة كما  
 الكبري فطلبنا ج البين فان الكبري دلت على ان كل ما ثبت له الاول  
 بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجملة المعبرة في الكبري كمن الا صغر  
 مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجملة  
 المعبرة واما ان كان الكبري اذا كانت احدى الوصفيات  
 الاربعة كانت النتيجة كالصغرى فلان الكبري يدل على ان دولم الاكبر  
 بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديما للاكبر كان مستديما  
 للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له  
 دايما كان ثبوت الاكبر له ايضا دايما وان كان في وقت كان في وقت  
 وان كان الاوسط مستديما للاكبر بالضرورة كما في المشروطين  
 كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط له لان الصغرى  
 للضرورة في ضرورة وانما حذف الدوام الصغرى ولا ضرورة لها

دوام

الاكبر



فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام وللضرورة فيها  
 سائر الابد لا يدخل لها انتاج هذا الشكل واما حذف الضرورة  
 المحصورة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيه ضرورة جاز العكس الا  
 عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاضغروما ثبت له الاوسط وحوز العكس  
 الاكبر عن الاضغروما ثبت ضرورة الصغرى الى الحقيقة واما ضم لادوام  
 الكبرى فلان لا يخرج اليه ايضا فان الكبرى قد تدل على ان الاكبر  
 وادام لكل ما هو الاوسط والاضغروما هو الاوسط يكون الاكبر غير دايما  
 مثلا الصغرى الضرورية مع المشروط العامة تتبع ضرورة لان النتيجة  
 كالصغرى بعضها ومع المشروط الخاصة مع ضرورة لادايه لان تمام  
 اللادوام مع الصغرى لكن العكس الصادق المقدمات لا يتولد  
 منها لان العكس ضروري فهو انظم العكس الصادق المقدمات  
 منها لزم صدق الملازم بدون الملازم وانما مع العرفية العامة  
 تتبع دايمة حذف الضرورة من الصغرى وهي محففة بالصغرى منها  
 فلم يبق الا لادوام ومع العرفية الخاصة دايمة لادايمة حذف الضرورة  
 وضم اللادوام والعكس الصادق المقدمات لا ينظم منها ايضا  
 والصغرى الدايمة مع احدى العائتين سمح دايمة مع احدى الحاصتين لا دايمة  
 دايمة لادايمة فلا يصدق مقدمتا العكس منهما ايضا كما عرفت

لا دايمة

لا يقال ان المشروط ان ثبت بالضرورة ما دام الوصف  
 يتبع الصغرى الدايمة معها ضرورة كالضرورة لان الحكم الاكبر  
 بضرورة الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ما دام وصف الاوسط  
 وما يدوم له وصف الاوسط فهو الاضغروما يكون الاكبر ضروري  
 ثبت له وان فترت بالضرورة بشرط الوصف لم يتبع الصغرى  
 الضرورية معها ضرورة كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة  
 الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري  
 الاضغروما بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحد فمن  
 النتيجة في ازان لا يفي ضرورة الاكبر لاننا نقول وصف الاوسط  
 اذا كان ضروريا لذات الاضغروما <sup>فكلما</sup> تحقق الاضغروما تحقق ذات  
 الاضغروما وصف الاوسط بالضرورة وكلما تحققت ضرورة  
 الاكبر فكلما تحقق الاضغروما ثبت ضرورة الاكبر وهو المطابق  
 لو تأملت ادنى تأمل امكنك ان يستخرج نتائج الاضغروما  
 الباقية من الضابط المذكورة وان اسكل  
 عليك شي منها فارجع الى هذا  
 الجدول تنق عليها  
 مفصلة







في الامور الاولى

مع الضرورية المطلقة اما الاول فلانه قد ظهر من الشرط الاول  
ان الممكنة الصغرى لا ينتج مع السبع العجبة المنعك السوال لعدم صدق  
الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من الت المنعك السوال فلو  
استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضرورية الثالث لكان اختلاطها مع الد  
الثالث التي هي الدائمة والعرفية ان كان اختلاطها مع الدائمة عقيم  
لجواز ان يكون الثابت لشيء با مكان مسلوبا عنه دايما كقولنا كل روم  
هو اسود وبالا مكان ولا شيء من الروم يابعد دايما مع امتناع  
سلب الشيء عن نفسه وكوبد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الروم يابعد  
دايما امتنع الاجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم الاختلاط الممكنة الصغرى  
مع العرفية انما مع العرفية العامة فلان الدائمة احص عقم الاخض  
بوجوب عقم الكم واما مع العرفية الخاصة فلهذا انتاج العرفية العامة مع  
الممكنة وعدم انتاج الدوام ايضا لان الاصل لما كان مخالفا للممكنة  
الكيفية كان الدوام موافقا لها في الكيفية ولا انتاج في هذا الحكم  
من متغيرين في الكيفية متى لم يمتزج العرفية الخاصة مع الممكنة بخبرها  
يكون العرفية الخاصة معها عقيمة او المعنى بانتاج القضية المركبة  
اخرى انتاج احد جزئياتها وبعدم انتاجها عدم انتاج جزئياتها  
ومن هنا سمعهم يقولون العكس من بسيطتين قياس واحد

وايم

ومن مركبة وبسيط قياسان ومن مركبتين رابعة اقبل فان كان  
المنتج منها قياسا واحدا كان نتيجة العكس بسيط والانه كبت انتاج  
وجعلت نتيجة العكس واما ان كانا يسوان الممكنة اذا كانت الكبرى  
لم يستعمل الامع الضرورية المطلقة فلانه قد تبين من الشرط الاول  
ان الممكنة الكبرى مع الضرورية والدائمة عقيمة لعدم صدق الدوام  
على الصغرى وعدم كون الكبرى من العفوية الت فلو استعمل  
الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وبوجوب  
منتج لجواز ان يكون المسلوب عن الشيء با مكان ثابتا له  
دايما كقولنا كل رومي ابيض دايما ولا شيء من الروم يابعد دايما  
مكان مع امتناع التسلب ولما قلنا بدل الكبرى لا شيء من  
الهدي يابعد با مكان امتنع الاجاب فاك والنتيجة دايمة  
الاول الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب تعني الشرطين  
اربعة وثلاثون لان الشرط الاول اسقط سبعة وسبعين  
اختلاطا وهي الحاصلة من ضرب احد عشر صغرى في سبع  
كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الد  
والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والصا بط في انتاجها ان  
الدوام ان يصدق على احد مقدمتيه بان يكون ضرورية

ط الممكنان جبرئيل  
قوله محذوف اي هي  
كبرية  
ط والظاهر في العبارة ان يقال  
وهي الممكنان الصغريان مع  
الدائمة والعرفيتين والكبريان  
مع الدائمة كما قال السعد الزبيدي

عطف على الصغرى



اودايمه اولايهدين فان صدق الدوام على احدى المقدمتين  
 فالنتيجه دائمة والا فالنتيجه كالتصدي بشرط حذف قيد الوجود  
 اي الدوام والما ضرورية منها وحذف الضرورية منها سواء كانت  
 وصفية او وقتية اما ان النتيجه كالمقدمة الدائمة او كالتصدي فبالبرهان  
 المذكورة في المصطلح المطلقات من الخلف والعكس والآخر من  
 مثلا اذا صدق كل ج ب بالاطلاق وكشئ من ا ب بالضرورة  
 اودايمه فلشئ من ج ا دايمه والا فبعض ج ا بالاطلاق  
 وبجمله تصدي كبرى العكس كذا بعض ج ا بالاطلاق ولا  
 من ا ب بالضرورة اودايمه ينتج من الاول بعض ج ليس بالضرورة  
 اودايمه وقد كان كل ج ب بالاطلاق هذا خلف او بعكس كبرى  
 اي كشئ من ب ا دايمه ينتج النتيجه المطلوبة ومن ههنا يظهر ان  
 سلبه الضرورية لو انكست كنفها انتج الضرورية في هذا الشكل  
 ضرورية فلما لم ينتج ذلك اقم في النتيجه على الدوام لا يقال المقدمتين  
 اذا كانتا ضروريتين لم يكن بد من صدق النتيجه ضرورية لان الاكوار  
 اذا كان محوريث الثبوت لاحد الطرفين ضروري السلب  
 عن الآخر يكون احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر لانا  
 نقول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط ضروري الثبوت

لذات احد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر  
 والدارم منه ان ذات احد الطرفين ضروري السلب  
 عن ذات الآخر وهو ليس مطلوب بل المطان وصف  
 احد الطرفين ضروري السلب عن الآخر ولا بد من ضرورة  
 سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في  
 المثال المشهور كشئ من الحار يفرس بالضرورة وكل  
 مركوب يفرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض  
 الجارب مركوب زيد بالضرورة لان كل جارب مركوب  
 زيد بالامكان واما حذف قيد الوجود من التصدي  
 فلذاتنا ان كانت مع بسيط كان قيد وجودها موافقا  
 لها في الكيف وان كانت مع مركبة لم ينتج من اصلها ما ذكرنا  
 ولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود اما مطلقا ان او كذا  
 او مطلق او ممكنه ولا انتاج في هذا الشكل عنها واما حذف  
 من التصدي فلان المقدمات الدوام لا يصدق على التصدي  
 فلو كانت فيها ضرورة كانت اما ضرورة المشروط او الضرورية  
 الوقتية او الضرورية المنتشرة واحض الاختلاطات من احد  
 ومن مقدمة اخرى احدي الاختلاطات من مشروطتين

ر

و









محال ان يكون الصغرى فعلية لانها لو كانت ممكنة  
لم يزد من الحكم من الاوسط الى الاكبر لان  
الحكم في الاكبر على ما هو اوسط بالفعل والاوسط ليس  
بالفعل بل بالامكان جاز ان لا يصدق الا صغرى  
بالفعل على الاوسط فلم يندرج الصغرى تحته فلا يثبت من  
الحكم بالاكبر على الاوسط الحكم على الاوسط كما اذا فرضنا  
ان زيدا ركب العرس ولم يركب الحار وعمر واركب  
الحار ولا يركب العرس يصدق قولنا كل من يركب  
زيد يركب عمر وبالامكان وكل من يركب عمر يركب  
عمر بالضرورة مع كذب قولنا بعض من يركب عمر يركب  
بالامكان لان كل من يركب عمر يركب بالضرورة فلما  
لم يصدق يركب عمر بالفعل على يركب زيد لم يندرج  
تحت حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار هذا  
الشرط يسقط من الاختلاطات الممكنة لانها ليست  
وعمر من اختلاطات وبيئت الاختلاطات المنتهية ما  
وثلاثة واربعين والاكبر في هذا اما ان يكون احده  
الوصفيات الاربعة او لا يكون فان لم يكن بل احد

احدى الاشياء كانت جهة الشيئ جهة الكبرى  
يعينها وان كانت احدى الاربعة فالنتيجة  
ممكن الصغرى محذوفاً عنه اللازم وان  
كان العكس مقيداً به ومضموماً اليه لا دوام الكبرى  
ان كانت احدى الخاصيتين اما ان النتيجة  
كالكبرى او كعكس الصغرى فبالطريق المذكورة  
من العكس والظن والافتراض على ما  
سبق ببيانها واما حذف لا دوام عكس  
الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون  
لا دوام سالبة ولا دخل لها في صغرى  
هذا الشكل واما ضم لا دوام الكبرى اليه فلان  
يتبع مع الصغرى لا دوام اليه يرجع الى ان  
يكون الكبرى غير الوصفية الاربعة  
وقد عرفت ان النتيجة في هذا القسم تابعة  
لكبرى وتنصلي نتائج اختلاطات القسم الثاني  
في هذا الحدوس <sup>الاربعة الوصفية الكبرى</sup>







عطف على الدوام

بان تكون ضرورية او دائمة او العرف العام على كبراه بان يكون  
 من القضايا الست المنعك المتواليات لو انتفى الاوان كانت  
 الصغرى احدى القضايا بالغير الضرورية والدائمة وهي احدى عشرة  
 والكبرى احدى السبع لكن لما كان الصغرى في هذا الضرب سابعة  
 وقد عتقت ان ات له المستعملة في هذا الشكل يجب ان تكون منعكته  
 سبعة من تلك الجمله اختلاط الصغرى احدى السبع مع الكبريات  
 السبع فلم يبق الا اختلاط الصغرى احدى الوصفيات الاربع  
 مع احدى السبع واخص الصغريات المشروطه الخاصه والكبريات  
 الوقتية وهي لا يمتنع معها فلم يمتنع البوانه وذلك لانه يصدق كاشي  
 من المنعك بمعنى باصاها الفرية بالضرورية مادام منسفا لا واما  
 فمنعك بالتوقيت لا واما مع امتناع سبب القعر عن المعنى بالاضافة  
 الفرية واعلم ان كليات في الشرط الست والثالث اما يتم بوي  
 فيها امتناع الاجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظفر بصورته  
 نقض بديل عليه الشرط الرابع كون الكبرى في ضرب السادس من القضايا  
 الست المنعك المتواليات لان هذا الضرب اما يتبين انما جبعك  
 الصغرى بل يند الى الشكل الاول كما فلا بد منه من شرطين احدهما  
 ان يكون الصغرى سابعة خاصه لقبول الانعكاس كما عرفت

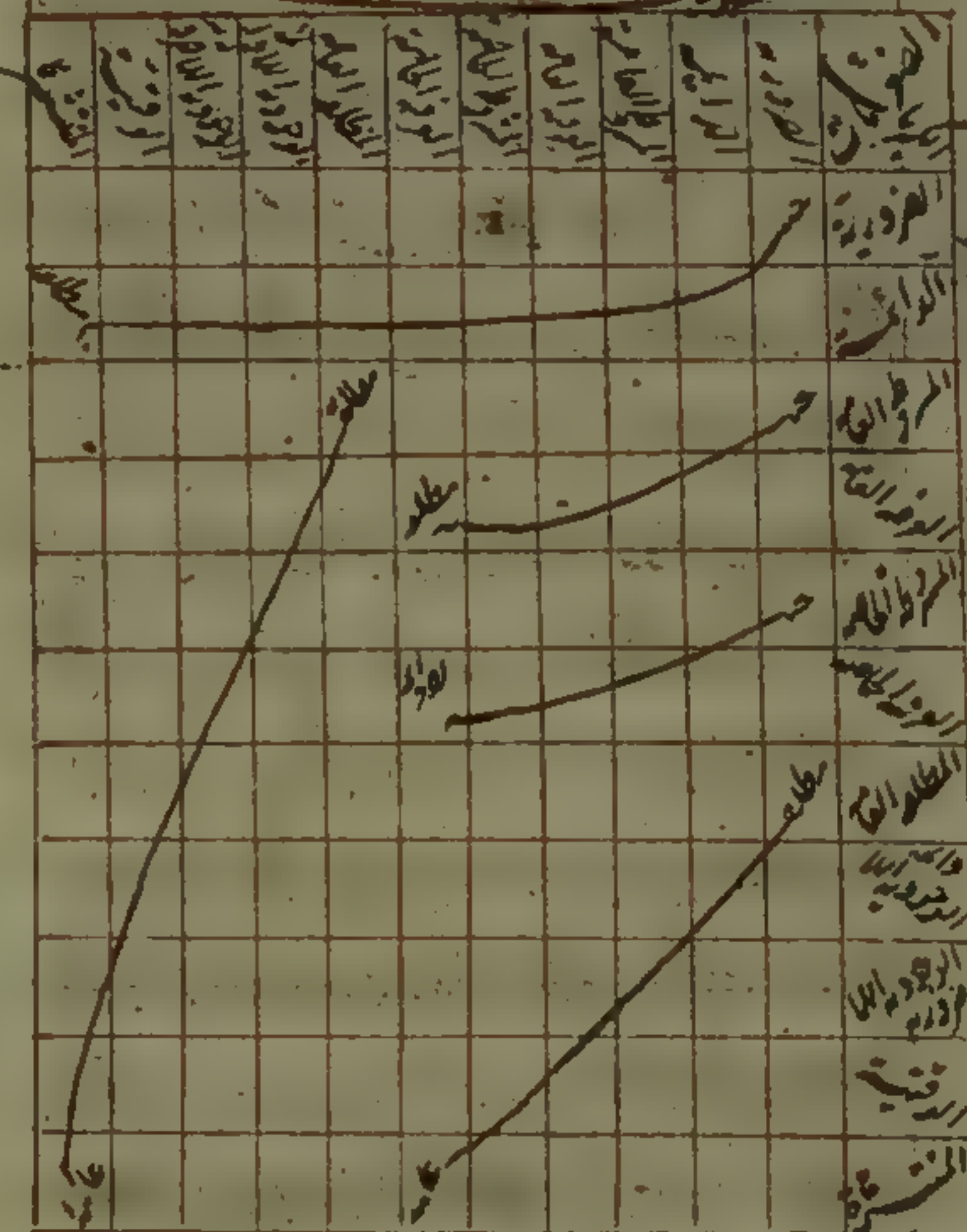
فيها سبق وتبين ان يكون الكبرى الموجبة معها على الشرط المعبر  
 بجملة في الشكل كما يحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على  
 يكون كبراه من الست المنعك المتواليات فيجب ان يكون كبرى الضرب  
 ب و من ذلك الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى  
 الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرف العام لان اتا جبه اما يظهر بعكس  
 الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة فلا بد من ان يكون مقدمتها  
 بحيث اذا بدلت احدىها بالاولى انتجت سابعة خاصة لقبول الانعكاس  
 الى النتيجة المطلوبة والشكل الاول انما ينتج سابعة خاصة لو كان كبراه  
 احدى الخاصتين وصغراه احدى القضايا الست التي يفيد  
 عليها العرف العام اما اذا كانت احدى الوصفيات الاربع  
 وتظهر واما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة ضرورية  
 لدائمة او دائمة لدائمة وما اخص من العرف الخاص فيصدق  
 الى النتيجة السابعة الجزئية العرفية الخاصة وهي عكس النتيجة  
 المطلوبة فيجب ان يكون صغراه هذا الشكل احدى الخاصتين  
 لانهما كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا الست لانها  
 صغرى الشكل الاول ومن ههنا يظهر ان الضرب السابع  
 لما كان اتا جبه اما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث



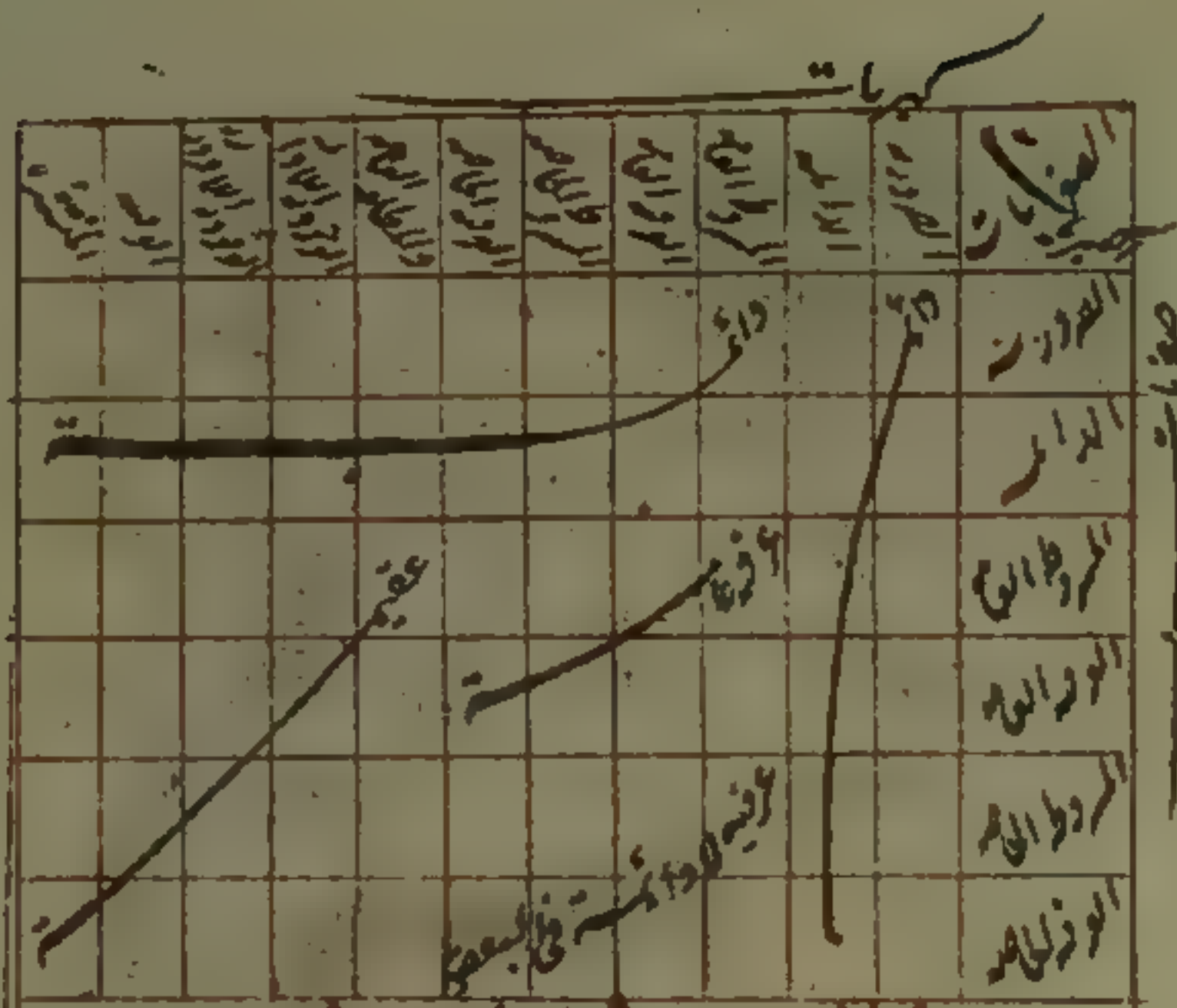




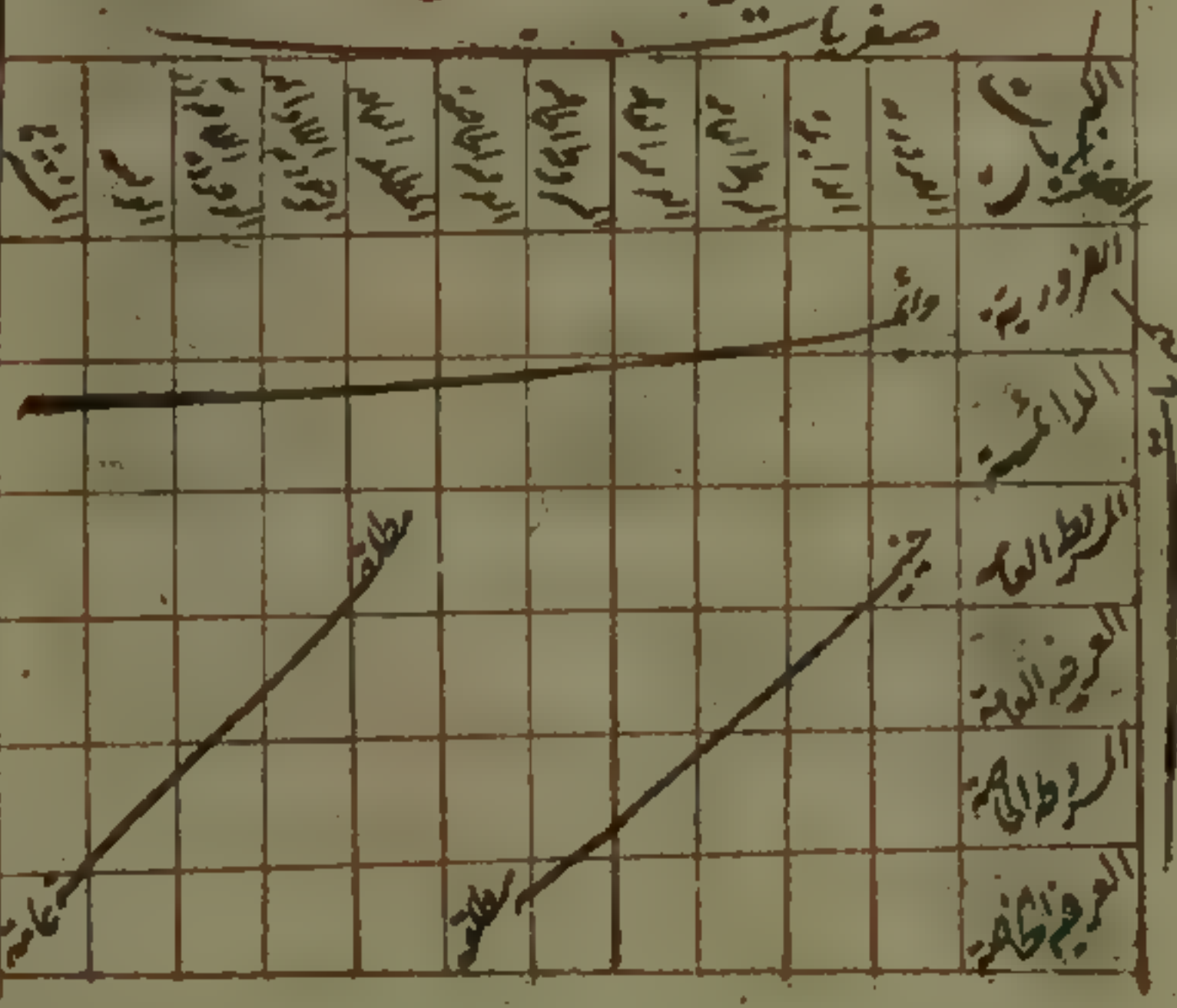
# جدول الضرب الاول



# جدول الضرب الثالث



# جدول الضرب الرابع والخامس









وان كان مقدما في الصغرى واليكبري فهو الشكل الرابع  
 كقولنا كلما كان جذا فاب في كلما كان هذا فقد يكون اذا  
 كان اب فهد وشرايط اتيان هذا الشكل في الحليتين  
 من غير فرق حين بشرط في الاول ايجاب الصغرى وكليته  
 الكبري وفي اثنا اختلاف مقدمته بالكيف وكليته الكبري  
 الى غير ذلك وكذلك عدد مذهبها الا في الشكل الرابع  
 فان مذهبها خمسة لان اتيان الصغرى الثلاثة الاخيرة  
 بحسب تركيبات لته وسويف معتبرة في الشرطيات وكذلك  
 حال النتيجة الكمية والكيفية فيكون النجم من الصغرى الاول  
 من الشكل الاول موجهة كلية ومن الشكل الثاني كماله كلية  
 وعلى هذا القياس قال القسم الثاني ما يركب من منفصلتين **اول**  
 القسم الثاني من الاقربيات الرطبة مائة كبر من منفصلتين  
 وسواها تنقسم الى ثلثات ام لان الشكره بينها المنة  
 جز تام منها او في جزا غير تام منها او في جز تام من احديها  
 وجز تام من الاخرى الا ان المطبيع من هذه الاقسام ما يكون  
 الشكره في جزا غير تام من المقدمتين وشرط اتيان الجواب المقدمتين  
 وكليته احدهما وصدق المطبع عليها كقولنا دايما اكل اب

التي هي اتيان  
 في الشكل الرابع  
 في الشكل الرابع  
 في الشكل الرابع

او كل ج د و اعا اما كل ده او كل وزينج اما كل اب او كل ج  
 او كل وز لا متناع خلوا الواقع عن مقدمتي التاليف وبها كل ج  
 وكل ده وعن احدي الاخرين اي كل اب وكل وز فانه لما  
 كانت المقدمتان مانوا لهما وجب ان يكون احدهما في كل  
 واحدة منهما واقعا لواقع من المنفصلة الاول اما الطرف  
 النية المشارك او الطرف المشارك فان كان الطرفان  
 فهو احدهما جزا لنتيجة وان كان الطرف المشارك فالواقع معه  
 من المنفصلة الثانية اما الطرف المشارك فتمع الطرفان الما  
 على الصدق وصدق نتيجة التاليف وهي اجزاء **الاول** الاخر  
 من النتيجة او الطرف الغير المشارك وهو اجزاء الثالث منها  
 فالواقع لا يخرج عن نتيجة التاليف وعن الطرفين النية المشاركين  
 وينقسم الشكل الرابع في هذا القسم ايضا بحسب الطرفين  
 المشاركين ويعتبر فيها ان يكونا على شرط اتيان النتيجة  
 في الحليتين **قال** القسم الثالث مائة كبر **قول**  
 القسم الثالث من الاقربيات الرطبة مائة كبر من الحليتين المنفصلة  
 والحليتين اما ان يكون صغرى او كبرى واما ما كان فالش  
 لها اما تامة المقدم او مقدمتها من هذه السبعة اقسام الا ان المطبيع

التي هي  
 ركن  
 ركن



فيها ما كانت الحلية كبرى واشرك مع تالي المتصلة وشروطها  
 ايجاب المتصلة وتبعية متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة  
 التاليف بين التالى والحلية كقولنا كل ما كان ا ب ف ج د وكل د  
 نتيجة كلما كان ا ب ف ج . لانه كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى  
 مع الحلية ما صدق التالى فظ واما صدق الحلية فلانها صادقة  
 في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلاهما صدق  
 مع الحلية صدق نتيجة التاليف فكلاهما صدق المقدم صدق نتيجة  
 التاليف وهو المخط ويحقق فيه الاشكال الاربع باعتبار  
 مع الحلية والشرائط المعتمدة بين الحليتين معتبرة بهما بين  
 التالى والحلية قال القسم الرابع اقول رابع القسم  
 ما يركب من الحلية والمنفصلة وهو قسمان لان الحليات  
 اما ان تكون بعد اجزاء الانفصال او يكون اقل منها وهذه  
 القسمة ليست حاضرة لجواز كونها اكثر عددا من اجزاء  
 الانفصال الاول ان يكون الحليتين بعد اجزاء الانفصال فلتق  
 ان كل واحدة من الحليتين تشارك جزوا واحدا من اجزاء الانفصال  
 وحيث اما ان يكون التاليفات بين الحليات واجزاء الانفصال  
 مستعدة في السمع او مختلفة فيها اما اذا كانت نتائج التاليفات

ركبة

ص

مطلق  
 القياس المقسم

واحدة فهي القياس المقسم بشرط ان يكون المنفصلة موجهة  
 مائة الخلو او حقة كقولنا كل ح ا م ا ب واما د واما ه وكل  
 ب ط وكل د ط وكل ه ط بنج كل ح ط لانه لا بد من صدق  
 حد اجزاء الانفصال والحلية صادقة في نفس الامر فاني جزء  
 نفوذ صدقة من اجزاء المنفصلة بصدق مع ما يثبت ركبة من الحليات  
 ونتيجة النتيجة المطلوبة واما اذا كانت نتائج التاليفات مختلفة  
 فليكن المنفصلة مائة الخلو كقولنا كل ح ا م ا ب واما د واما ه  
 وكل ب ح وكل د ط وكل ه ط بنج كل ح ا م ا ب واما د واما ه  
 من وجوب صدق احد كل اجزاء المنفصلة مع ما يثبت ركبة من الحليات  
 التالى ان يكون الحليات اقل من اجزاء الانفصال ولنفرض  
 الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين مائة الخلو وشرك  
 الحلية مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ح ب وكل ب  
 بنج اما كل ا ط او كل ح ب لان المنفصلة لما كانت مائة الخلو وجب  
 صدق احد جزئيهما فالواقع بينهما اما الجزء الاول الفه المشارك  
 وهو احد جزئيهما النتيجة او الجزء المشارك فيصدق مع الحلية  
 وبما مقدمتا التاليف فيصدق مع التاليف وبما الجزء الاخر من  
 النتيجة فالواقع لا يخ من جزئيهما قال القسم الخامس اقول



آخر اقسام الاقربيات الشرطية ما يترك من المنفصلة والمنفصلة  
 والشرك بينهما اما في جزاء تام منها او في جزاء غير تام بينهما او في جزاء  
 تام من احدهما غير تام من الاخرى فهذه اقسام ثلاثة انحصرت المص على  
 القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المنفصلة  
 فيها اما ان يكون صغرى او كبرى لكن المطبق منها ما يكون المنفصلة  
 صغرى والمنفصلة موجهة كبرى اما الاول فهو ما يكون الشرط  
 في جزاء تام من المقدمتين فالمنفصلة اما ما تامة الجمع او ما تامة الطوارق  
 فان كانت تامة الجمع كنونا كلما كان اب نجح ودايا او قد يكون  
 اما ج و او و تامة الجمع سيج ودايا او قد يكون اما اب او و  
 لان ج و لازم لاب و و من منع الاجتماع مع ج و كليهما او قوما  
 فيكون و و من منع الاجتماع مع اب كذلك لان امتناع الالزام  
 مع اللازم ودايا او في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع  
 اللازم ودايا او في الجملة وان كانت تامة الطوارق كما في المثال  
 المذكور كمنع قد يكون اذا لم يكن اب فهو لان نقض الا  
 الاوسط وهو مضمن ج و يستلزم ط في النتيجة اعني مضمن اب  
 وعين هـ ز اما انه يستلزم نقض اب فلان نقض البازم  
 يستلزم نقض اللازم واما انه يستلزم عين هـ ز فليكن

الحلو

بين ج و و ز وكل اذن بينهما منع الطلوب يستلزم نقض كل واحد  
 منها عين الاخر على ما ذكرناه ملازم الشرطية واذا استلزم  
 نقض الاوسط الطرفين انج من الشكل الثالث باقئتي  
 اب قد يستلزم عين هـ ز وهو الملتزم واما الكاوسو ما يكون الشرط  
 في جزاء غير تام من المقدمتين وليكن المنفصلة ما تامة الطوارق كنونا  
 كلما كان اب فكل ج و ودايا اما كل ج و او و ز نجح كلما كان  
 اب فاما كل ج و او و ز لانه كلما فرض اب كان ج و فلو وقع  
 ج و من المنفصلة اما كل ج و او و ز فان كان ج و فلو وقع  
 على تقدير اب كل ج و و كل ج و و ستمت فان كل ج و وان  
 كان و ز فعلى تقدير اب سفيكون الواقع اما كل ج و اطل و  
 و ز وهو الملتزم هذا الكلام اجمالي في الاقربيات الشرطية واما  
 بيان تفصيلها فهو ما لا يليق بالمنحدرات قال الفصل  
 الرابع اقول قد مر ان العكس الاستثنائي ما يكون النتيجة  
 او نقضها مذكور رغبة بالفعل والمذكور من النتيجة او نقضها اما مقدم  
 من مقدماته و هو صحيح والالزام اثبات الشيء بنفيه او بنقيضه  
 او جزاء من مقدمة والمقدمة التي جودها قضية يكون شرطية فالعكس  
 الاستثنائي يكون في كبر من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى

م



وضع ان اثبات تلحد جريها او رفعه الى غيبه يلزم وضع الجزاء الـ  
 او رفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالوت فالنهار موجود لكن الشمس طالوت  
 ينتج ان النهار موجود لكن النهار ليس موجودا ينتج ان الشمس ليست  
 بطالمة وكقولنا دايما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا  
 لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بعدد كذا ليس زوج ينتج  
 انه فرد ففي المتصلات ينتج الوضع والرفع والرفع والرفع وفي  
 المنفصلات ينتج الوضع والرفع وبالعكس وبعبارة انتاج هذا  
 القياس شرايط احدها ان يكون الشرطية موجبة فانها لو كانت  
 سالبة لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان معنى الشرطية  
 سلب اللزوم او العناد فاذا لم يكن بين امرين لزوم او عناد  
 لم يلزم من وجود احدهما وعدمه وجود الآخر وعدمه وثانيها ان  
 يكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة او عادية ان كانت منفصلة  
 لان العلم بصدق الاتفاقيات موقوف على العلم بصدق احد طرفيها  
 او كذبه فلو استفيد العلم بصدق احدا لطرفين او بكذبه من الا  
 يلزم الدور وثالثها احدا لاخرين وسواء كانت الشرطية اكلية  
 الاستثنائية اى كلية الوضع او الرفع فانه لو انتفى الاوان اعقل  
 ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوصاف والاستثناء على

وضع اخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او غيبه  
 بثبوت الآخر او انتفاؤه اللهم اذ كان وقت اتصال الاوصاف  
 ووضعها هو عينه وقت الاستثناء ووضعها فانه ينتج العناد  
 ح ضرورية كقولنا ان قدم زيد في وقت الظلم مع عمر وكرمه كذا  
 قدم مع عمر في ذلك الوقت فاكرمته فالمراد بكلمة الاستثناء  
 ليس تحقق الاستثنائي في جميع الارضه فقط بل في جميع الاوصاف  
 التي لا يتاخر في وضع المقدم فاذا قلنا قد يكون اذ كان ابي  
 وكان اب واقعا دايما لم يلزم محو ذلك تحقق من ج في الجملة وانما  
 يلزم لو كان اب كما وقع دايما واقعا مع جميع الاوصاف التي لا يتاخر  
 اب ليس يلزم من وقوعه دايما وقوعه في جميع الاوصاف الغير المتاخر  
 لجواز ان يكون وضع غير متاخر ولا يكون له تحقق اصلا والمذكور  
 في بعض الكتب ان دوام الوضع او الرفع منتج وسواءما يصح  
 لو فرضنا الشرطية الكلية بما يكون اللزوم او العناد فيه متحقق  
 مع الاوصاف المتحققة نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع  
 او الرفع تحقق جميع الاوصاف المعبرة وليس كذلك بل  
 مفسرة بتحقيق اللزوم والعناد على الاوصاف المعبرة المتاخره للمقدم  
 فيجوز ان يكون اللزوم في الجزئية له شرطا لا يوجد ابد مع وجود



وكقولنا كلما كان الانسان والعقل موجودين كان الانسان موجودا وكلما كان الانسان والعقل موجودين  
 كان العقل موجودا ينتج قد يكون اذا كان الانسان موجودا كان العقل موجودا لكنه الانسان موجودا  
 ولا ينتج ان العقل موجود لان اللزوم في هذه الشرطية الجزئية انما هو على وضع اجتماع الانسان  
 والعقل في الوجود وهو ليس بواقع **اصلا** طاهره اسما على

الملازم دائما ولا يلزم وجود الملازم لعدم كمن وضع الملازم  
 مع اللزوم بشرطه لا يتغيرا دائما كما يصح قولنا قد يكون  
 اذا كان الواجب موجودا كان الجزء موجودا من الشكل  
 الثالث والواجب موجود دائما ولا يلزم ان يكون الجزء موجودا  
 في الجملة لان اللزوم بينهما انما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في  
 الوجود وهو ليس بواقع **اصلا** قال وان شرطه الموهوم **اقول**  
 الشرطية التي هي جزء القياس استثنائي اما منفصلة او منفصلة  
 فان كانت منفصلة انتج استثناء عين مقدمها عين التالي والا  
 لزم انعكاس الملازم عن الملازم فيبطل اللزوم واستثناءه يتقيد  
 تأكيدها بتقييد المقدم والالزام وجود الملازم بدون الملازم  
 فيبطل اللزوم ايضا دون العكس في شئ منها اي لا ينتج استثناء  
 عين التالي عن المقدم ولا استثناء تقييد المقدم نفس التالي  
 لجواز ان يكون التالي اعم من المقدم فلا يلزم من وجود الملازم  
 وجود الملازم ولا من عدم الملازم عدم الملازم وان كانت منفصلة  
 في كانت حتمية انتج استثناء عين التي جو كان تقييد الآخر  
 لا امتناع الجمع بينهما او استثناء تقييد التي جو كان عين الآخر  
 لا امتناع اخلو بينهما فيكون لها اربع نتائج استثنائي باعتبار

ط  
 كان يقال كلما كان الواحد والجزء موجودين كان الواحد موجودا وكلما كان الواحد والجزء موجودين كان الجزء موجودا  
 كان الواحد موجودا كان الجزء موجودا  
 قد يكون اذا كان الواحد والجزء موجودين كان الواحد موجودا  
 الجزء موجودا  
 ط  
 امتناع وجود الجزء الذي لا يتغير

استثناء العين واستثنائي باعتبار استثناء التقييد كقولنا  
 اما ان يكون هذا الفرد زوجا او فردا لكنه زوج فهو ليس بفرد  
 لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج  
 وان كانت فانها انتج القسم الاول فقط اي استثناء عين اي  
 جو كان تقييد الاخر لا امتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء  
 تقييد شئ من جوئها عين الاخر لجواز ان يكون ارتفاعها فيكون  
 لها يتجهان بحسب استثناء العين كقولنا اما ان يكون هذا الشئ  
 شجرة او حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه جو فهو ليس بشجر وان كانت  
 مانعة الخواص انتج القسم الثاني فقط اي استثناء تقييد اي جو  
 عين الاخر لا امتناع ارتفاعها لا استثناء عين شئ من جوئها  
 تقييد الآخر لا امتناع اجتماعهما فيكون لها ايضا يتجهان بحسب  
 استثناء التقييد كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لاجرا او لا لاجرا  
 لكنه شجر فهو لاجر لكنه جو فهو لا لاجر **قال الفصل الحاسر**  
**اقول** القياس المركب تقاسم مركب من مقدمات ينتج مقدمات  
 منها يتجه وهي مع المقدمة الاخرى نتيجة اخرى ومعلوم جوا الى ان  
 يحصل المطلوب ذلك انما يكون اذا كان القياس المنهج المطلوب  
 يحتاج مقدماته او احدها الى كسب بغيره آخر كذلك

لكنه فرد

كان

ن

شجر كان



الى ان ينتهي اليك الى المباد الهندية فيكون منك قياس  
 مرتبة محصلة للمط ولذا استقي قياسا ديكما فان خرج بنتائج  
 تلك القياسات يسمي موصول النتائج لوصل تلك النتائج للمقد  
 كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا  
 فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه فان لم يخرج بهما شيء  
 مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت  
 مرادة من جهة المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل  
 ا ه فكل ج ه قال ان ناس قول قياس الخلف فيكس ثبت  
 المط با بطل نقيضه وانما سمي خلفا اي باطلا لانه باطل في نفسه  
 بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المط وهو مركب من قياسين  
 احدهما اقراي من متصلة وحلية والآخر استثنائي وليكن المط  
 ليس كل ج ب فنقول لو لم يصدق ليس كل ج ب لصدق  
 نقيضه وكل ج ب ولنفرض ان معناه مقدمة صاوية في نفس  
 الامر وهي كل ب ان تجعلها كبرى للمتصلة وهو القياس الاقراي  
 ينتج لو لم يصدق كل ج ب لكان كل ج ا ثم جعله في النتيجة مقدمة  
 لقياس استثنائي ونستثنى نقيض الخلف فنقول لكن ليس كل ج ا او محال  
 فيج ليس كل ج ب وهو المط قال الثالث الاستقراء اقول

ط والمزاد من الاستثنائي استثنائي غير  
 مستقيم كما يدل عليه المثال الثاني  
 اولاً لا يتبع كذا في ملاحظة الباطل واعتباره

الاستقراء هو الحكم على كل لوجوده في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان  
 موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقتضايا  
 استقراء لان مقدماته لا يحصل الا بتبع الجزئيات كقولنا كل  
 حيوان يحرك فكله لا سفل عند المضغ لان لان ان والبهائم  
 والسباع كذلك وهو حكم لا يقيد اليقين لجواز نفوذي آخر لم  
 يستقر ويكون حكمه مخالفا لما استقراد كالتفاسح في مثاله  
 فكيف قال الرابع التمثيل اقول التمثيل اثبات حكم واحد  
 في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والتمثيل يستوفى  
 قياسا والجزئي الاول نزعاً والثاني اصداء والمشتراك علة جامعة  
 كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبنيان يعني البيت  
 حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون  
 حادثا واشتوا عليه المشترك بوجهين احدهما الله وان وهو  
 اقراي الشئ بغيره وجودا وعدما كما يقال الحدوث دائر  
 مع التأليف وجودا وعدما انا وجودا فني البيت واما  
 عدما فني الواجب والدوران آية كون المدار علة للدائر  
 فيكون التأليف علة للحدوث وثانها السبر والتقسيم وهو  
 ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها ليتبين الباقى للعلية

قال السكوت في الاستقراء انما هو استقراء في الحقيقة وليس ذلك حقيقة مستقيمة

والحكم في الجزئي منها يعني مشترك بين جزئين الجزئين

انما هو استقراء في الحقيقة وليس ذلك حقيقة مستقيمة  
 والتمثيل اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما  
 والتمثيل يستوفى قياسا والجزئي الاول نزعاً والثاني اصداء والمشتراك علة جامعة  
 كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كالبنيان يعني البيت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون حادثا  
 واشتوا عليه المشترك بوجهين احدهما الله وان وهو اقراي الشئ بغيره وجودا وعدما كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجودا وعدما انا وجودا فني البيت واما عدما فني الواجب والدوران آية كون المدار علة للدائر فيكون التأليف علة للحدوث  
 وثانها السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف الاصل وابطال بعضها ليتبين الباقى للعلية  
 ط والمزاد من الاستثنائي استثنائي غير مستقيم كما يدل عليه المثال الثاني  
 اولاً لا يتبع كذا في ملاحظة الباطل واعتباره  
 ط والمزاد من الاستثنائي استثنائي غير مستقيم كما يدل عليه المثال الثاني  
 اولاً لا يتبع كذا في ملاحظة الباطل واعتباره  
 ط والمزاد من الاستثنائي استثنائي غير مستقيم كما يدل عليه المثال الثاني  
 اولاً لا يتبع كذا في ملاحظة الباطل واعتباره







على الكذب كما حكم بوجوده وببدا وسيلغ الشهادات  
غير مختص في عدد بل الحاكم بحال العدد وحصول اليقين ومن البين  
من عن عدد المتواتر من وليس شي وان غير حسن السمع  
فاما ان يحتاج العقل في البراهين الى تكرار الشاهد مرة اخرى او  
لا يحتاج فان احتاج في البراهين كما حكم بان شرب سقونيا سبعة  
بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يجمع الى تكرار الشاهد  
في الحكم شي كما حكم بان نور العزم مستفاد من الشمس لا خلاف في  
النور بحسب اختلاف اوصافه من الشمس قريبا وبعدا والحدس  
سوسرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب وبقيادته الفكر فانه  
الذين يحرر المبادئ ويرجعها عنه الى المطالب فلا بد فيه من وحيين  
بجلاف الحدس اذ لا وكي في اصلا والانتقال فيه ليس بركه فان  
الركه تدبر بحكمة الوجود والانتقال فيه آتني الوجود وحقيقته ان يصحح  
المبادئ المترتبة للذين فيحصل المطالب في البراهين والحكميات  
ليست حجة على الغير طراز ان لا يحصل له الحدس او البرهنة المفيدة  
من العلم لها قال والفاصل المؤلف لوقول في عبارة ما  
بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات سواء كانت  
ابتداء وهي الفردية الستة او بواسطة وهي النظريات و

بواسطة الدليل

بواسطة الدليل

والحد الادنى لا بد ان يكون على نسبة الاكبر الى الصغرى  
في الذين فان كان مع ذلك علم بوجوده في النسبة في الخارج  
ايضا فهو برهان لان لا يعطى اليقين في الذين في الخارج كقولنا  
هنا متعفن الاخطا وكل متعفن الاخطا محوم فهذا محوم  
متعفن الاخطا كما ان علمه لثبوت الحجة في الذين كذا علمه لثبوت  
الحجة في الخارج وان لم يكن كذلك بل يكون على نسبة الاكبر الى الصغرى  
فهو برهان اني لانه يفيد انية النسبة في الخارج دون طينتها كقولنا  
هنا محوم وكل محوم متعفن الاخطا فهذا متعفن الاخطا فان  
وان كان علمه لثبوت متعفن الاخطا في الذين الا انها ليست  
علمه في الخارج بل الامر بالعكس قال واما عيبها لوقول  
من غير اليقين المشهورات وهي فصلا يعرف بها جميع الناس  
سبب شهرتها فيما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا  
العدل حسن والظلم قبيح واما ما في طباعهم من الرقة كقولنا  
مراعاة الضعفاء محمودة واما ما بينهم من الحمية كقولنا كشف العورة  
مذموم واما انفعالهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند  
الهند وعدم تحريم غيرهم او من شرايع وادابك مور الشرعية  
وغيرها ودر باب بلوغ الشهادة بحيث يثبت بالاوليات ويترك

محتمل

بينها



بان الانسان لو فرض من نفسه غايه عن جميع الامور المعاصرة  
 ليعمل حكمه باليات دون المشهورات وسي قد يكون صادقه  
 وقد يكون كاذبه بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب  
 عادتهم وادابهم ولكل اهل صناعه ايضا مشهورات بحسب صناعاتهم  
 ومنها المستويات في قضاياء تستلزم من الخصم وبينها الكلام لدفعه سواء  
 كانت مسئلة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم كعلم الفقه  
 مسائل اصول الفقه كالمسئله في زكوة في حق  
 البائع بقوله عليه السلام في كل رجل زكوة فلو قال الخصم هذا  
 خبر واحد ولازم انه حجة فنقول له قد ثبت هذا في علم اصول الفقه  
 ولا بد ان نأخذه بهما **مسئله ثالثة** والعباس المولف **تحت**  
 من المشهورات والامارات يسمى حديثا والزم من هذه الزام  
 الخصم واقناع من سواقفه عن ادراك مقدمات البرهان  
 ومنها المقبولات وهي قضاياء يؤخذ بها من يعتقد فيه اقل الامر  
 سار من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء والامال  
 خصوصا بمنزلة عقل او دين كامل العلم والذوق وهي نامة جده  
 في تعظيم ابراهيم علي والسفحة على خلق الله ومنها المطنونات  
 وهي قضاياء يحكم بها حكما راجعا مع تجريد نقيضه كقولنا فلان يطوف

باليد فهو سارق

والعباس

والعباس المركب من المقبولات والمطنونات يسمى خطابة والخصم  
 منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعاوهم كما فعل  
 الخطباء والوعظاء ومنها الخيالات وهي قضاياء يحيل بها قضاة شر  
 النفس منها قضاة ورسالة فيستقر او ترغيب كما اذا قيل الخياط توتر  
 سبالة انبسطت النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل  
 حرة مبرومة انقبضت وتنزعت عنه والعباس المولف منها في  
 شر او الغرض من هذه التعليل النفس بالترغيب والترهيب يزيد  
 في ذلك ان يكون الشر على وزن او تشدد بصوت طيب  
 ومنها البوميات وهي قضاياء يحكم بها الحكماء في امور غير معروفة  
 وانما قيدنا بالامور البعجة المحسوسة لان حكم البوم في المحسوسات  
 بكاذب كما اذا حكم بحسن الخشاء وقبح الشواء وذلك لان  
 البوم قوة جسمانية للانسان بها يدرك الجوانب المتحركة  
 من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكمت على المحسوسات كان  
 حكمها صحيحا وان حكم غير المحسوسات باحكامها كان كاذبا كما حكم بان  
 كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهي ولان البوم  
 والحس سببا الى النفس في مجذبة اليها مسخرة لها حتى ان حكم  
 الوهميات ربما لم يتميز عندها من الاوليات ولا وقع العقل

ط  
الشواهد بياض



والشرع وتكذيبها احكام الوهم في التباسها بالاوليات ولم يكن  
يرتفع اصلا وما يعرف به كذب الوهم ان يساير العقل في المقدار  
المنتهى بتقييد ما حكم بها كما حكم الوهم بالظن عن الموقف مع انه يوافق  
العقل في ان الميث جازي والجاذب لاجاف منه المنهج لعول الميث  
لا يخاف منه واذا وصل العقل والوهم الى النتيجة فكيف الوهم  
انكرها والقياس المركب من سفسط والوض من تغليب  
الحضم والسكامة واعظم فائدة ما مر منها الاخر ان عنها قال  
والغالب **اقول** المغالط قياس فاسد اما جهة الصورة او من جهة المادة  
اما من جهة الصورة فبان لا يكون على هيئة منبهة لاختلال شرط  
بحسب الكبر والكمية والجهة كما اذا كان كبري الشكل الاول  
جوهية او ضوئية سالبة او مكنة واما من جهة المادة فبان  
فبان يكون المطو بعض مقدامة شيئا واحدا واولا لصادق  
على المطا كقولنا كل ان بشر وكل بشر فكل ان  
صا صحاك او بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة  
بالصادقة وشبيهة الكاذبة بالصادقة واما من حيث الصورة  
او من حيث المعنى اما من حيث الصورة فقولنا الصورة  
النفس المنقوش على الجدار انها قدس وكل نفس صحاك

صهاك  
منه

منه ان تلك الصورة صهاك واما من حيث المعنى فكعدم رعاية  
وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل ان ان نفس فهو ان  
وكل ان ان ودرس فهو درس ينتج ان بعض الان ان  
نفس والغلط فيه ان الموضوع المقدمتين فيه ليس بوجود  
اذ ليس شي موجودا ليعتد عليه انه ان ودرس وكوضع  
القضية الطبيعية مقام الكلية كقولنا الان ان حيوان و  
الحيوان جنس الان جنس ودرنا غير العبارة وبما  
الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للان والثابت  
للثابت للشي ثابت لذلك الشئ فيكون الجنس ثابتا للمادة  
ووجه الغلط ان الكبري ليست كلية وكافه الذنبيات  
مقام الخارجيات كقولنا الحدوث حادث وكل حادث  
فله حدوث فاما الحدوث له حدوث وكما حد الخارجيات  
مكان الذنبيات كقولنا الجوهر موجود في الذنن وكل  
موجود في الذنن قائم بالذنن وكل قديم بالذنن عرض  
ينتج ان الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك لتلايق  
الغلط ونه اخذ وصنع الطبيعية مقام الكلية من باب فساد  
المادة نظرا لان الفاد فيه ليس الا لاختلال شرط الانشاع

ن

ينتج



في كتاب  
الصور  
الاول

الذي هو الحكمة ومن يتعلم الفاعل ان قابل بها الحكيم فهو  
فطائي وان قابل بها الجاهل فهو المشايخي **قال** الحق  
**الاول** اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومبادئ وسبل الموضوعات  
فقد علم في صدر الكتاب هو اما واحد كالعدد للحساب واما موضوع  
ولا بد من اشتراكها في ارجاء خطا في سائر محاش العلم كالموضوعات  
بذلك فمنها مشترك في الابطال الى المطلوب بمجمل والآلجان  
ان يكون العلوم المتفرقة علما واحدا واما المبادئ فهي التي يتوقف  
عليها مسائل العلم وهي ما تصور واما تصديقات اما التصورات  
فهي حدود الموضوعات وافانها وخرجاتها وخواصها الذاتية واما  
التصديقات فاما بنية تنفها وهي علومها متعارفة كقولنا في علم  
الهندسة المقادير المساوية لشي واحد متساوية واما  
غير بنية تنفها فان اذن المتعلم لها بحسن ظن سميت اصولا  
موضوع كقولنا ان فصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان ينفها  
بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا ان نحل اي بعد  
نقطة **نقطة** على كل شئ اذرة وانه كون الموضوع جزا من العالم على  
حدة نظر لانه ان اريد به التصديق بالموضوع فهو ليس من  
اجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه من مصادرات الشروع في علمها

نقطة

في

في

في

نقطة

وان اريد به تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزا  
بالاستقلال واما المسائل فهي المطالب التي يترتب عليها  
في العلم ان كانت كسبية ولها موضوعات ومجولات اما موضوع  
عنها فقد يكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما متراك  
او مبين فالمتدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع  
العالم مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة  
فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمتدار موضوع العلم وقد اخذ  
في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي وقد  
يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يكس تنصيفه فان  
الخط نوع من المتدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض  
ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جابتيه قائمتان  
او مساويتان لهما فالخط نوع من المتدار وقد اخذ في المسئلة  
مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي وقد يكون عرض ذاتيا  
كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالمثلث  
عرض ذاتي للمتدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث  
متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان  
هذه موضوعات المسائل بالجملة هي اما موضوعات العلم وخرجاتها



الثانية

ادوا عنها اذ جربا بها واما نحو لا تهاضي الاغصان الذائبة لمصنع  
العلم فلا بد ان يكون خارجة عن موضوعاتها لا متاع ان يكون في  
الشيء مطلوب بالبرهان لان الافراد منه الثبوت للشيء  
ولكن هذا آخر ما ردنا ايراد ما في هذه الاوراق والطرحه

الواجب الوجود ومنيف للوجود والقلوة

على فضل النبيين ثم بعناية

رب العالمين

ثم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
موقفين يستند بهما  
تعالى راد الاضاح لغيره ان ينك



5814

73 mir

402